وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي
كلية العلـوم الاقتصاديـة و العلوم التجارية وعلـوم التسيير
قسـم علـوم تجارية
رقم التسجيل:

العنوان:

إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية
-دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: مالية ومحاسبة

إعداد الطالبة: ***إشراف الأستاذ:***
شهرزاد نجعوم ***مهدي بلوطار***

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ زهير سعيدي.....رئيسا

الأستاذ مهدي بلوطار.....مشرفا ومقررا

الأستاذ/الدكتور احسين عثماني.....مناقشا

السنة الجامعية 2013 – 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي
كلية العلـوم الاقتصاديـة و العلوم التجارية وعلـوم التسيير
قسـم علـوم تجارية
رقم التسجيل:

العنوان:

إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية
-دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: مالية ومحاسبة

إعداد الطالبة: ***إشراف الأستاذ:***
شهرزاد نجعوم ***مهدي بلوطار***

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ زهير سعيدي.....رئيسا

الأستاذ مهدي بلوطار.....مشرفا ومقررا

الأستاذ/الدكتور احسين عثماني.....مناقشا

السنة الجامعية 2013 – 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
المصطفى حبيب الله
عندما تتوقف الأقلام عن الكتابة وتملأ الصفحات بالأفكار من باب الجميل أن نتفكر كل
من كان سببا في هذا العمل لنتقدم له بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان
إلى الأستاذ المشرف « مهدي بلوطار» جعله الله نبراسا للعلم وشعاعا للفكر، وعلت مراتبه
و كثرت حسناته لك منا كل الشكر والامتنان لجميل صبرك حتى الختام.
كما أسجل شكري لأعضاء لجنة المناقشة وإلى كل أساتذة الكلية
كما نتوجه بالشكر للذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وإرشاداتهم إلى موظفي المجمع الجهوي
للاستغلال لولاية أم البواقي وعلى رأسهم الأستاذ محمد الهادي عثماني

شكرا جزيلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهداء

إن الكلمات إذا قيلت ماتت وإذا كتبت أصبحت أبدية فيأبى قلمي إلا أن يسيل حبره ذهبا

ليعبر عن من أهدي لهم ثمرة نجاحي وكفاحي الدراسي

إلى من وجبت طاعتهما بعد الله ... الوالدين الكريمين

إلى ذخر زماني وسواعد أيامي أغلى الغوالي إخوتي

إلى كتاكيت العائلة

إلى الصديقتين مسعودة معاندي وزينب مدفوني، أمينة

إلى كل من جمعتني بهم الجامعة ... إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل من لم أدونهم بقلمي فأبى قلبي إلا أن يجعلهم فيه ماكثين

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.....

شهرزاد

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الائتمان المصرفي في البنوك التجارية

تمهيد.....02

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.....03

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.....03

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية.....04

المطلب الثالث: الوظائف الأساسية للبنوك التجارية.....06

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي 10

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته.....10

المطلب الثاني: معايير منح الائتمان.....13

المطلب الثالث: إجراءات منح الائتمان.....20

المبحث الثالث: السياسة الائتمانية للبنوك التجارية.....24

المطلب الأول: مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها.....24

المطلب الثاني: المكونات الأساسية للسياسة الائتمانية.....26

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسات الإقراض.....29

خلاصة.....32

الفصل الثاني: القروض المتعثرة و طرق إدارة مخاطرها

تمهيد.....34

المبحث الأول: القروض المتعثرة وآثارها.....35

المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها.....35

المطلب الثاني: أسباب تعثر القروض.....38

المطلب الثالث: آثار تعثر القروض.....42

المبحث الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر.....45

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها.....45

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية.....47

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الثالث: إدارة مخاطر القروض المتعرة وأساليب التعامل معها.....49
المبحث الثالث: معالجة القروض البنكية المتعثرة.....53
المطلب الأول: استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة ووسائل الحد منها.....53
المطلب الثاني: طرق معالجة القروض المتعثرة.....55
المطلب الثالث: اتفاقية بازل 2.....61
خلاصة.....65

الفصل الثالث: دراسة حالة لقرض متعثر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي

تمهيد.....67
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....68
المطلب الأول: نشأة، تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره.....68
المطلب الثاني: خصائص، مهام وأهداف البنك.....70
المطلب الثالث: الوظائف والخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....72
المبحث الثاني: تقديم المجمع الجهوي للاستغلال.....74
المطلب الأول: التعريف بالمجمع الجهوي للاستغلال وأهدافه.....74
المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لطلب ومنح قرض.....76
المطلب الثالث: دراسة ملف قرض ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....78
المبحث الثالث: دراسة إستبيانية لإدارة مخاطر القروض المتعثرة.....81
المطلب الأول: تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة.....81
المطلب الثاني: نتائج دراسة استبيانيه لإدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية.....92
خلاصة.....94
خاتمة.....96
قائمة المراجع.....101
فهرس الجداول والأشكال
الملاحق
ملخصات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي، وهذا خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة التي أحدثت تغيرات عميقة في أعمال البنوك وأدائها، خاصة وأن المؤسسات المصرفية تؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي وتشكل الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي من خلال وظيفتها الكفيلة بإمداد الاقتصاد بالأموال اللازمة وكذلك للوساطة المالية التي تقوم بها من خلال قبول الودائع ومنح القروض.

وبما أن الجزائر جزء من المحيط العالمي، وحتى تتمكن من مواكبة التطورات العالمية قامت هي الأخرى بإصلاحات شاملة للاقتصاد بما فيها إصلاح الجهاز البنكي وهذا بداية من الاستقلال، حيث مرت بمراحل متعددة تحولت من خلالها البنوك في مرحلة من المراحل إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط، وأصبحت مهمتها الوحيدة هي تمويل المشاريع المخططة مركزيا دون الأخذ بعين الاعتبار مردوديتها، وبذلك يمكن القول بأن البنوك الجزائرية في هذه المرحلة كانت مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات بالموارد النقدية التي تحتاجها والتي كان البنك المركزي قد أصدرها في غالبيتها، هذا ما أدى إلى وقوع الجزائر في عام 1986 في أزمة نقدية قوية وتفطنت بأنها تحتوي على بنوك لا تعمل بفعالية لكي تضمن سلامتها وتطورها، فهي تعمل جاهلة لوظيفتها الأساسية والتي تتمثل في الوساطة المالية، هذا مما أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات جديدة على الجهاز البنكي هدفها إعطاءه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسة تجارية، وبذلك دخلت الجزائر في المرحلة الأخيرة والحاسمة للإصلاح وهي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وهذا ابتداء من سنة 1986، حيث أصبحت البنوك تلعب دور الوسيط الذي يجمع الأموال من الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم فائض ويعمل على توزيعها على ذوي العجز.

وعلى الرغم من أن عملية منح القروض تعتبر من الوظائف الرئيسية الهامة للبنوك التجارية في الجزائر وخارجها حيث تشكل المصدر الأساسي لدخلها، إلا أنه بقدر هذه الأهمية يمكن أن تشكل في نفس الوقت مصدرا للمشاكل المالية التي من المحتمل أن تقع فيها. وذلك نتيجة للمخاطرة التي تكتنفها وظيفة الإقراض إزاء قيام البنك بتسليم الأموال للغير لآجال محددة والآثار التي تنجم عن عدم استيفاء هذه الديون. وهذا ما يؤدي بنا إلى التطرق لموضوع إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية لمحاولة الوقوف على أهم النقاط المتعلقة بالموضوع. حيث سلطنا الضوء على بنك الفلاحة والتنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الريفية فرع أم البواقي (المجمع الجهوي للإستغلال) وقمنا بإجراء استبيان لدراسة موضوع القروض المتعثرة.

2- اشكالية الدراسة

من هذا المنطلق في التوجه نحو البنوك التجارية كبديل في كيفية معالجة مخاطر القروض المتعثرة، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للبنوك التجارية معالجة مخاطر القروض المتعثرة؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح تساؤلات فرعية منها:

- ما هو أهم عنصر يستخدم عند اتخاذ القرار الائتماني؟
- ما هو أهم خطر ائتماني يواجهه البنك؟
- كيف يتم مواجهة خطر تعثر القرض لاسترجاع مستحقات البنك؟

3- فرضيات الدراسة

انطلاقا من التساؤلات السابقة وإمكانية الاجابة عليها، فإن الدراسة تتطلب اختبار الفرضيات التالية:

- يعتبر معيار الضمان أهم معيار تعتمد عليه البنوك التجارية في عملية اتخاذ القرار الائتماني؛
- تعتبر المخاطر المتعلقة بالمقترض من أهم المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك؛
- في حالة تعثر القروض ترجع البنوك مباشرة للقضاء من أجل تسوية الوضعية واسترجاع مستحقاتها.

4- أهمية الدراسة

نظرا لما عرفته البنوك من تغيرات وتطورات كبيرة خاصة في مجال منح القروض وكذا استعمالها لطرائق حديثة في تقييم مخاطرها وتحصيل مستحقاتها، ونتيجة لما تعاني منه البنوك الجزائرية من نقص التكيف في التعامل مع خطر القروض المتعثرة، تأتي هذه الدراسة لتبين ما هي الكيفيات الواجب إتباعها في إدارة خطر تعثر القرض والوقاية منه والتي تمكنها من تفادي الوقوع في خسائر لا يحمد عقباها.

5- أهداف الدراسة

بناء على ما تقدم فإن الدراسة تهدف أساسا إلى:

- المعرفة الجيدة لخطر القروض المتعثرة من خلال توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تزايد خطر القروض المتعثرة وتحديد الأسباب الرئيسية وراء حدوثها؛
- معرفة الكيفية التي يتم من خلالها إدارة خطر القرض، وهذا للوقاية منه أو لحصره في مجال ضيق بحيث لا يؤثر على نشاط ومردودية البنك التجاري.

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة

لقد جاء اختيار الموضوع بناء على عدة اعتبارات:

- ميولات شخصية لدراسة هذا الموضوع والذي يتناسب مع التخصص المدروس مالية ومحاسبة؛
- الآثار السلبية التي تترتب عن مخاطر تعثر القروض البنكية على الاقتصاد عامة وعلى أداء البنوك التجارية بصفة خاصة، مما يدفع بنا إلى محاولة معرفة أهم أسباب هذا التعثر لتحديد الوسائل والأساليب الفعالة في القضاء أو التقليل من هذه الظاهرة؛
- قلة الدراسات العلمية في مجال إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية مما دفعنا إلى المساهمة في اثراء الموضوع وكذا دعم المكتبة الوطنية بمثل هذه الدراسات.

7- حدود الدراسة

من خلال معالجة موضوع الاشكالية ارتأينا حصر الدراسة في جانبين: جانب مكاني ألا وهو البنوك التجارية حينما خصصنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالضبط المجمع الجهوي للإستغلال بولاية أم البواقي كعينة للدراسة، أما الجانب الزمني فقد تناولناه في الثلاثي الأول من السنة الحالية.

8- الدراسات السابقة

في إطار بحثنا ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تمس الموضوع وجدنا من بين أهم وأحدث البحوث التي تناولت هاته الظاهرة، دراسة للطالب حسين ذيب وهي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان: **(فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان – دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010)**، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير قوي وذو دلالة إحصائية لفعالية نظم المعلومات البنكية في تسيير حالات فشل الائتمان في البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، حيث بينت الدراسة أن ما نسبته 74 % من قدرة البنوك على تسيير فشل الائتمان يفسره فعالية نظم المعلومات المصرفية والباقي يعود لعوامل أخرى.

9- المنهج المستخدم

يتم تصميم البحث اعتمادا على الاجراءات والاعتبارات المنهجية التي تستند إلى معالجة المشكلة البحثية والاجابة على الأسئلة المطروحة وفقا للمنهج الوصفي التحليلي، عن طريق وصف ظاهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض المتعثرة وتشخيصها بغرض استيعاب عناصر الإطار النظري المرتبط بإدارة مخاطر القروض المتعثرة على مستوى البنوك التجارية. وكذلك الإعتماد على منهج دراسة حالة في الشق التطبيقي من الدراسة.

10- هيكل الدراسة

تناولنا للإجابة على التساؤل المطروح واختبارا فرضيات البحث، تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناولنا في **الفصل الأول** الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الذي تم التطرق من خلاله إلى أهم النقاط المتعلقة بالائتمان المصرفي والتي وضحت من خلال ثلاث مباحث، اختص **المبحث الأول** بتحديد عموميات حول البنوك التجارية، و**المبحث الثاني** وضح الائتمان المصرفي، أما **المبحث الثالث** فتطرقنا فيه إلى السياسة الائتمانية للبنوك التجارية؛

أما **الفصل الثاني** فقد أتى تحت عنوان القروض المتعثرة وطرق إدارة مخاطرها، ضم بدوره ثلاث مباحث تناول **المبحث الأول** القروض المتعثرة وآثارها، **والمبحث الثاني** الإطار النظري لإدارة المخاطر ليضم **المبحث الثالث** منه مختلف الأساليب المتبعة في معالجة القروض البنكية المتعثرة.

أما **الفصل الثالث** تناولنا من خلاله دراسة حالة قرض متعثر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي، وقسم إلى ثلاث مباحث في **المبحث الأول** تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما **المبحث الثاني** فتعرض إلى تقديم المجمع الجهوي للاستغلال، أما **المبحث الثالث** فتناول دراسة استبيانية لإدارة مخاطر القروض المتعثرة.

11- بيبليوغرافية الدراسة

لقد تم استخدام المصادر الثانوية والأولية في الدراسة وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمداخلات العلمية المتخصصة والأبحاث والرسائل العلمية (ماجستير)، أما استخدام المصادر الأولية فسوف يكون من خلال توزيع الاستبانة.

12- صعوبات الدراسة

إن أهم الصعوبات تمثلت في قلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة (جامعة أم البواقي) مما اضطرنا إلى التنقل إلى مختلف المكتبات الجامعية. بالإضافة لصعوبة الحصول على المعلومات والأرقام من الجهات المعنية أثناء التحضير للجزء التطبيقي وذلك فيما يتعلق بالزبائن المتعثرين الشيء الذي لم يعطي الدراسة كل أبعادها التطبيقية وهذا راجع إلى السر المهني في البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الائتمان المصرفي في البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

أصبحت البنوك التجارية تقوم بدور حيوي في تمويل الاقتصاد الوطني ولم يقتصر عملها على إيداع الأموال وسحبها فقط بل تطورت مهامها بتطور مختلف التقنيات المواكبة للتكنولوجيا التي كانت تستعملها.

إلا أن عمليات منح الائتمان كانت ولا زالت أكثر العمليات المالية أهمية بالنسبة للبنك التجاري نظرا للعائد الذي تحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لمختلف نشاطات الإستغلال، بالإضافة لتمويل المشاريع الإستثمارية على شكل قروض تسمح بتطوير وتوسيع الإقتصاد، لذا تضع البنوك مجموعة من القوانين والإجراءات تتضمنها ما تعرف بالسياسة الائتمانية للبنك التجاري التي تؤطر هذه العملية من أجل تجنب الوقوع في مختلف المشاكل التي قد تسبب للبنك الكثير من المخاطر المصحوبة بعملية منح الائتمان.

ومن أجل الإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث جاءت عناوينها كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي؛

المبحث الثالث: السياسة الائتمانية للبنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري خلية متكاملة الوظائف، تلعب دورا هاما في تمويل الإقتصاد والمساهمة في تطوير وتوسيع المؤسسات فهو المكان الذي يؤتمن فيه على أموال الأفراد وودائعهم.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أكثر البنوك التقليدية انتشارا واحتكاكا بالجمهور، وهي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين والمقترضين وأقدمها تاريخا.[1] فقد ظهرت لأول مرة عندما كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار مقابل حصولهم على إيصال يتضمن مقدار هذه الوديعة ولعل أول بنك قام كان في البندقية سنة 1587، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام سنة 1609م، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية.[2]

ولقد تطور نشاط هذه البنوك مع مرور الوقت عندما أبدى الأفراد استعدادهم لقبول إيصالات الإيداع التي كان يحررها المودعون سحبا على رصيدهم للوفاء بما عليهم من ديون على الآخرين، وأخذ عدد البنوك التجارية يتزايد تدريجيا مع بداية القرن التاسع عشر.[3]

وقد وردت عدة تعاريف للبنوك التجارية نذكر منها:

- التعريف الأول: "البنوك التجارية هي البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع وخصم الكمبيالات وشراء وبيع العملات الأجنبية وإصدار خطابات الضمان وفتح الإعتمادات وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لفترات قصيرة الأجل بحيث يسهل تسييلها دون أي خسارة"؛[4]

---

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 2000، ص 10.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2000، ص63.

[3] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 53.

[4] فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعريف الثاني: "البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية هو تقديمه لنوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم"؛[1]
- التعريف الثالث: "هي المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) إذ تستقبل ودائع الزبائن مع فتح حسابات لكل زبون تتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما تقدم القروض لهم"؛[2]
- التعريف الرابع: "البنوك التجارية تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في غالب الأحيان عن السنة، ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات"؛[3]
- التعريف الخامس: "كذلك يقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عمليات تنمية الادخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات بنكية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن البنوك التجارية هي مؤسسات تقوم أساسا بقبول الودائع ومنح الائتمان مع تقديم خدمات بنكية متنوعة نظير تقاضيها معدلات فائدة أو عمولات محددة.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

من الواضح أن البنوك التجارية هي مؤسسات نقدية تسعى إلى تقليل المخاطر التي تعتري عملها لتحقيق الأمان، كما ترمي لتحقيق دوام استمراريتها من خلال تعظيم ربحيتها مع الاحتفاظ بالسيولة اللازمة لتمويل هذه الاستمرارية:

---

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية – البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 211.

[2] ذهبية بلعيد، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب – البليدة، 2008/2007، ص 22.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار النشر، عمان – الأردن، 2006، ص 30.

[4] عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 2001، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **الأمان:** يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة تكون إعلان إفلاس البنك.

لذا يتأتى عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات الائتمانية التي تمنحها لزبائنها سيتم تسديدها في الوقت المحدد. ويستدعي التوصل إلى قرار بشأن مدى توفر الأمان للقرض ما يلي:

- أهلية المقترض للتعاقد على الإقراض؛
- السمعة التجارية للمقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته؛
- مدى نجاح المنشآت في أعمالها ومكانتها في السوق؛
- مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك في التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض.

2- **السيولة:** يعتبر هدف السيولة من أهم أهداف البنك التجاري، وقبل التطرق لهذا الهدف لابأس أن نتطرق إلى تعريف للسيولة، فسيولة أي أصل من الأصول تعني: "مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة"، وتعني السيولة بالنسبة للبنك: "القدرة على الوفاء بالإلتزامات المتمثلة في مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان".

وبذلك نجد أن احتفاظ البنك بالقدر المناسب من السيولة من العوامل الرئيسية في زيادة ومقدرة البنك في الحصول على ودائع إضافية من الزبائن واستقطاب مزيد من المدخرات.

3- **هدف الربحية:** تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، وإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكثر كفاءة من غيرها.

ومعلوم بأن الربحية على العموم هي الفرق بين النفقات والإيرادات، ومنه تعظيم الربح يتحقق في زيادة الإيرادات مع تخفيض النفقات إلى أدنى حد ممكن، وزيادة الإيرادات لا يتحقق إلا باتساع حجم معاملات البنك وزيادة نشاطه البنكي، وتنويع حافظة الأوراق المالية وتوسيع الإستثمارات التي يساهم في تمويلها، فضلا عن زيادة الأوعية الادخارية المغرية بحيث تكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملائمة لجلب الادخارات وزيادة الإيرادات في نفس الوقت (كتسديد التزامات الزبائن أو شراء أوراقهم المالية أي تقديم إمتيازات).[1]

إلا أن الاندفاع نحو تحقيق الربحية دون الأخذ بعين الإعتبار المخاطر التي تنجم عنها قد يؤدي بالبنك إلى الوقوع في أزمات السيولة التي تهدد مركزه المالي والثقة فيه.[2]

وعموما تلعب هذه الأهداف الثلاثة (الأمان، السيولة والربحية)، دورا في تشكيل سياسات البنك في مجال جذب الودائع وتقديم القروض والإستثمار في الأوراق المالية، لكن من الواضح أن الأهداف سابقة الذكر تتعارض فيما بينها، لذا فعلى البنك التجاري أن يوافق بين هذه الأهداف (الأمان، السيولة والربحية)، فالأول يمس أصحاب الودائع الجارية، والثاني يتعلق بمصالح كل من المقرضين والمقترضين والثالث يتعلق بحقوق ومصالح المساهمين. فمثلا المزيد من السيولة يمكن أن يكون هدفا مرغوبا من وجهة نظر المودعين، إلا أن له أثر عكسي على الربحية الأمر الذي لا يرضى عنه الملاك.[3]

فنرى أن تحقيق هدف الأمان يستلزم تجنب التوظيف غير الرشيد، وتقييد حجم الائتمان وتفضيل الائتمان القصير الأجل، أما هدف السيولة فإنه يستلزم الموازنة في تشجيع الودائع والقيام بالتوظيف ومنح الائتمان أما الهدف الثالث فيعني ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي.[4]

المطلب الثالث: الوظائف الأساسية للبنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة وظائف منها:

أولا: قبول الودائع

تعتبر عملية قبول الودائع جزءا هاما من نشاط البنوك، باعتبارها تمثل أساس تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذا علمنا أن البنوك ليست سوى مؤسسات تتعامل بالنقود بيعا وشراء. هذه الأموال تحصل عليها من عمليات الإيداع البنكي التي يقوم بها الزبائن، وهي تفترض أن يتنازل الزبون لصالح البنك عما لديه من أموال لكي يحتفظ له بها ويمكنه الحصول على عائد من وراء عملية الايداع هذه. أما بالنسبة

---

[1] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2000، ص 252.

[2] وهيبة خروبي، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر – حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب– البليدة، 2006/2005، ص 30.

[3] منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص95.

[4] موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبنك التجاري فهذا الايداع يوفر له موارد مالية يغذي بها عمليات الإقراض خاصة إذا كانت التوظيفات هامة وذات آجال ممتدة زمنيا.[1]

وتأخذ الودائع التي يقبلها البنك التجاري عدة صور أهمها ما يلي:

1- **الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب):** وهي الودائع التي تمنح لصاحبها فرصة السحب في أي لحظة زمنية، ولذلك تحتفظ البنوك التجارية بنسبة الإحتياطي النقدي مرتفعة لهذا النوع من الودائع، ويميز هذا النوع من الودائع عن الأنواع الأخرى بأنها لا تدفع عنها الفوائد، وفي حالة الدفع تكون بمعدلات أقل من تلك المدفوعة عن الأنواع الأخرى. وهناك بعض البنوك والنظم البنكية التي تمنح الفوائد على الرصيد الدائن المؤقت في الحساب والسعر، ويوجد اتفاق بين الطرفين، كما تتقاضى البنوك التجارية فوائد على الرصيد المدين المؤقت في حسابه.

2- **ودائع لأجل (غير جارية):** وهي التي لا تعطي لصاحبها الحق أن يسحب منها في أي وقت يشاء، وتمثل هذه المدة المتفق عليها (15 يوما، ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة)، وإنما لابد من انقضاء المدة الزمنية المعينة سلفا، بين المودع والبنك عند عملية الإيداع، ولهذا نجد نسبة الإحتياطي النقدي المقابلة لها تكون منخفضة. كما أن البنوك تدفع عنها الفوائد.[2]

3- **ودائع التوفير:** وهي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين، وتلجأ إليها البنوك لمحاولة جذب وتشجيع ذوي الدخول الصغيرة ومساعدتهم على الادخار، إذ أن هؤلاء المودعين من ذوي الدخول المنخفضة، ما كان يمكن أن يكون لهم علاقة بالبنوك يوما ما لولا إتاحة الفرص لهم عن طريق هذه الودائع، ولها أهمية بالغة فيما توفره من وسائل متميزة للإستثمار ولتحقيق الربح من ناحية والأمن من ناحية، وسهولة وسير سحبها من ناحية ثانية.[3]

ثانيا: منح الائتمان

تقوم البنوك التجارية بمنح القروض إلى الأفراد ورجال الأعمال، وتكون في معظم الأحيان في آجال قصيرة لا تتجاوز السنة، بحيث يقومون بردها مع فوائد على هذا الإقراض، كما تقوم البنوك التجارية بمنح أنواع أخرى من القروض لآجال متوسطة تفوق السنة أو لآجال طويلة وذلك لعدة أغراض

[1] كمال فايدي، التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر – حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب – البليدة، 2005، ص 34.

[2] محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2004، ص 156.

[3] سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2002، ص49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(إنتاجية، تجارية، عقارية) إلا أن الائتمان قصير الأجل يعتبر الجزء الأكبر من الائتمان الكلي للجهاز البنكي.[1]

وهناك نماذج عديدة للائتمان نذكر منها ما يلي:

1- **القرض النقدي:** وهو عقد يتحدد عن طريق تقديم الأموال إلى المستفيد، والذي يتعهد بدفع الثمن وسعر الفائدة ورد قيمة القرض طبقا للشروط المقررة في العقد سواء خلال أقساط دورية أو عن طريق تسديد قيمة القرض بالجملة مرة واحدة عند نهاية المدة. [2]

2- **السحب على المكشوف:** في هذا النوع من السحب يتجاوز المبلغ المسحوب مقدار الرصيد الدائن للحساب الجاري، وهو عبارة عن وسيلة شائعة للاقتراض من البنوك حيث أن الزبون تكون له ميزة وهي دفع فائدة على المقدار المقترض من يوم إلى يوم وليس مقدار القرض لكل فترة، وفي هذا الصدد عادة ما يكون سعر الفائدة أقل من مختلف أنواع القرض.

3- **عمليات الخصم:** يمكن لحامل ورقة تجارية أن يتقدم إلى البنك التجاري قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على نقود حاضرة تكون أقل من المبالغ الواردة في تاريخ استحقاقها، والفرق بين قيمة هذه الورقة في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في تاريخ استحقاقها هو سعر الخصم، بحيث يقوم البنك التجاري بأخذ فائدة مقابل هذه الخدمة وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم، ويطلق على هذه العملية بخصم الأوراق التجارية ويضاف إلى مبلغ الخصم نسبة معينة تعتبر كعمولة بالإضافة إلى مصاريف التحصيل.

4- **الائتمان المقدم للتجارة الخارجية:** أي كلما زادت المعاملات الدولية ازدادت الحاجة إلى تمويل التجارة الدولية، وتلعب البنوك التجارية دورا هاما في التسوية المالية الناشئة من التجارة الدولية في تقديم الائتمان اللازم سواء للمصدر أو المستورد كما أن هذه الزيادة ينتج عنها قيام البنوك بإصدار خطابات ضمان التي يطلبها ويشترطها المصدرون، وتلك مقابل سداد المستورد قيمة ما استورده من البنك المحلي والعكس في حالة التصدير.

[1] محمد شكرين، بطاقة الائتمان في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر، 2006/2005، ص 6.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2000، ص 103.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1-1): الوظائف الأساسية للبنوك التجارية.

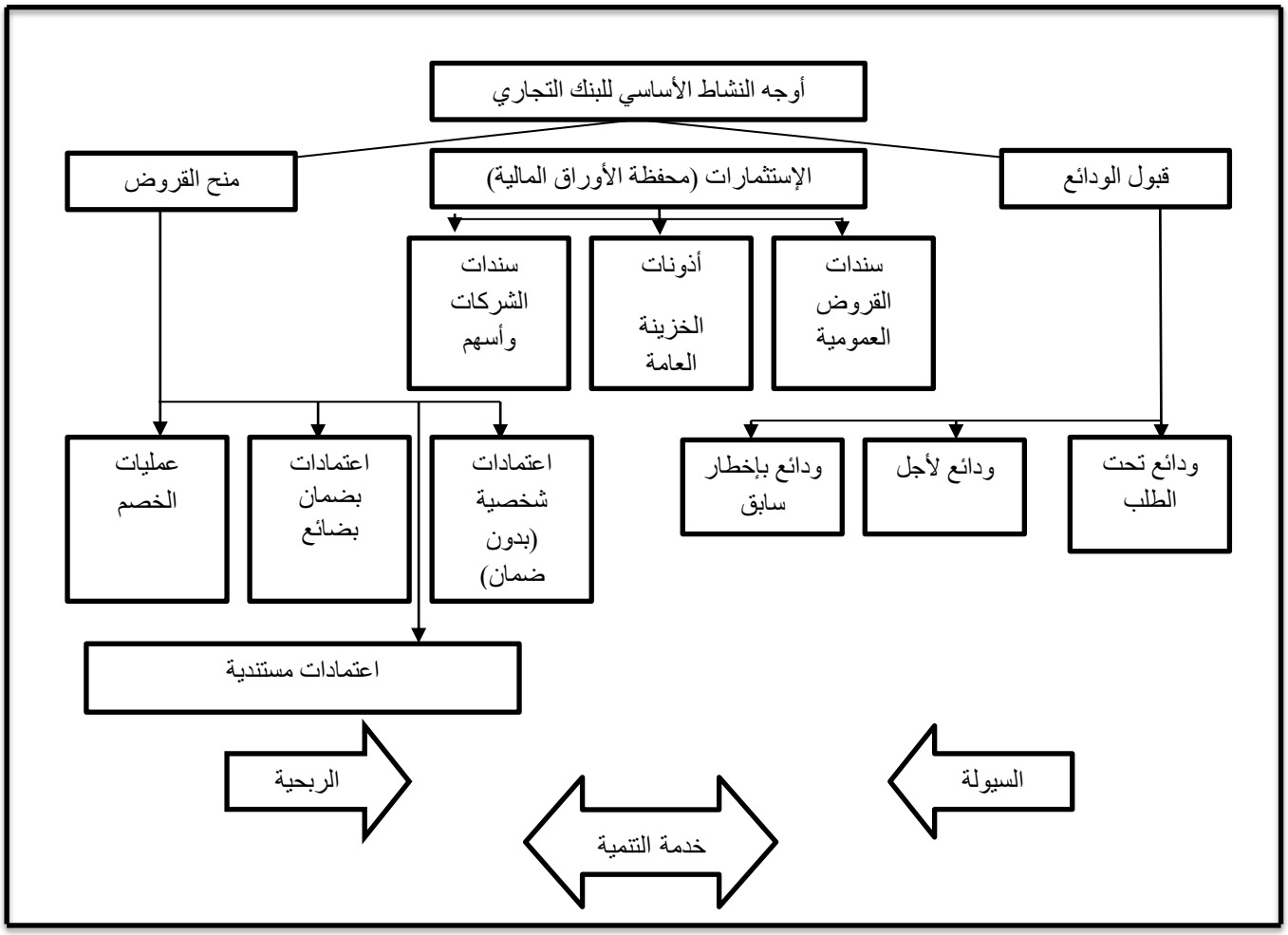

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان المصرفي جانبا هاما من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك والحاجة إلى الائتمان تكاد تكون عامة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المهن والمشروعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، إذ قلما نجد في الحياة العملية مشروعا يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية، بل إن هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان الذي تقدمه إليها البنوك في صورة قروض أو غيرها إلى تغذية رأس مالها العامل أو المتداول.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته

نحاول في هذا المطلب تحديد مفهوم الائتمان المصرفي وإبراز أهميته

أولا: مفهوم الائتمان المصرفي

لا يوجد اتفاق بين الكتاب على تعريف الائتمان المصرفي ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل منهم، إلا أن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، وفي اللغة العربية كلمة ائتمان تعني: " الاعتقاد بالشخص وبأمانته وجدارته برد الأمانة إذن فهو جدير بالثقة " ومنح البنك لزبونه ائتمانا معينا، يعني أن البنك يثق في مقدرة زبونه، فيعطيه رؤوس الأموال أو يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير.[1]

أما في الاصطلاح فيعرف الائتمان المصرفي على أنه:

- التعريف الأول: "هو تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر الزبون وعدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية".[2]
- التعريف الثاني: "هو عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح زبونا بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض الزبون

[1] أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك – دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2007/2006، ص 49.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأغراض إستثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للزبون أو تعهد البنك نيابة عن الزبون لدى الغير".[1]

ويعرف الائتمان بأنه : "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف الزبون عن السداد".[2]

ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي

تظهر أهمية الائتمان المصرفي على مستوى النقاط التالية:

1- أهمية الائتمان على مستوى البنك

- على مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الإستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الإستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، وتعني هذه الوظيفة ببساطة شديدة قيام البنك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض نقدية، ثم توجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تحتاج لهذه الأموال المدخرة للأغراض الإنتاجية والإستثمارية والشخصية المختلفة؛
- ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة منح الائتمان في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم وفر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من الزبائن؛
- ويعد الائتمان المصرفي الذي تعطيه البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق النقود والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وتلعب القروض دورا هاما

[1] صديق توفيق نصار، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة – دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2005، ص 32.

[2] حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010، ص ص 57 – 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والخدمات: فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها.[1]

2- أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد

- على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه. ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسن استخدامه؛
- فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها؛
- كما يساعد الائتمان المصرفي الوسطاء – تجار الجملة والتجزئة – في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك؛
- ويعني ذلك أن منح الائتمان يمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة؛
- وتعد إدارة البنك مسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، وتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة، إذ يطلب المساهمون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح ولن يتسنى ذلك إلا باتباع سياسة محافظة تضمن لهم سلامة ودائع زبائنهم ويعني ذلك سيولة التوظيفات على حساب نقص الإيرادات؛
- وفي الوقت نفسه تتركز مصالح المجتمع في اتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كاف من الائتمان القصير الأجل لسد الاحتياجات المشروعة للأموال بأقل تكلفة ممكنة بينما تتوقع بعض الحكومات من البنوك المساهمة في تمويلها بالاكتتاب أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعباءها المالية المتزايدة. فعلى الإدارة إذن النظر إلى كل هذه الرغبات المتباينة والعمل على

[1] مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص 44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنسيق المستمر بينها حسبما تراه مراعية أثر ما تتخذه من القرارات إلى الحالة الاقتصادية السائدة والحالة المالية للبنك. كما تراعي الإدارة الاعتبارات الهامة التي تمليها عليها الأصول البنكية السليمة وتلك التي تحددها السلطات المالية المهيمنة على النظام البنكي.[1]

المطلب الثاني: معايير منح الائتمان

هناك مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل والنماذج التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان في أي بنك من البنوك ومن أهمها:[2]

- نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s؛
- نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s؛
- نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM.

أولا: نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s

ويمكن تلخيص مختلف عناصر نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s

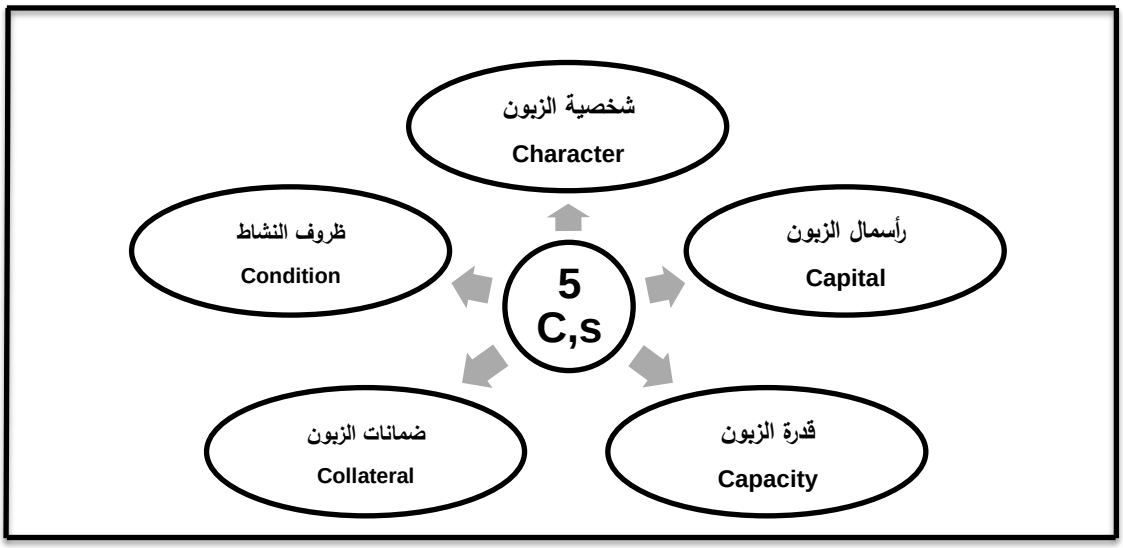

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 95.

1- شخصية الزبون Character

يقصد بها أخلاقيات الزبون وسلوكياته، فالائتمان يستند إلى الثقة في المقترض، ومن هنا تتضح أهمية الوقوف على مدى وفائه بالتزاماته في المواعيد وسمعته ونزاهته، وعلاقاته التجارية، وطريقة معيشته وأسلوبه في الانفاق وعاداته الشخصية ووضعه في المجتمع الذى يعيش فيه. لذا غالباً ما يشكل هذا

[1] مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان – الأردن، 2012، ص 95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنصر الأهمية القصوى، إذ أن المقترض ذو القيم الأخلاقية العالية سيبذل كل ما في وسعه لسداد القرض بغض النظر عن حالته المادية أو حالته في ميدان العمل. ويمكن الحكم على شخصية المقترض من عاداته الشخصية وزملاءه وأصدقائه ومعارفه وسمعته العامة في المجتمع الذي يعيش فيه. ويستطيع البنك من خلال التعرف على سمعة زبونه أن يكتشف نيته على السداد.[1]

وتعتبر السمعة الحسنة للزبون هي محصلة مجموعة من السمات في مقدمتها الأمانة، المثابرة والأخلاق. إن المعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر التجارية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك الزبون والتزامه بتعهداته، وعدم تعرضه سابقاً أو حاضراً لأي نوع من دعاوى الاحتجاج أو الإفلاس أو ما شابه.

2- قدرة الزبون Capacity

هناك أربعة أوجه في تفسير معنى القدرة التي يجب أن يتمتع بها الزبون هي:

- الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض؛
- الاتجاه الثاني: ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للزبون في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة تسهيلات ائتمانية؛
- الاتجاه الثالث: يركز هذا الاتجاه على الأمور المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة الزبون طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك؛
- الاتجاه الرابع: ينظر إلى القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للزبون، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة الزبون على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من بنك الزبون.[2]

وعليه يمكن قياس قدرة الزبون على السداد من خلال العوامل التالية:

- مدى قدرة الزبون من حيث العلم والخبرة على إدارة وممارسة نشاطه؛

---

[1] وفاء يحيى أحمد حجازي، المحاسبة عن القروض والائتمان، من الموقع: www.pdffactory.com.

[2] مصباح شريف أبو كرش، مداخلة بعنوان: "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، المؤتمر العلمي الأول حول الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، جامعة الخليل – فلسطين، 8- 9 مايو 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعرف على موارد التدفق النقدي للزبون طالب الائتمان والتي تكون المصدر الأساسي للسداد؛
- مدى تنوع أنشطة وأعمال الزبون المقترض؛
- دقة البيانات المحاسبية الخاصة بالقيود المحاسبية والطرق المحاسبية المختلفة؛
- درجة الرقابة الداخلية في المشروع الذي يعمل فيه الزبون المقترض؛
- التعرف على مركز الزبون في السوق وحصته السوقية؛
- التعرف على مدى استقرار الطلب على منتوجات الزبون في الفترة الحالية، والتنبؤ المستقبلي للطلب على منتجاته.[1]

3- رأسمال الزبون Capital

يقوم البنك بالتأكد من توفر رأس المال المناسب لدى المقترض الذي يعتبر أحد أهم خطوط الدفاع والأمان له ومصدر التمويل الذاتي له، ويشمل رأس المال الإسمي مضافاً إليه الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة.[2]

يجب التأكد من مدى كفاية المصادر الذاتية لسداد التزامات الزبون قبل الغير في حالة الإعسار ويفضل أن تكون تلك المصادر معادلة على الأقل للمصادر الخارجية لارتباط ملاءة الزبون بحجم ونوع الموجودات الحالية والمستقبلية، التي تكفي لسداد الالتزامات.

يتعين على الباحث الائتماني القيام بتحليل القوائم المالية والوقوف على مدى ملائمة الهيكل التمويلي للزبون وصولاً إلى تحديد تلك القدرة.

وإذا كان من المنتظر أداء الائتمان من الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب الائتمان على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات.

4- الضمان Collateral

لا بد أن يقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن ضمانات كافية لسداد قيمة هذه التسهيلات بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فائدة أو عمولات ومصاريف. وتهدف البنوك من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين التسهيلات الائتمانية التي تصرح بها البنوك وبين ما يقابلها من

[1] رامي هاشم الشنباري، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العالم الأمريكية، 2006، ص 115.

[2] عبد السلام أبو قحف، عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة للبنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1993، ص 55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمانات، حيث أن احتمال الخسارة أمر وارد ومتوقع كاحتمال الربح، كما أن الخطأ في التقدير أمر وارد أيضاً لما قد يحدث من متغيرات خارجة عن إرادة كل من البنك والزبون على حد سواء.[1]

ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه الزبون من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها الزبون لتوثيق الائتمان المصرفي. ويأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنوك عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان. لذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر لحماية حقوق البنك.

إن الضمان الأفضل للبنك هو ذلك الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة ولذلك يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يأتي:

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان؛
- أن تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز الزبون عن السداد وبذلك تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل أموالها؛
- تكون ملكية الزبون للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع؛
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.[2]

5- الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالزبون Condition

لا شك أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد معين يدفع البنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة أو اتباع بعض المرونة في شروط منح الائتمان إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة. لذلك فإنه ينبغي على الباحث الائتماني دراسة الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالزبون للوقوف على مدى تأثر الزبون بالدورة الاقتصادية وكذلك متغيرات البيئة السياسية والاجتماعية والقانونية التي يعمل الزبون في إطارها.[3]

وتتم دراسة هذا العنصر على مستويين:

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 2004، ص 24.

[2] فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2009/2008، ص 39.

[3] أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 1998، ص 56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المستوى الداخلي:** في حالة ما إذا كان المقترض مؤسسة مثلا، ينبغي دراسة نظامها الداخلي حصتها السوقية، لوائح التعيين، سياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية ... الخ؛
- **المستوى الكلي:** والذي يتطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها من خلال الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة ومعدلات النمو السكاني ... الخ.[1]

لقد جادل بعض الباحثون ومحللو الائتمان حول عدد المتغيرات التي يفترض أن تضمها آلية تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، وأشاروا إلى أنها 6 C s وليس 5 C s بمعنى أن آلية التقييم المقترحة يجب أن تنطوي على ست متغيرات أساسية، وتتمثل هذه المتغيرات الأساسية المقترحة في المتغيرات الخمسة السابقة بالإضافة إلى متغير الرقابة " Control " والذي يقصد به تلك الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان، حيث يجب أن تتفق السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل البنكي وداخل الحدود التي يضعها البنك المركزي.[2]

ثانياً: نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s

يمكن توضيح مختلف عناصر نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s

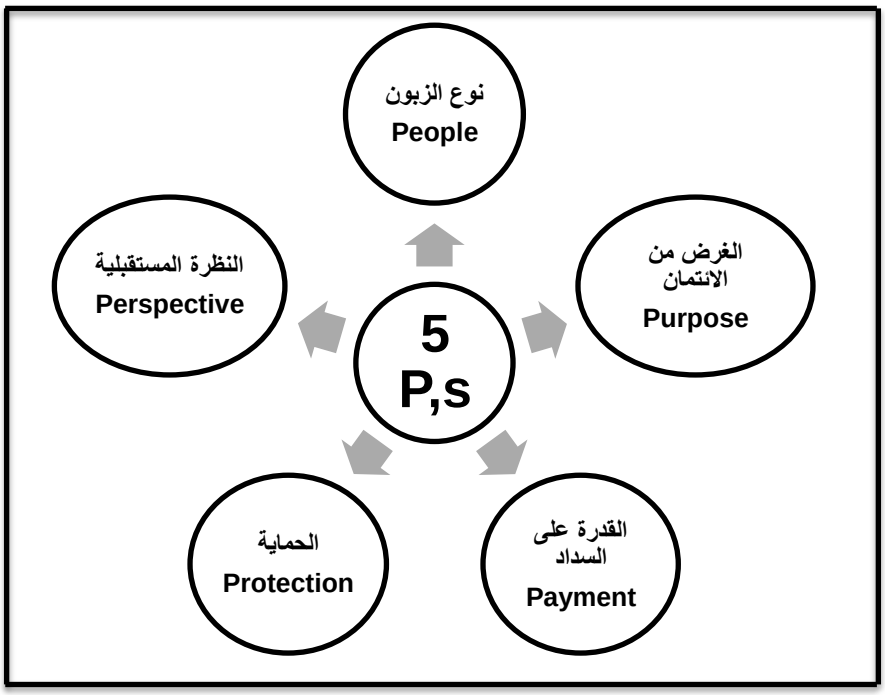

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2003، ص 381.
[2] طارق طه، إدارة البنوك في البيئة والعولمة والأنترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية – مصر، 2007، ص 476.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة للمعيار الأول (الزبون) والثالث (القدرة على السداد) فإن شرحها متشابه بين الأنواع جميعا لذا فإننا سنستوفي بالشرح المعايير الأخرى.

1- الغرض من الائتمان Purpose

حيث يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة البنك، ومع قدرات وخبرات الزبون ومقوماته الائتمانية أم يتعارض معها فضلا عن مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.[1]

فإذا كان الغرض من الائتمان المطلوب يتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للزبون عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

2- الحماية Protection

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للزبون. وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها الزبون سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو امكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة.

3- النظرة المستقبلية Perspective

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح ومستقبل ذلك الائتمان. أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالزبون سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.

وما يجب ملاحظته أنه رغم الاختلاف في مسميات (5 P) عن عناصر (5 C) إلا أن مضمونها يتشابك ليشترك في تحديد مدى ملاءة الزبون وقدرته على التسديد أي تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني.[2]

[1] سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] نفسه، ص 106.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM

يمكن توضيح مختلف عناصر نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM

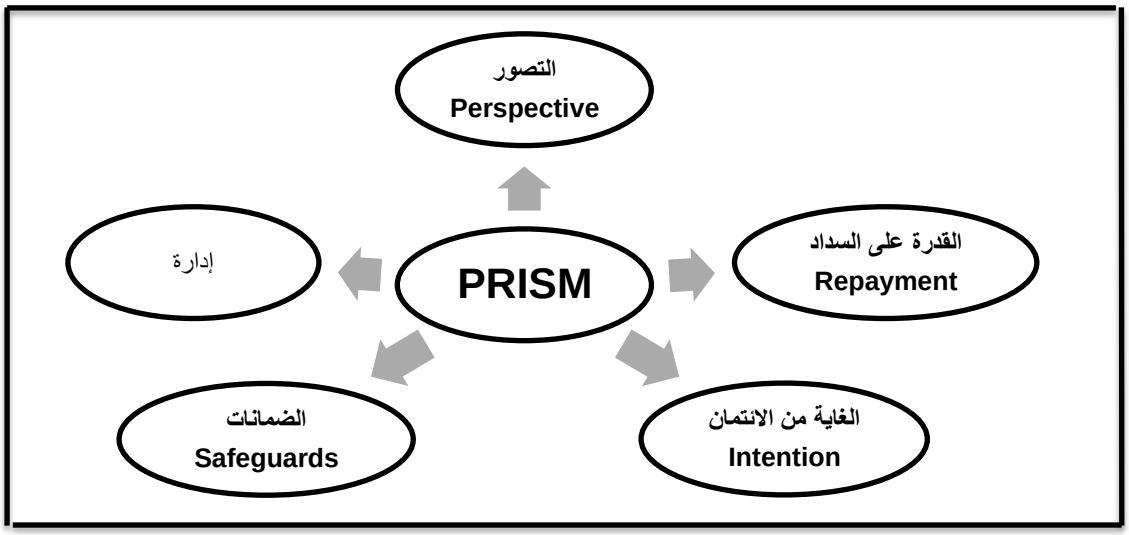

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 96.

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان. ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والعافية لدى الزبون وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة.

تتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينهما بالحرف الأول من كلماتها وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير:[1]

1- التصور Perspective

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالزبون عند منحه الائتمان؛
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند الزبون والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذى يجب أن تدور حوله كل القرارات.

[1] إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006، ص ص 41- 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- القدرة على السداد Repayment

ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة الزبون على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها. ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها الزبون (طالب الائتمان) عندما يستعد لتسديد الائتمان.

وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد الزبون على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع الزبون استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

3- الغاية من الائتمان Intention or Purpose

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للزبون. وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات الزبون لاسترداد الائتمان.

4- الضمانات Safeguards

ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد. ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للزبون أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5- الإدارة Management

يركز الباحث الائتماني على تحليل قدرة الزبون طالب الائتمان على الإدارة، ويتم ذلك من خلال التعرف على أسلوب الزبون المقترح في إدارة أعماله، وتحديد فيما إذا كان الزبون يتسم بتنوع منتوجاته أم يقتصر في عمله على منتج واحد؟ وأيضا هل نشاطه موسمي أم دائم؟ واستعراض الهيكل التنظيمي للعمل وتحديد قدرة الزبون على النجاح والنمو.

المطلب الثالث: إجراءات منح الائتمان

يتم منح القرض بعد المرور بعدة مراحل كما هو موضح في الشكل حيث تتمثل هذه المراحل في:

- الفحص الأولي للقرض؛
- التحليل الائتماني للقرض؛
- التفاوض مع الزبون واتخاذ القرار؛
- صرف القرض؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- متابعة القرض والمقترض.

1- الفحص الأولي للقرض

يقوم البنك أولا بدراسة طلب الزبون للتأكد من صحته الأولية وفقا لسياسة البنك في الإقراض وخاصة من ناحية الهدف من القرض ومدته وكيفية سداده، كما يأخذ بعين الاعتبار الفحص الأولي لشخصية الزبون وقدراته بوجه عام، ومن هذا يستطيع البنك أن يتخذ القرار المبدئي، أما الاستمرار في خطوات الطلب أو الاعتذار مع تقديم أسباب للزبون.

2- التحليل الائتماني للقرض

ويتمثل في جمع المعلومات المختلفة للتأكد من الإمكانيات الائتمانية للزبون وسمعته وقدرته على سداد القرض، وذلك من خلال المعلومات السابقة للبنك ومدى ملاءمة رأسماله من خلال التحليل المالي.[1]

3- التفاوض مع المقترض

بعد تحليل المركز المالي للزبون يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة. ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والزبون للتوصل لتحقيق مصالح كل منهما.[2]

4- اتخاذ القرار

من خلال التفاوض يصل الأمر إما بقبول الزبون المتعاقد أو رفضه وفي حالة قبوله يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي تتضمن عموما معلومات خاصة حول المنشأة الطالبة للاقتراض، مديونيها لدى الجهاز البنكي، موقفها الضريبي، الهدف من القرض والضمانات المقدمة، طريقة السداد بالإضافة إلى طريقة ملخص الميزانية على السنوات الثلاث الأخيرة مع التعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية ونشاط المديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض وبناء على هذه المذكرة يتم منح القرض للزبون.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية – مصر، 2000، ص 120.

[2] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 280.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- صرف قيمة القرض (كله أو بعضه)

بعد توقيع عقد القرض بين البنك والزبون مقدم طلب الإقراض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية تحت تصرف الزبون كلية، حيث يكون من حق الزبون سحب كل المبلغ أو جزء منه.[1]

6- متابعة القرض والمقترض

بعد صدور قرار بمنح القرض للزبون الذي بدأ التصرف فيه وفقا للشروط المتفق عليها، تبدأ مرحلة متابعة القروض وذلك بمتابعة نشاط الزبون، وهذا لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيدها المحددة، وكذلك حتى يتم اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل، حيث يتم متابعة حركة السداد ومقارنتها إن كانت متماشية مع برامج السداد المتفق عليها أم لا من خلال حالات التأخر في السداد، أو السداد في المواعيد ولكن بمبالغ أقل.

وهناك أسباب كثيرة للتأخر في السداد من أهمها السهو وعدم القدرة أو عدم الرغبة في السداد ولتجنب التأخر بسبب السهو يمكن إبرام اتفاق مع الزبون، وهذا بسحب قيمة القرض والفوائد من حسابه الجاري في أجال استحقاقها، أو بإرساله خطاب قبل تاريخ الاستحقاق لتذكيره بسداد مستحقات البنك، أما إذا كان التأخر بسبب عدم القدرة أو عدم الرغبة في السداد، فالقرض هنا يدخل ضمن القروض المتعثرة، لذا يستوجب متابعته لغرض استرجاعه بشتى الوسائل.[2]

7- تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض.[3]

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1996، ص 222.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1996، ص 244.

[3] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 282.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (5-1): إجراءات منح الائتمان

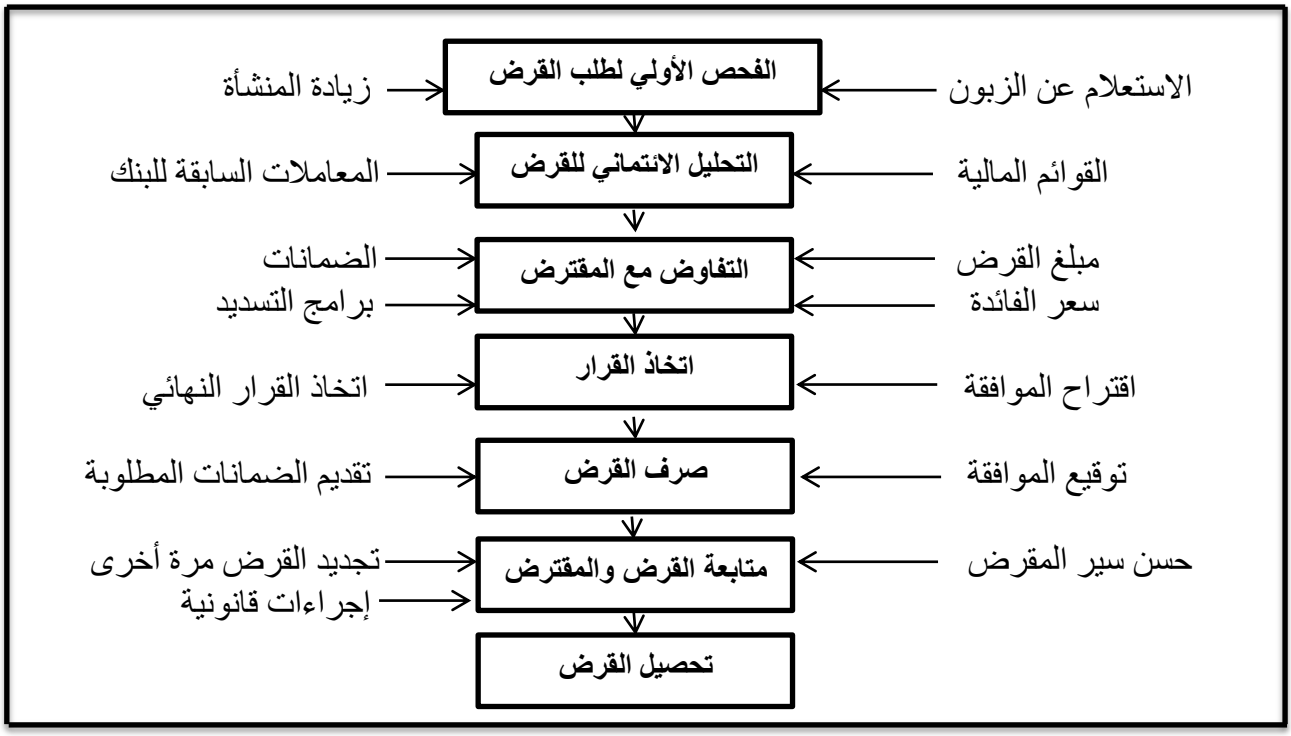

المصدر: منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 205.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: السياسة الائتمانية للبنوك التجارية

تعتبر وظيفة منح الائتمان من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها في شكل قروض ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين، لذلك تقوم إدارة البنك برسم السياسة الائتمانية بما يحقق له حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب نظرا للتطور والتغير السريع في السوق الصناعية البنكية وفي ظل المنافسة الشديدة بين البنوك أصبح على أي بنك يستثمر في القروض أن ينتهج سياسة إقراضية ناجحة لتحقيق أهدافه، فكيف تكون هذه السياسة ؟

المطلب الأول: مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم السياسة الائتمانية مع ذكر أهم أهدافها ومكوناتها.

أولا: مفهوم السياسة الائتمانية

- التعريف الأول: "تعرف السياسة الائتمانية على أنه عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ووفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم".[1]
- التعريف الثاني: "السياسة الائتمانية عبارة عن مجموعة من الأسس والشروط التي يتم مراعاتها في إطار الإجراءات والتدابير العامة التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان البنكية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود".[2]

يتم إعداد السياسة الائتمانية واعتمادها من قبل الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في مجلس الإدارة الذي يستعين بخبراء الائتمان لدى البنك.[3] وهذا بعد المناقشة الدقيقة والمتأنية لبنودها والاستفسار عن جميع مكوناتها، والتي تكون مكتوبة وتتضمن جميع التوجيهات الكبرى والخطوط العريضة للعاملين في هذا المجال، وهذا لضمان معالجتهم الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض، وإعطاء الثقة لهم بما يمكنهم من معالجة الأمور دون وقوع في الخطأ، وهذا بتوضيح جميع القواعد والإجراءات والتدابير

[1] عبد السلام أبو قحف، عبد الغفار حنفي، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 2000، ص 129.

[2] أمجد عزت عبد المعزوز عيسى، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004، ص 42.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، بالإضافة إلى ضوابط منحها وتحصيلها، أي توضح كل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة بشكل عام، هذا يجعل السياسة الائتمانية مرنة غير جامدة لا تبحث عن التفاصيل المقيدة للحركة والعمل وتستجيب لكل الحالات الممكنة.

كما تعتمد السياسة الائتمانية عند تشكيلها على ثلاثة قواعد أساسية والمتمثلة في:

- الربحية : ونقصد بها تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك؛
- السيولة : وتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات القروض؛
- الأمان : ويتمثل في مدى الثقة التي يمنحها البنك لزبائنه لاسترجاع أمواله في الوقت المحدد.[1]

ثانيا: أهداف السياسة الائتمانية

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة الائتمانية للبنك في تحديد أنواع القروض وشروط منحها بالشكل الذي يضمن ربحية البنك، حيث أن البنك لا بد وأن يستغل الودائع الموجودة لديه في مجالات مربحة وعليه في نفس الوقت مراعاة متطلبات السيولة وذلك لمواجهة طلبات السحب المتوقعة والمفاجئة لأصحاب الودائع بمختلف أنواعها على اعتبار أن إدارة أي بنك لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح التسهيلات الائتمانية، حيث إن قام البنك بإستثمار كل أمواله في منح القروض فإنه بذلك يحقق أساس الربحية ولا يحقق متطلبات السيولة.

كذلك الأمر إن قامت إدارة البنك بالاحتفاظ بكافة الأموال التي لديها ولم تقم بإقراضها، فإنه يحدث العكس حيث تكون قد راعت متطلبات السيولة ولم تراع أو تحقق متطلبات الربحية. لذلك فإنه على إدارة البنك تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية وهذا ما يتحقق من خلال السياسة الائتمانية. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (6-1): أهداف السياسة الائتمانية

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] سمير آيت عكاش، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة سعد دحلب – البليدة، 2005، ص 50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام تهدف السياسة الائتمانية في البنك إلى تحقيق ما يلي:

- العمل على التنسيق والفهم المتبادل بين البنك وزبائنه؛
- اتخاذ القرارات داخل البنك على أسس موضوعية تمنع التضارب والحياد عن الإطار المرسوم؛
- وضع الأسس التي بناء عليها يتم منح الائتمان أو رفضه؛
- تحديد مجالات توظيف القروض؛
- المحافظة على استمرار البنك ونجاحه وتقليل حجم الخسائر وتعظيم الربح؛
- تحقيق نوع من التوافق والتناسق بين أهداف البنك وأهداف الجهاز البنكي ككل وأهداف المجتمع؛
- مراعاة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة وعدم الموافقة على منح القروض التي تتعارض مع هذه الخطط التنموية لهذا البلد؛
- تحقيق وحدة الفكر والتنسيق بين أقسام منح الائتمان في فروع البنك المختلفة، حيث يجب أن يكون التوافق بين إدارة الائتمان لدى كل فرع وآخر من نفس البنك، وأن تكون هناك ازدواجية في الأهداف المتفق عليها بين إدارة منح الائتمان لدى كل فرع وفرع آخر؛
- تقديم قروض سهلة التحصيل وخالية من أي متاعب يتحمل أعباءها البنك؛
- سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها. [1]

المطلب الثاني: المكونات الأساسية للسياسة الائتمانية

تتمثل المكونات الأساسية للسياسة الائتمانية فيما يلي:

1- تحديد المنطقة التي يخدمها البنك في مجال الإقراض

يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط البنك في الإقراض على مجموعة من العوامل التي في مقدمتها حجم الموارد المتاحة، والمنافسة التي يلقاها في المناطق الأخرى، وطبيعة المناطق المختلفة، وحاجة كل منها للقروض، ومدى قدرة البنك على التحكم في إدارة منح القروض والرقابة عليها، وبناء على ذلك قد يمتد نشاط الإقراض في البنك الى مؤسسات كبيرة خارج المنطقة الموجودة فيها أو إلى دولة أخرى.

[1] مصطفى النشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة – مصر، 2003، ص 117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تحديد أنواع القروض

على إدارة البنك أن تحدد أنواع القروض التي يمكن للبنك أن يتعامل فيها آخذة في الاعتبار عامل المخاطرة والربحية عند هذه الأنواع، حيث تعمد البنوك عادة إلى تنويع القروض الممنوحة حتى تحقق أكبر توزيع ممكن للمخاطر غير المتوقعة. فيتوجب على البنك أن لا يحصر قروضه على نوع واحد من هذه الأنواع وإنما يتطلب منه تنويع هذه القروض وذلك لكي يتسنى له في حالة عدم ربحية جزء واحد من هذه الأنواع أن يعوضه في الجزء الآخر أو في نوع من القروض الأخرى. كما ترجع أهمية تحديد أنواع القروض أيضا إلى الارتباط المزدوج بين نوع القرض لكل من طبيعة نشاط المقترض وطبيعة نشاط البنك حسب القوانين السارية في الدول والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة مصادر الأموال في البنك وخاصة الودائع، يمكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن منحها.[1]

3- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك

غالبا ما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان عيني حيث يراعي فيه أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش، كما يراعي في الضمانات عدة اعتبارات مثل سوق السلعة الموجود والذي هو محل للضمان.[2] وبالتالي يمكن للبنك أن يسهم في عملية منح الائتمان ويقلل من المخاطر المحيطة بها، بأن يسعى إلى وضع بعض الأنظمة والمقاييس النمطية التي يستخدمها المنفذون للسياسة الائتمانية كمرشد في التنفيذ، ولذلك يتم تحديد الضمانات التي يمكن قبولها والمتوقفة على الظروف المحيطة، حيث تختلف عادة من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق.

4- تحديد آجال الاستحقاق

يتوجب على البنك أن لا يقوم بعملية منح الائتمان إلا بعد تحديد آجال الاستحقاق المتفق عليها بينه وبين طالب الائتمان وأن يدرس امكانية ومقدرة الزبون على السداد في الأوقات المحددة لكي لا يقع هذا البنك في موقع حرج، وذلك لعدم حصوله على السيولة الكافية في الوقت المحدد الذي وضعه البنك والزبون في وقت سابق.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف "استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان– الأردن، 2004، ص 69.

[2] حسين سعيد سعيفان، خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع تبارى مع الحد الحدي من آخر دينار مقرض أو مستثمر وكلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة. فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات. وكلما زادت حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة وهكذا تقوم البنوك باستخدام فكرة تخصيص الأصول لوضع صورة متكاملة بين الحجم والتكلفة وتواريخ الاستحقاق بالنسبة لاستخدامات مختلفة الموارد.

وترجع أهمية الاعتماد على هذه الفكرة في أنها تعتبر بمثابة إطار لتقييم الربحية لمختلف أوجه الموارد المتاحة ويتم ذلك في إطار المعادلة الآتية:

العائد الصافي المتوقع = العائد الكلي من الائتمان – مصاريف التشغيل والإدارة – المخاطر المقدرة

ويمثل العائد الكلي المتوقع سعر الفائدة المتفق عليه علاوة على ما يحصله البنك من عمولات ومن عوائد في العمليات نتيجة منح القرض.

وهذه العوائد من الصعب حصرها وقياسها، كما أن القرض له نفقات تشغيل، وحجم المخاطر يتمثل في احتمال تعثر المدين في سداد المتبقي من قروض أو قيامه بسداد جزء منها وتغيير سعر الفائدة مما هو في منح القرض، وبالتالي يحدد البنك معدل المخاطر لكل نوع من أنواع النشاط ويمكن لإدارة البنك الاعتماد على معدل الفائدة مقارنة بالمخاطرة المنتظرة لصياغة الإطار الرئيسي للقرارات المتعلقة بمنح القرض.[1]

6- مراعاة السقوف الائتمانية

يتوجب على الشركة وضع سقف أعلى لمنح الائتمان وذلك لكي يضمن عملية سداد هذا المبلغ المقرض لتلك الشركة في أوقات محددة، من المعروف أن السلطات الائتمانية في الدولة تحدد مجموعة من القواعد والنسب التي يجب أن يلتزم بها البنك لمنح الائتمان وذلك حفاظا على الاقتصاد الوطني من الموجات التضخمية، لذلك على البنك مراعاة هذه السقوف الائتمانية المسموح بها وأخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسة الائتمانية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 128.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- تحديد مستندات الإقراض

تحدد سياسة الائتمان المستندات الواجب توافرها والتي تتمثل في:

- طلب منح الحصول على قرض؛
- القوائم المالية عن عدد من السنوات الماضية؛
- التقارير السابقة للقروض التي منحت للزبون؛
- وثائق التأمين على حياة المقترض أو الأموال المقرضة كضمان، وأي أوراق أخرى يرى البنك التجاري ضرورة توافرها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسات الإقراض

تتسم السياسة الائتمانية بقابليتها للتغيير والتعديل، وذلك بناء على الظروف المحيطة بهذا البنك وبالجهة التي تأخذ القرض وحسب المتغيرات التي يتعرض لها النشاط البنكي، حيث تتحدد العوامل المؤثرة في سياسات الإقراض ولعل أهمها:

1- الظروف والأوضاع الاقتصادية

تتأثر السياسة الائتمانية وبشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد، حيث أنه من غير الممكن بمجرد توفر الموارد المالية لدى البنك يقوم بإقراضها للغير، دون أن يقوم بدراسة الأوضاع الاقتصادية ومستقبلها وبدون الوقوف على دورات الرواج أو الكساد السائدة، أو المتوقع حدوثها. لذلك يتطلب منه معرفة دقيقة للأوضاع الاقتصادية السائدة، وبظروف القطاعات المختلفة بعدها يقوم بإتباع السياسة التي تتماشى مع هذه الظروف، حيث يتشدد في منح القروض في الحالات التي يكون فيها الكساد الاقتصادي هو السائد، ويتوسع في منحها في حالات الرواج، أين يمكن أن يسود فيها التفاؤل.

كما تتأثر السياسة الائتمانية أيضا وبشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، أين تزيد الطلبات على القروض البنكية بشتى أنواعها خاصة في بدايتها.

وللإشارة فقط إن دورة نشاط البنك أكبر من دورة النشاط الاقتصادي، حيث تبدأ قبل موسم الاقتراض وتنتهي بعده بشهر أو شهرين.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 127.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الودائع البنكية

تؤثر الودائع البنكية في صياغة السياسة الائتمانية للبنك، حيث كلما زاد حجم هذه الأخيرة زادت القدرة الائتمانية للبنك، وهذا نظرا لاعتماده عليها بدرجة أولى في ذلك، لأن رأسماله واحتياطاته تستعمل غالبا في مجالات أخرى غير الإقراض إلا أثناء بداية نشاطه.[1]

كما أن الاختلافات الموجودة في آجال الودائع تؤثر هي الأخرى في القدرة الائتمانية للبنك إذ يمكن له أن يقرض نسبة عالية من الودائع الآجلة ولمدة طويلة، ولكن ليس بإمكانه القيام بذلك في حالة الودائع الجارية، إذ لابد عليه أن يراع ضرورة تناسب تواريخ استحقاق القروض مع تواريخ بقاء الودائع داخل البنك، وعليه أثناء صياغة السياسة الائتمانية يجب أن يكون تحديد أنواع القروض الممكن منحها بصفة عامة على أساس الجزء المستقر من الودائع والجزء غير المستقر منها.

3- السياسة النقدية

إن الهدف الرئيسي للسياسة الائتمانية هو تحقيق أقصى ربح ممكن للبنك بأدنى التكاليف هذا ما يجعلها تتوسع في عمليات الإقراض عندما تكون توقعاتها تنبئ بذلك، لكن البنك المركزي ونظرا لدوره الرقابي والمتمثل في المحافظة على الاستقرار النقدي والإقتصادي داخل أي دولة يفرض قيوده عليها، وبذلك فهو يحد من نشاطها وهذا عن طريق وضع الحدود القصوى للقروض التي يمكن منحها بمختلف أنواعها وفقا للنظم الاحترازية، حتى تتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، وحتى تتجنب الوقوع في الإفلاس وتضمن سلامة وضعها المالي.

وبالتالي فالسياسة العامة للبنك وبالتحديد السياسة الائتمانية ليست بمعزل عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي ينظمها البنك المركزي من خلال اتباع سياسة نقدية مواتية، فمثلا إذا رغبت الدولة في تشجيع الائتمان أو تنشيط قطاع معين على حساب قطاعات أخرى، فإن البنوك تقوم باستمرار بتطوير وتعديل سياستها الائتمانية حسب مقتضيات وتطورات الظروف حيث يقوم البنك المركزي عادة بإصدار القواعد الإرشادية والضوابط الائتمانية من مؤشرات السيولة القانونية، النسبة القانونية للإحتياطي النقدي، نسب التمويل ونسب الودائع، إلى غير ذلك من القيود التي يضعها البنك المركزي.[2]

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2] فيروز فيلالي، سياسات منح القروض وآثارها على تمويل الإستثمار – حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، ص ص 53- 54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- طبيعة الإدارة

يلعب أعضاء مجلس الإدارة دور كبير في رسم السياسة الائتمانية التي يمكن أن تكون توسعية أو انكماشية على حسب طبيعتهم وكفاءتهم. فقد نجدهم متساهلين في منح القروض بدون طلب ضمانات كبيرة لتغطية القرض الممنوح، وبالتالي تكون السياسة الائتمانية في هذه الحالة توسعية فترتفع نسبة الإقراض، أو نجدهم متشددين بطلبهم لضمانات كبيرة والتي تنعكس على السياسة الائتمانية التي تكون انكماشية، وبها تنخفض نسبة القروض الممنوحة.

كما أن كفاءة وخبرة أعضاء الإدارة لها دور كبير في التأثير على السياسة الائتمانية للبنك حيث كلما كانت لديهم خبرة جيدة في معظم مجالات النشاطات الاقتصادية كلما مكن ذلك البنك من التوسع في منح القروض، لأنه في الكثير من الحالات يعود تباطؤ بعض البنوك في دخول مجالات قروض معينة إلى نقص الخبرة لدى موظفيها في ذلك.[1]

5- النشاطات الأخرى للبنك

يمارس البنك بالإضافة إلى وظيفة الإقراض وظائف أخرى التي يمكن أن تحقق له عوائد وأرباح كبيرة كالإستثمار في البورصة، شراء الأسهم والسندات أو المساهمة في المشروعات الاقتصادية العامة...الخ، فهذه الوظائف تؤثر على السياسة الائتمانية للبنك من خلال مقدار الأموال التي يخصصها لتمويل طلبات القروض، والتي ترتبط بمقارنة معدلات الأرباح التي يحققها من الإستثمار في القروض مع معدلات الأرباح التي يحققها من النشاطات الأخرى، فكلما كان العائد المحقق من الإستثمار في القروض أكبر كلما توجه البنك إلى التوسع وزيادة حجم القروض المقدمة وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط والقيود والمعدلات التي يضعها البنك المركزي في هذا المجال.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 208.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة

من الواضح أن البنوك التجارية هي مؤسسات نقدية تسعى إلى تقليل المخاطر التي تعتري عملها لتحقيق دوام استمراريتها من خلال تعظيم ربحيتها مع الإحتفاظ بالسيولة اللازمة لتمويل هذه الإستمرارية. فتقوم أساسا بقبول الودائع ومنح الائتمان مع تقديم خدمات بنكية متنوعة نظير تقاضيها معدلات فائدة أو عمولات محددة.

وتعتبر عملية منح الائتمان المصرفي التي بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح زبونا بناء على طلبه تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، في غاية الأهمية للبنك والاقتصاد ككل على حد سواء فبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي مهم في اقتصاد أي دولة. ومن جهة أخرى يعد إستثمار تحيط به مجموعة من المخاطر تدفع بذلك البنوك إلى إجراء دراسة معمقة قبل منح الائتمان المطلوب، وهذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار عدة جوانب خاصة منها المعايير المذكورة في نماذج الائتمان المختلفة والتي أوردناها في المبحث الثاني. كما يتم منح الائتمان بعد المرور بعدة مراحل من أجل التأكد من استرداد القرض الممنوح وتجنب الخسائر غير المرغوب فيها. ومن هذا المنطلق تتبع البنوك التجارية سياسة ائتمانية تمثل إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ووفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم. إلا أن الملاحظ أن المخاطر البنكية تبقى محتملة الوقوع رغم اتباع مختلف سياسات التحوط من حدوثها، ولعل أبرزها هو خطر تعثر القرض الذي سوف يتم معالجته في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان القروض المعثرة وطرق إدارة مخاطرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

القروض المتعثرة وطرق إدارة مخاطرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

تعد مشكلة القروض المتعثرة إحدى القضايا الإقتصادية الهامة التي تشغل فكر قطاعات كثيرة داخل المجتمع لما تمثله من خطورة بالغة وعوامل انفجار قد تبرز على السطح مرة واحدة لتزيد من أداء الإقتصاد الوطني ارتباكا ومعاناة.

ويبرز تأثير هذه الأخيرة خاصة على عمل البنوك، فهي السبب في إضعاف قدرتها على تقديم الخدمات الائتمانية والتي تعتبر أهم مصدر للأرباح، ما استوجب على البنوك التفكير في وضع واتباع إستراتيجيات وطرق عمل من أجل تفادي أكبر الآثار ضررا ومعالجة ظاهرة القروض المتعثرة التي تعاني منها.

ومن أجل خدمة الموضوع ومحاولة منا بلورة مختلف النقاط التي تمس الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث كانت كالتالي:

المبحث الأول: القروض المتعثرة وأثارها؛

المبحث الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر؛

المبحث الثالث: معالجة القروض البنكية المتعثرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: القروض المتعثرة وآثارها

تتعرض البنوك التجارية لمجموعة من المخاطر التي تصاحب عملية منح التسهيلات الائتمانية فقد يحدث أن لا تسدد بسبب ظروف إقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على المقترضين، أو إمكانية وقوع أحداث أو مؤشرات تعيق المقترضين أو تمنعهم من الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك، وإن كانت تلك المخاطر لا يمكن للبنك تجنبها، وفي هذه الحالة فإن حقوق البنك على المقترض تصبح في وضع خطر، والقروض التي تصل إلى هذا الوضع يطلق عليها القروض المتعثرة*.

المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها

يوضح هذا المطلب مفهوم ومراحل حدوث القروض المتعثرة.

أولا: مفهوم القروض المتعثرة

قبل التطرق إلى مفهوم القروض المتعثرة لا بأس أن نتناول أولا مفهوم التعثر.

1- مفهوم التعثر

توجد عدة تعاريف للتعثر نذكر منها:

- التعريف الأول: "هو عملية وحالة، من حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي يصل إليها المشروع من عدم قدرته على سداد إلتزاماته والحصول على إلتزامات جديدة بل أيضا العودة إلى ما كان عليه من قبل أو استعادة توازنه المالي والنقدي أو التشغيلي"؛[1]
- التعريف الثاني: " التعثر البنكي هو تلك التسهيلات بكافة أنواعها التي يحصل عليها المقترض من البنك ولم يقم بسدادها في موعد استحقاقها، ولذا يتحول القرض من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا"؛[2]

---

* مصطلح القروض المتعثرة اختلفت تسميته من بنك لآخر فالبعض يطلق عليه " القروض المجمدة" أو "الخاصة" أو "القروض الحرجة" أو "القروض غير العاملة" أو" القروض الهالكة " أو " القروض الراكدة " أو "القروض المشكوك في تحصيلها" وغيرها من التسميات المختلفة التي تعبر عن نفس الظاهرة الاقتصادية، ونتيجة لاختلاف التسميات اختلفت المفاهيم والرؤى لدى المتعاملين.

[1] محمد الشريف العمري، مداخلة بعنوان: "الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية وكيفية علاجها من خلال تجربة البنوك الإسلامية الماليزية"، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ص 33.

[2] عبد الغني حريري، مداخلة بعنوان: "دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مؤتمر علمي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس – سطيف، 21/20 أكتوبر 2009، ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعريف الثالث: "هو تلك المرحلة التي وصلت فيها المنشآت إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى، مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها، وغالبا ما يحدث التعثر كنتيجة لوجود المشكلتين معا. وعموما نجد أن هناك مفاهيم عدة تختلف من بنك إلى آخر مثل الديون المتعثرة أو الديون المشكوك فيها أو الديون الراكدة وكلها تنطوي تحت ظاهرة التعثر المالي، ومن الإشارات الدالة عليه والتي يمكن لإدارة الائتمان الاسترشاد بها في متابعة القروض ما يلي:[1]

- عجز المقترض عن تسديد الأقساط في تواريخ استحقاقها؛
- تكرار الطلب من أجل تأجيل تسديد الأقساط؛
- طلب تسهيلات جديدة في ظروف غير مبررة؛
- عدم الرغبة في تقديم الميزانيات والمعلومات المالية التي يطلبها البنك؛
- تغييرات متكررة في إدارة المؤسسة.

2- مفهوم القروض المتعثرة

- التعريف الأول: "هي إخفاق المقترض في سداد إلتزاماته للبنك في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول أو بسبب مماطلة المقترض أو أمور خارجة عنه"؛[2]
- التعريف الثاني: "هي تلك الديون غير العاملة والتي إذا أهملت أو لم تعالج أسبابها فإنها تنخفض في تصنيفها إلى ديون مشكوك في تحصيلها وإذا استمر إهمالها أو عدم معالجتها فإنها تصبح ديون رديئة أو هالكة أو معدومة"؛[3]
- التعريف الثالث: "هي تلك القروض التي تعرضت اتفاقيات دفعها بين البنك وزبونه إلى مخالفات أساسية، نتج عنها عدم قدرة البنك على تحصيل القرض وفوائده مما يجعل احتمالات خسارة البنك واردة"؛[4]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 241.

[2] صادق راشد الشمري، مداخلة بعنوان: "القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الخبير المالي والمصرفي – دراسة عينة من المصارف العراقية"، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، نيسان، عمان – الأردن، 2009، ص 17.

[3] مفيد الظاهر وآخرون، مقالة بعنوان: " العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف (الفلسطينية)"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، 2007، ص 518.

[4] كمال أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في غزة)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص 46.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعريف الرابع: "القروض المتعثرة هي التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلته في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة".[1]

إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن تعثر سداد الديون يشمل:

- عدم مقدرة المقترض على سداد الدين وفوائده؛
- عدم قدرة المقترض على الالتزام بالأقساط المتفق على تسديدها؛
- تأخر المقترض في تسديد الدين أو فوائده في الوقت المحدد.

ومما سبق يمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها: "تلك القروض التي حان موعد استحقاقها ولم يسدد أصل الدين والفائدة المستحقة عليه".

ثانيا: مراحل التعثر المالي[2]

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر عبر مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولية قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة ومن هذه المراحل:

1- مرحلة انخفاض رأس المال العامل بالمشروع

تتجلى فيما يلي:

- الانخفاض المستمر في قدرة المشروع على تحقيق أرباح ملائمة ومن ثم انخفاض الأرباح من نسبة إلى أخرى مقارنة بحجم الأموال المستثمرة فيه؛
- الإعتماد المتزايد والمستمر للمشروع على الاقتراض في التمويل؛
- الانخفاض المستمر في حجم أعمال المشروع وتصفية جانب من أصوله المتداولة.

2- مرحلة ظهور العسر المالي المؤقت

وتتمثل أهم مظاهر العسر المالي في:

- حدوث اختلالا في الهيكل التمويلي للشروع وعدم قدرته على تمويل العمليات الجارية؛
- الانخفاض المستمر في رأسمال المشروع نتيجة لعدم تحقيق أرباح وزيادة ديونه أيضا؛
- الزيادة المستمرة في حجم المخزون السلعي الراكد بالمشروع وتضخمه إلى مستويات قياسية.

---

[1] منتديات ستار تايمز، www.startimes.com, 03/03/2014, 12:30.

[2] حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات الفشل الائتماني – دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010، ص 115.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مرحلة استمرار العسر المالي بالمشروع

- تعرض المشروع لخسائر متتالية سنة بعد أخرى، يؤدي إلى تراكم خسائره وزيادة ديونه؛
- استمرار المشروع في العجز وعدم استطاعته سداد التزاماته القصيرة الأجل والطويلة؛
- الانخفاض المستمر في القيمة السوقية لعناصر أصول المشروع، بحيث تصبح قيمته أدنى من ديونه والتزاماته المتراكمة؛
- عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته القصيرة وطويلة الأجل وتوقفه تماما عن السداد.

4- مرحلة تصفية المشروع

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها ،سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة الهيكلة وإعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها بما يتناسب مع قدرته الجيدة على السداد.

5- مرحلة الفشل القانوني للمشروع

هي المرحلة التي لا يستطيع فيها المشروع التحكم في الفشل المالي الدائم، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان إفلاسه.

المطلب الثاني: أسباب تعثر القروض

تعتبر القروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك في نشاطاتها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة المقترضين على تسديد القروض وفوائدها، إذ تعزى أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:[1]

- أسباب تتعلق بالبنوك؛
- أسباب تتعلق بالمقترض؛
- أسباب خارجة عن نطاق البنك والمقترض.

أولا: أسباب تتعلق بالبنك[2]

تنشأ هذه المجموعة من الأسباب عن:

- صرف التسهيلات دفعة واحدة للمقترض؛

[1] فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2009/2008، ص61.

[2] نائل جمال الصناع، مداخلة بعنوان: "إدارة الديون المتعثرة في قروض التجزئة"، جمعية البنوك في الأردن، ص 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ارتفاع نسبة الفائدة وكذلك استحداث عمولات جديدة مرتفعة نسبيا؛
- عدم اقتران الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع؛
- بالإضافة إلى أسباب إدارية تعود إلى حالة الفساد الإداري والمالي في عمليات منح القروض واعتماد بعض البنوك على خبراء مؤهلين تنقصهم النزاهة والأمانة مما ساهم في توسيع دائرة المقترضين وأضعف من عنصر الضمانات؛
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع متابعة سليمة؛
- ضعف نظام العمل والرقابة الداخلية.
- كما توجد أسباب تتعلق بالضمانات المقدمة: تتمثل في:[1]

  - عدم تواجد ضمانات أساسا أو تواجدها بشكل غير كاف لا يتناسب مع وضعية وحجم التسهيلات الممنوحة؛
  - منح المقترضين التسهيلات المطلوبة قبل الاستفادة من الضمانات التي تمكن البنك من استرداد حقوقه؛
  - عدم مراعاة الخصائص الذاتية للضمان ذاته مثل سهولة التصرف فيه دون خسائر كبيرة للبنك وإذا ما دعت الظروف إلى ذلك، انخفاض مصروفات الاحتفاظ به وغير ذلك؛
  - غياب المتابعة المستمرة والدورية من جانب البنك للتأكد من وجود وسلامة الضمانات وتمثيلها مع الأرصدة القائمة للتسهيلات الممنوحة.

ثانيا: أسباب تتعلق بالمقترض[2]

تنشأ هذه المجموعة من الأسباب عن:

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك؛
- استخدام التسهيلات الائتمانية لغير الغرض الممنوحة من أجله؛
- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية للمقترض؛
- عدم حفاظ المقترض على ضمانات البنك لديه بإهمالها وعدم صيانتها أو بيعها؛
- استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع وإستثمارات ذات عائد طويل الأجل؛

[1] أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب – قراءة في واقع الأزمة، الطبعة الأولى، 2001، ص 48.

[2] محمد براق، خالد بن عمر، مداخلة بعنوان: "القروض البنكية المتعثرة – الأسباب والحلول"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، 12/11 مارس 2008. ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل الممول؛
- حداثة خبرة المقترض في النشاط الذي يقوم بتمويله خاصة بالنسبة للمشاريع الجديدة.

الشكل رقم (1-2): أسباب تعثر المقترضين

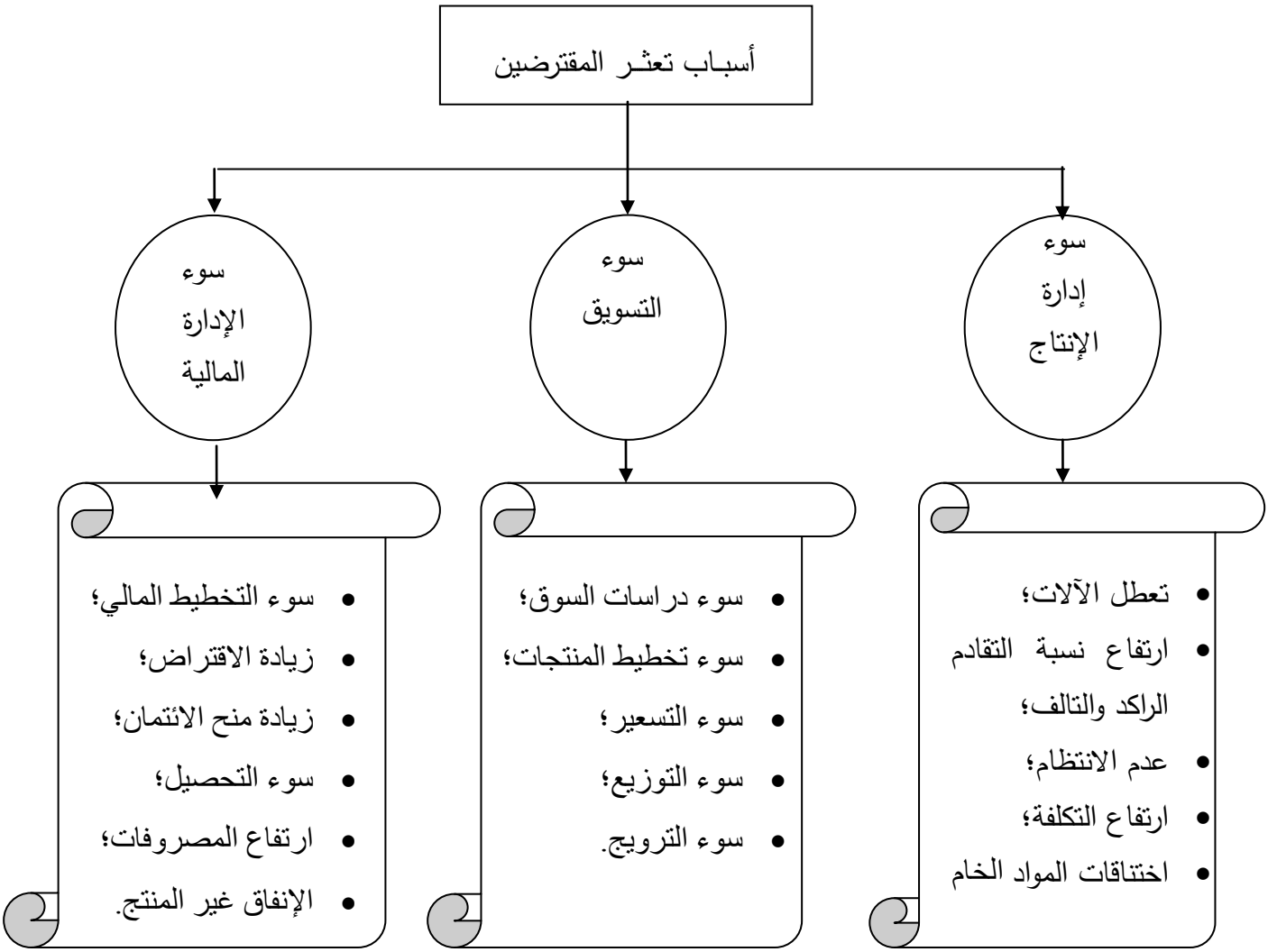

المصدر: محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1997، ص 88.

ثالثا: أسباب خارجة عن نطاق البنك والمقترض[1]

هناك أسباب كثيرة للتعثر تخرج عن نطاق البنك والمقترض لأنها أسباب عامة وليست خاصة وهي عادة ما تتعلق بالظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك، وعلى النشاط الذي يموله هذا الائتمان وأهمها:

[1] دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2006، ص54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة بالبنك:** وتتمثل في الآتي:

- الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك، بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية؛
- المنافسة غير المشروعة بين البنوك وعدم استقرار أسعار الصرف.

2- **أسباب تشريعية وقانونية:** إن هذه الأسباب تتميز بقصور شديد في القوانين النافذة، من حيث عدم شموليتها وعدم تغطيتها لكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الإجراءات المناسبة والحازمة في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، زيادة على أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة لا تتدرج بشكل معقول ولا تتناسب مع حجم المخالفة فهي تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، مما يعني انتظار السلطة النقدية إلى حين الإنهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار بالإغلاق.

3- **أسباب خارجية مترتبة عن الأيديولوجية الاقتصادية:** وأهم ما يتصف به الاقتصاد النامي هو حالة عدم الاستقرار، التي ترجع إلى عدة عوامل منها: الاختلالات الهيكلية المرتبطة بالسوق العالمي، كثرة التغييرات السياسية، السياسات الاقتصادية وآثارها السلبية (مثل الضرائب وغيرها).

من وجهة نظر كل من (البنوك والمقرضين ومدققي الحسابات، ومفتشي دائرة مراقبة البنوك لدى البنك المركزي)، فإن أهم أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية عموماً هي:

- تراجع الأوضاع الاقتصادية؛
- اهتمام البنوك بزيادة أرباحها على حساب المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض؛
- اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول؛
- عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقرض، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم دقة الدراسات الائتمانية، وإلى عدم صحة البيانات التي يقدمها المقترض للبنك الممول؛
- عدم قيام البنوك بمتابعة أوضاع المقرضين والمشاريع الممولة إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: آثار تعثر القروض[1]

تعكس القروض المتعثرة عددا من الآثار السلبية على البنوك بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام قد تؤدي إلى عرقلة أعمالها، وتحسن أدائها وقدرتها على مواكبة المستجدات في الصناعة العالمية والبنكية، حيث تضطر البنوك سنويا إلى زيادة نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها سواء بإرادتها أو بموجب توجيه السلطات النقدية، وقد يصل الأمر في بعض البنوك إلى توزيع الأرباح على المساهمين إذا لزم الأمر، وقد تلجأ إلى الإقراض عندما تعاني من أزمات نقص السيولة وتؤثر كذلك الخسارة الناشئة عن تعثر التسهيلات على احتياطات أو رأسمال البنك وعلى سيولته وتتطلب الديون الوقت والجهد المتواصل في متابعة تحصيلها.

ولكن إذا نظرنا إلى القروض المتعثرة، فإننا نرى بأن لها آثار سلبية تتمثل في:

أولا: آثار القروض المتعثرة على البنوك[2]

للقروض المتعثرة آثار سلبية كثيرة على المؤسسة البنكية تتمثل في:

1- **سوء توزيع موارد البنك:** إن زيادة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة تؤدي إلى إتباع سياسة حذرة إن لم تكن متحفظة في منح التسهيلات الجديدة، مما يؤدي إلى حرمان مشاريع مجدية من فرص التمويل، مما يخفض من توظيفات المؤسسة البنكية.

2- **الآثار المترتبة على الأرباح:** يترتب على القروض المتعثرة آثار سلبية واسعة على الأرباح منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الأموال المجمدة في القروض المتعثرة ليست في متناول المؤسسة البنكية إستثمارها؛
- زيادة الوقت والجهد المطلوب من قبل المسؤولين لمتابعة هذه القروض، مما ينعكس على إنتاجيتهم وعلى معدلات ربحية البنوك التي تعاني بشكل كبير من القروض المتعثرة المحدودة نسبيا؛
- انخفاض القدرة التشغيلية لموارد البنك وتجميد جانب كبير منها في شكل مخصصات تحوطا لموقف هذه الشركات، وانخفاض أرباحه وارتفاع خسائره الأمر الذي يحد من مقدرة البنك على

[1] جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، بنك الإسكان وللتجارة التمويل، الأردن، من الموقع: www.kantakji.com

[2] نضال العربيد، مقالة بعنوان: "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصنع السوري"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007، ص 285.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداء مهام الوساطة نتيجة لتقليص السيولة المتاحة، ومن ثم تفقد الثقة بين البنوك وزبائنها فيزداد الطلب على استرداد ودائعهم.

3- الآثار المالية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- زيادة مخصصات التسهيلات المتعثرة ومصروفات الديون المعدومة؛
- تكاليف الفرصة الضائعة بسبب تجميد الأموال في موجودات متعثرة؛
- تدهور صورة البنك لدى الجمهور؛
- تكاليف متابعة التسهيلات المتعثرة كمحاولة لتحصيلها؛
- تكاليف معالجة التسهيلات المتعثرة في القضاء، المحاكم، أجور المحامين وتصفية الضمان؛
- تعليق الفوائد المترتبة على تلك القروض.

ثانيا: آثار التعثر على الاقتصاد الوطني[1]

وذلك من خلال التأثير على:

- الموارد الاقتصادية: تؤثر القروض المتعثرة على الموارد الاقتصادية مثل العمل ورأس المال والأرض، والموارد الإدارية التي تعاني من الركود في ظل انخفاض الربحية ونقص الإنتاجية ولا تحبذ البنوك إقراضها في ظل هذه الظروف لتحفظها في قدرة المشاريع على الوفاء بديونها وفوائدها؛
- النمو الاقتصادي: تساعد القروض البنكية في تمويل المشاريع بالأصول اللازمة للعملية الإنتاجية، فكلما كانت سياسة البنوك ناجحة في تمويل المشاريع الجادة، كلما ساعد ذلك على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة بسبب التخصيص الجيد للموارد المالية ووضعها تحت تصرف القطاعات المنتجة، وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة سالبة بين القروض المتعثرة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي؛
- التوظيف والبطالة: يمكن أن تؤدي القروض المتعثرة وتكلفتها العالية على المنشأة إلى فشل المشروع، الأمر الذي يؤدي إلى انتهائه وتسريح العمال مما يؤدي إلى البطالة، بل قد يترتب على محاولة علاج القروض المتعثرة إلى إعادة هيكلة بعض المشاريع وما يترتب عليها من إعادة تنظيم النشاط والتصرف في الأصول غير المنتجة، مما يؤثر سلبا على العاملين بهذا المشروع؛

[1] كمال أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مناخ الإستثمار: يعتبر ارتفاع حجم القروض المتعثرة مؤشرا لانخفاض عائد الإستثمار في كثير من المشاريع، وهو ما يؤثر سلبا على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الإستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل؛
- الميزان التجاري: تؤدي المشاريع المتعثرة بما تمثله من طاقات معطلة إلى التأثير سلبا على الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى اللجوء للاستيراد من أجل سد الفجوة بين العرض والطلب، ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد الوطني، وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.

ثالثا: الآثار على المشروع المتعثر[1]

هناك العديد من الآثار أهمها:

- تعاظم حجم ديونها من أقساط وفوائد لدى الدائنين وخاصة البنوك؛
- تعطل الإنتاج وتواجد طاقات عاطلة وصعوبة توفير مستلزمات الإنتاج؛
- البطالة التي تواجه العاملين بهذه المشروعات والأعباء التي تترتب عليها.

ويمكن تلخيص مجموع هذه الآثار في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع

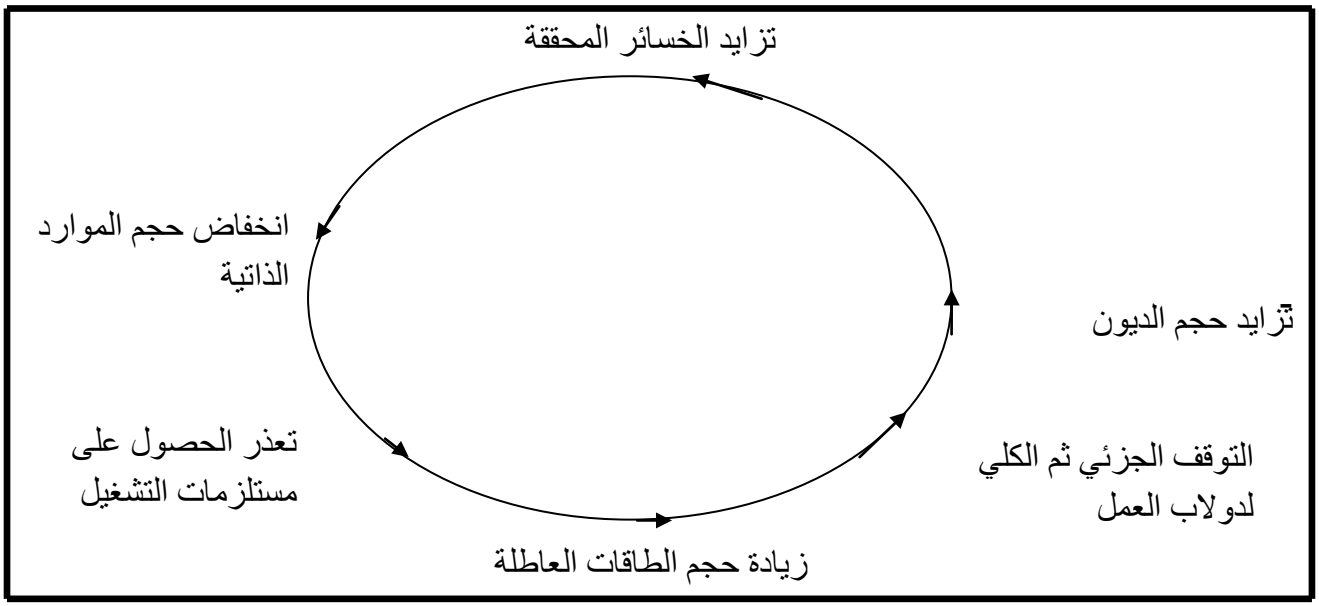

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي- دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر، 2000، ص 362.

[1] عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءا لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعتها، وهي في النشاط المالي والاقتصادي أشد تأثيرا وأكثر وضوحا، فقد استمرت المخاطر في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأسواق المالية وأنشطتها الاقتصادية، بل وأصبحت صفة متلازمة للاقتصاديات المعاصرة وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والمخاطرة يجعل التخلص من المخاطرة بشك نهائي غير ممكن.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها

قبل التطرق لمفهوم إدارة المخاطر سنحاول التعرف على تعريف المخاطر.

أولا: تعريف المخاطر: هناك عدة تعاريف للمخاطر نذكر منها:

- التعريف الأول: "هي التزام يحمل في طياته ارتياب مرفوق باحتمال وقوع ضرر، سواء كان هذا الأخير انخفاض في الأرباح المتوقعة أو حدوث خسارة"؛[1]
- التعريف الثاني: "المخاطرة تمثل بالنسبة للبعض الخسارة القصوى وللبعض الآخر تشتت لنتائج يستطيع تقديرها بمعلم التشتت؛[2]
- التعريف الثالث: "يقصد بها أنها خطر، مجازفة، التعرض إلى خسارة أو ضرر وهكذا فالمخاطر تشير إلى فرصة وقوع حدث غير مربح"؛[3]
- التعريف الرابع: "تشير المخاطرة إلى عدم التسديد من قبل المدين، والذي سيؤدي إلى خسارة الدائن قيمة السلع، الخدمات أو الأموال التي كان قد قدمها للمدين استنادا إلى الوعد الذي قطعه على نفسه بتسديد قيمتها مستقبلا "؛[4]
- التعريف الخامس: "تعني عدم انتظام العوائد ودرجة عدم التأكد والخوف من وقوع خسائر في الإستثمار وذبذبة العوائد من حيث الارتفاع والانخفاض".[5]

---

[1] Naulleau G et Ronachi M, Le contrôle de gestion bancaire et financier revue bancaire, édition, paris, 1999, p 310.

[2] Bessi. J, Gestion des risques et gestion actif passif des banques, paris, 1996, p 30.

[3] صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2013، ص 45.

[4] عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، 2010، ص 153.

[5] يوسف خروبي، تقدير العائد والمخاطر للإستثمارات باستخدام نموذج توازن الأصول المالية – دراسة حالة سوق مسقط للأوراق المالية خلال فترة 2006-2007، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2012/2011، ص 61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما خطر القرض فيعرف على أنه: "الحالة التي يعجز فيها المدين عن دفع مستحقات الطرف الدائن (البنك)". ويمكن القول أن المخاطر التي تتعلق بمنح القرض تكمن في مجموعة من الظروف التي يمكنها التأثير على عملية الإقراض سواء مباشرة أو بصفة غير مباشرة.

وخطر القرض يتضمن الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة المقترض أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

ثانيا: تعريف إدارة المخاطر

- التعريف الأول: "هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"؛[1]
- التعريف الثاني: "هي تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد أهداف المستثمر وأصوله الاقتصادية أو القدرة الإيرادية للمشروع"؛[2]
- التعريف الثالث: "هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن".[3]

ثالثا: أهمية إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت في جنوب شرق آسيا، المكسيك، الأرجنتين وآخرها الأزمة المالية العالمية مما أدى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولي للعمل بجد للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذو هيكلة جيدة، لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الآتي:

- إن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصا في بيئة العولمة وفي الصناعة المالية والبنكية؛
- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل البنكي؛
- الثورة التكنولوجية أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة ومتعددة للبنك نتيجة توجه العمل البنكي الكترونيا

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 15.

[2] خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان – الأردن، 2009، ص 10.

[3] مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010، ص 117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الالكترونية.[1]

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

هناك عدة تصنيفات للمخاطر البنكية، وعموما تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك حسب اتفاقية' بازل' إلى:

- مخاطر ائتمانية؛
- مخاطر سوقية؛
- مخاطر تشغيلية.

أولا: المخاطر الائتمانية[2]

تعد المخاطر الائتمانية من أكثر أنواع المخاطر وتمثل حوالي 60 % من مجموع المخاطر التي تواجهها البنوك، ومن أهم أسبابها عسر المقترض عن سداد القرض في التاريخ المحدد، مما يضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة تجاه الآخرين، وبالتالي انحراف أداء محفظة القروض عما هو متوقع منها من نتائج وغالبا ما تمنح البنوك التجارية القروض مقابل ضمانات معينة، وقد تنخفض قيمة هذه الضمانات بمرور الوقت، مما يسبب للبنوك مشاكل أو مخاطر في حالة امتناع المقترض عن السداد ولجوء البنك إلى التصرف في هذه الضمانات لاستيفاء مستحقاته من بيعها، ولا يمكن تحقيق هذا النوع بالكامل، لأن جزءا من التخلف عن السداد قد يكون مرتبطا وناتجا عن مخاطر السوق والتي تخرج عن إطار التحكم والسيطرة عليها، ويمكن خفض درجة تأثير هذا النوع من المخاطر عن طريق إتباع أسلوب التنويع.

ثانيا: مخاطر السوق[3]

تمثل المخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حامل الأسهم، وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والإلتزامات وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفائدة، مخاطر تسعير الأصول ومخاطر أسعار الصرف.

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية "مدخل إدارة المخاطر"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2013، ص 343.

[3] خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية "المحلية والدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006، ص 142.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **مخاطر معدلات أسعار الفائدة:** تعرف بأنها مخاطر تراجع المكاسب نتيجة لتحركات أسعار الفائدة وهي مخاطر رئيسية بالنسبة للبنوك لأن معظم بنود الميزانية تولد إيرادات وتكاليف يتم ربطها بمؤشرات أسعار الفائدة في السوق، وحيث أن أسعار الفائدة في السوق غير مستقرة، لذلك فإن المكاسب تكون غير مستقرة أيضا. ويمكن أن تتجسد مخاطر أسعار الفائدة في ثلاثة أشكال رئيسية: انخفاض قيمة الاصول أو ارتفاع قيمة الخصوم، انخفاض هوامش الفائدة والربحية وتحول في الالتزامات خارج الميزانية.[1]

2- **مخاطر تسعير الأصول:** تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول وبشكل خاص في محافظ الائتمان والإستثمار، وتعتمد على عوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية.[2]

3- **خطر سعر الصرف:** إن حيازة المستحقات أو الديون بالعملة الأجنبية ينتج عنه عبء البنوك، هذا العبء هو خطر سعر الصرف الناتج عن التغير في أسعار العملات التي سلمت بها المستحقات أو الديون في مقابل العملة الوطنية. وتتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة التغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف في السوق أو ربط قيم الأصول والخصوم المحررة بالعملات الأجنبية.[3]

4- **مخاطر السيولة:** تمثل التغيرات الحالية والمحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم، ونتيجة لعدم مقدرة البنك على مواجهة الدفعات والالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة سواء من خلال بيع الأصول، الحصول على قروض جديدة أو سدادها بكلفة أعلى، وتزداد هذه المخاطر عندما لا تتوفر لدى البنك الأموال اللازمة للسداد دون تحمل خسائر غير مقبولة، وامتلاكه لأصول سائلة ملائمة لها القابلية على التحول إلى نقد لمواجهة التزاماته المختلفة والتحوط لمواجهة الطلب على سحب الودائع وتلبية طلبات الإقراض المختلفة.[4]

ثالثا: المخاطر التشغيلية[5]

تنشا نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة، فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف مباشرة.

---

[1] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين، قسنطينة، 2008، ص 209.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[3] أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 344.

[4] نفسه، ص 350.

[5] سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان – الأردن، 2012، ص 81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها: "الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة، فشل العمليات الداخلية أو الأفراد، ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية "، وتنشأ عن عدد من العوامل والأسباب أهمها:

- عدم الكفاءة في السيطرة المباشرة على التكاليف؛
- الإجراءات الخاطئة من قبل العاملين أو الزبائن نتيجة عمليات الاحتيال؛
- الخسائر الناتجة عن الأحداث الخارجية؛
- عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل؛
- عدم ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالضوابط والرقابة على العمليات وسياسات التشغيل.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر القروض المتعثرة وأساليب التعامل معها

توجد مخاطر القروض بصفة مستمرة لدى البنوك التجارية، بل إن ما يتحقق من ربح لتلك البنوك إنما هو ناتج عن التعامل الكفء مع تلك المخاطر وأساليب مواجهتها.

أولا: إدارة مخاطر القرض

تقوم إدارة مخاطر القرض على ثلاثة أركان تتمثل فيما يلي:[1]

- مراجعة مخاطر القرض Credit Risk Review؛
- تحليل مخاطر القرض Credit Risk Analysis؛
- إدارة مخاطر القرض Credit Risk Management.

1- **مراجعة مخاطر القرض:** تهدف إلى المراجعة الدورية للعملية الائتمانية للتحقق من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير الائتمانية، وتقييم مدى التعرض لمخاطر القروض، وتقديم تقارير بذلك إلى الإدارة العليا للبنك.

2- **تحليل مخاطر القرض:** تهدف إلى إجراء تقييم للعناصر الكمية والنوعية المؤيدة لجدارة المقترضين في الحصول على القرض، وتقييم احتمالات استرداد الدين، إما وفقاً لقدرة المقترض على تحقيق تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل الدين وفوائده، وإما نتيجة للتسييل الفوري للضمانات.

3- **إدارة مخاطر القرض:** وتهدف إلى استخدام البنك لكافة الوسائل لتنمية نشاطاته ورقابتها في منح القرض، ويتكون ذلك من:

- الاستراتيجية الائتمانية (سياسات وإجراءات منح القرض)؛

[1] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية متعثرة "الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 2004، ص 47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تنظيم الوظيفة الائتمانية (عملية منح القرض، صرفه، متابعته، رقابته وتحصيله)؛
- السياسات المحاسبية للقروض وإعداد التقارير عنها.

فقد أصبح لزاماً على البنوك التجارية أن تقدم التمويل للمؤسسات المقترضة من خلال منحها القرض بالقدر المناسب فنياً واقتصادياً وفق القواعد والأسس الإقراضية السليمة تحديداً لمخاطرها. إن تحديد مخاطر القروض بدقة ووضع مؤشرات تساعد على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها من شأنه أن يقلل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

ثانيا: أساليب التعامل مع مخاطر القروض

باعتبار القرض ومخاطره وجهان لعملة واحدة، أي أن البنك حين منحه للقرض فإنه يتعرض لمخاطر عديدة ومتوقعة ومن أجل تفادي هذه المخاطر أو تدنيتها، وجب على البنك وضع أساليب للتعامل معها والتي تكون مبنية على أسس مضبوطة. ويتم التعامل مع مخاطر القرض من جانبين:

- **الجانب الوقائي:** هو أهم ما تركز عليه إدارات البنوك باعتباره المدخل الرئيس للحد من مخاطر القرض، ويتم ذلك برفع كفاءة العملية الإقراضية في البنوك التجارية، والتزام هذه البنوك بالضوابط التي تقررها سلطات الرقابة أو البنوك ذاتها للحد من مخاطر التركز، ولكفاية رأس المال لدى كل بنك لمقابلة المخاطر غير المرئية؛
- **الجانب العلاجي:** هو ما يتعلق بالتعامل مع مخاطر القروض عند تحققها، وأهم ما يتبع في ذلك هو إعادة تصنيف حسابات المقترضين ذوي المراكز المالية غير الجيدة، وحساب المخصصات الواجبة مع التعامل بالأسلوب الواجب مع المقترضين المتعثرين.[1]

وعلى ضوء ما تقدم فإن التعامل مع مخاطر القرض يتم بإتباع الأساليب التي ترفع كفاءة العملية الإقراضية الآتية:[2]

1- سلامة سياسة منح الائتمان وإجراءاته

يتعين على هذه السياسة أن تكون في دليل مكتوب معتمد من طرف إدارة البنك، وذلك بهدف وضع معايير ومؤشرات موضوعية لإرشاد موظفي جهاز الائتمان بالبنك، ووضع أساس لتقييم أداء العملية الائتمانية للقائمين بها (مراجع الحسابات – البنك المركزي) وتحديد مستوى المخاطر المقبولة في ضوء الربحية والكفاية، ووجود حدود قصوى للزبون الواحد أو النشاط الواحد للحد من التركز الائتماني

[1] بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2008، ص 84.

[2] صلاح الدين السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاهتمام الكافي بالتحليل المالي السليم للمراكز المالية للمقترضين والتحليلات السليمة للصناعات وعدم الاعتماد كلية على الضمانات وتقارب فترات الاتصال بالمقترضين ومتابعة أحوالهم، وكفاية الأرصدة النقدية المتولدة من العملية الممولة واستمرار الرقابة على الائتمان، والعمل على تحسين موقف الضمانات عندما يتراجع موقف الائتمان مع الاهتمام بالرقابة على توثيق القروض، وتأكيد سلامة واكتمال ملفات المقترضين ووجود معايير لتصنيف القروض واحتساب المخصصات ورقابة وضبط العملية الإقراضية.

2- كفاءة إدارة محفظة القروض والسلفيات

مع تنويع العمليات، وبالتالي تنويع المخاطر والقدرة على إدارتها، بما يمكن من التوقع والسيطرة على كل مخاطر المحفظة في مواجهة الأسواق المختلفة والزبائن والمنتجات وأيضا الظروف العملية، إذ يتعين على البنوك التجارية التفهم الواضح لمستويات المخاطر في المشروعات والزبائن الذين تعتزم تمويلهم، وأن تكون قادرة على إدارة مستوى المخاطر التي قررت قبولها، وتتمثل تلك المخاطر في: الأسواق المستهدفة، الزبائن المستهدفين، نوع القرض، التسهيلات الإقراضية المختلفة، القدرة على تقديم القرض والتي تختلف من بنك لآخر، التقدير المستمر لكل أنواع المخاطر لتعذر تفادي تركز محفظة القروض والسلفيات من الناحية العملية وصعوبة تقدير مخاطرها.

3- فعالية الضوابط الرقابية على القرض

بعد منح القرض يتعين على مسئولي القروض إدارته بالكفاية الواجبة لضمان سداده تجنباً لتعثره ويشمل ذلك: متابعة أداء المقترضين للتأكد بصفة مستمرة من أنهم في موقف يسمح لهم بالوفاء بالقروض الممنوحة لهم وفقاً لشروطها ومتابعة تحديث ملفات المقترضين التي تمثل أساساً مهماً للمراقبة الداخلية والخارجية.

4- كفاءة الجهاز الفني من العاملين بأجهزة القروض

ويشمل ذلك:

- تنظيم الأفراد للعمل بفاعلية (هيكل تنظيمي مناسب للاحتياجات، تحديد المسؤوليات، هيكلة الوظائف)؛
- تحقيق مستويات مثلى للتوظيف والمهارات (تحقيق مستويات مثلى للتوظيف المالي مع الاستجابة لتغيرات الطلب على الموارد البشرية)؛
- بناء المهارات الصحيحة ورفع درجة الانتماء للعمل؛
- تحليل احتياجات المهارات – تقييم الأفراد –التدريب والتطوير؛
- تنمية الانتماء للبنك؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعيين على أساس القدرات والمهارات؛
- إدارة الأداء لتحقيق أهداف العمل (تنمية القدرات الإدارية والقيادية، تخطيط العمل، وضع الأهداف وخطط التنفيذ، مراقبة وقياس الأداء، إدارة الإثابة والعقاب).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: معالجة القروض البنكية المتعثرة

لحماية البنوك من القروض المتعثرة فإن المسؤولية مشتركة لعملية استيرادها من جانب البنوك وأجهزة الضبط القضائي ولا يمكن توجيه أوجه القصور لجهة دون أخرى وبالدرجة الأساسية تقع المسؤولية الأولى على البنوك فهي الأولى بحماية نفسها من خلال منح القرار الائتماني السليم وتوثيق إجراءاتها طبقا للمعايير والأعراف البنكية السليمة لتجنيب نفسها الوصول إلى مرحلة القروض المتعثرة أو المعدومة واللجوء إلى القضاء عند الوصول إلى طريق مسدود لاستعادة القرض.

المطلب الأول: استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة ووسائل الحد منها

نحاول التعرض في هذا المطلب إلى أهم استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة وآلياتها

أولا: استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة

إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص، ولهذا فهي تضع لنفسها استراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لا بد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء المقترضين من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم. وأهم هذه الاستراتيجيات نذكر:

1- استراتيجيات تتعلق بالمقترضين: ومنها:

- **استراتيجية محافظة:** تبدأ باتخاذ إجراءات اتجاه المقترضين المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة وفي اقتراح البدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها المقترض إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من قروض جديدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى المقترض أو تخفيف شروط التسديد أو تعليق الفوائد أو جدولة القرض إلى تواريخ استحقاق أخرى؛
- **استراتيجية متشددة:** وهي الاستراتيجية التي تقوم فيها إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس المقترض، خصوصا إذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن المقترض المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات، أو أنه لم يكن صادقا في معلومات أخرى وأن المقترض قد استخدم الائتمان في غير غرضه الذي تقدم من أجله مما أوصل البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى القروض المتعثرة، الأمر الذي من خلاله يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات المقترض وغيرها.

وبالمقارنة بين الحالتين نجد أنه في الحالة الأولى، على البنك أن يمد يد العون للمقترض للخروج من التعثر، حتى يستطيع البنك أن يحافظ على حقوقه وأن يصلح ما يمكن إصلاحه، كل هذا بالرجوع إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محتويات ملف الائتمان للمقترض لمعرفة موقفه الصحيح من هذه المشكلة ومساعدته. أما الحالة الثانية فهي أن يكون المقترض مراوغاً بقصد، وبالتالي لا يمكن مساعدته أو إنقاذه لأنه لا يقدم بيانات سليمة ودقيقة عن مركزه المالي مما يدفع إلى عقابه بما يراه البنك مناسباً. [1]

2- استراتيجية تتعلق بالقروض

إن أفضل استراتيجية للتعامل مع القروض المتعثرة، هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح القروض، بالإضافة إلى اتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية للتأكد من طبيعة الضمان وذلك من خلال الإشراف الناجح على القرض. وتكمن أسس الإدارة الناجحة للقرض فيما يلي:[2]

- التأكد من إستغلال القرض وفق الشروط والضمانات، وللغرض الذي من أجله منح القرض للتأكد من إمكانية التسديد؛
- التوثيق التام للشروط القانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالقرض؛
- مراقبة أداء القرض بعد منحه؛
- أخيرا وضع نظام لحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها.

ورغم ما تحمله القروض المتعثرة من خسائر فادحة لإدارة البنك، إلاّ أن إدارة الائتمان قد تتصرف في بعض الحالات وأمام بعض المقترضين بحكمة ودراية وود، دون أن تصل في قرارها بمعالجة هذه الظاهرة بعنف ضد المقترض المتعثر خوفاً من خسارته كلياً، وانطلاقاً من أن خسارة المقترض ما هي إلا خسارة جزء من الحصة السوقية التي تهتم بتكوينها إدارة البنك وتسعى إلى استمرار الاحتفاظ بها ضمن المنطقة الجغرافية التي تعمل بها. إذ من الممكن أن تكون خسارة فقدان زبون معين أكثر سلبا من مخاطر القرض المتعثر ذاته.[3]

ثانيا: وسائل الحد من مخاطر تعثر القروض

تعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترضة والتي تمر بحالات من

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] دعاء محمد زايدة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسر إلى قروض متعثرة، ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدة وسائل من أهمها:[1]

- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي؛
- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل البنكي؛
- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون؛
- عدم التجاوب مع المقترضين في منح تسهيلات تزيد عن طاقتهم الإستثمارية أو الإدارية؛
- توفر الضمانات المناسبة والكافية وسيطرة البنك عليها وإجراء الرهن والتأمين على هذه الضمانات ومتابعة حركتها وقيمتها؛
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات واستمرار نشاطها وانتظامها؛
- تنويع الائتمان الممنوح وتوسيع سلة التسهيلات الائتمانية والحد من التركزات.

المطلب الثاني: طرق معالجة القروض المتعثرة

إن نقطة البداية في معالجة القروض المتعثرة تبدأ بتحديدها ثم تحليل المركز المالي والنقدي للمقترض. وعلى ضوء ذلك التحليل يتم تقسيم حالات القروض المتعثرة إلى حالات يمكن معالجتها وأخرى ميؤوس منها، والشكل التالي يلخص سياسة البنك اتجاه القروض المتعثرة.

الشكل رقم (3-2): سياسة البنك اتجاه القروض المتعثرة

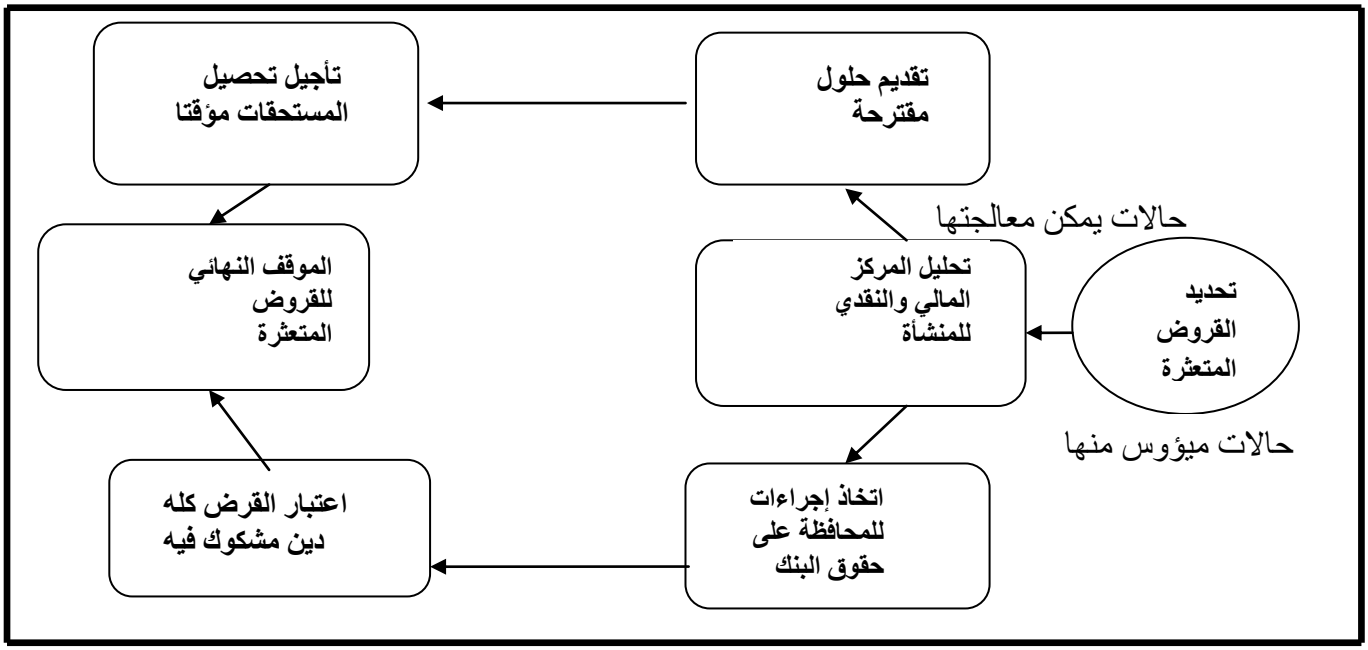

المصدر: عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 1996، ص 51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الشكل أعلاه نجد:

1- **الحالات الميؤوس منها:** في هذه الحالات ومهما كان سبب التأخر في السداد سواء من عدم رغبة المقترض أو عدم قدرته، فإن البنك وبعد إنذاره للزبون يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه والتي قد تتمثل في بيع الأصول المرهونة بل وقد يصل الأمر إلى إعلان إفلاس المؤسسة أي اللجوء إلى القضاء، حيث يتم تحويل الملف بأكمله إلى مصلحة المنازعات للتكفل به والمتابعة القضائية وهذا طبعا إذا لم يتمكن من تسوية الوضعية بطريقة ودية مع المدين بعد منحه فترة كافية قد تصل إلى ثلاثة أشهر.

2- **الحالات التي يمكن معالجتها:** أما بالنسبة لطرق علاج القروض المتعثرة فتختلف تبعا لاختلاف الظروف سواء المتعلقة بالبنك أو المقترض، ومن المهم التعرف على الأسباب التي أدت إلى اعتبار القرض متعثرا لأن معرفة ذلك يساعد على وضع الحلول المناسبة والتعامل مع القروض المتعثرة الذي يعتبر أمرا ليس سهلا، بل عمل يكتنفه كثير من الصعاب ويعتمد إلى حد كبير على الخبرة والحاسة الائتمانية للتفرقة بين كل حالة ائتمانية متعثرة وأخرى وبين الإجراء المعين اتخاذه أمامها، خاصة وأن كل قرار يتخذه البنك قد يكون موضوع مساءلة وتحقيق واستجواب من طرف جهات رقابية مختلفة، وأن يكون متخذ القرار في كامل اليقظة والإحاطة بأن هدف هذا القرار تفادي ضياع أموال البنك أو تجميدها، ويتم التعامل مع القروض المتعثرة بالاختيار بين أحد البدائل التالية:

- تعويم المقترض وانتشاله وإنعاشه حتى يتمكن من السداد؛
- جدولة ديون المقترض المتعثر؛
- دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى؛
- تصفية المقترض المتعثر.

أولا: تعويم المقترض وانتشاله وإنعاشه حتى يتمكن من السداد

تعتمد معالجة القروض المتعثرة من خلال هذا البديل على ثلاثة مراحل أساسية لمواجهة القرض المتعثر لدى مقترض لا يكون له يد في مسألة إعساره، بل يرجع الإعسار إلى ظروف طارئة وهذه المراحل هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- أسلوب تعويم المقترض (المشروع المتعثر)

يواجه البنك مشكلة تعثر أحد المقترضين نتيجة لظروف استثنائية طارئة، يكون لها تأثير على قدرة المقترض على السداد، وبالتالي تصبح لديه صعوبة للخروج من هذه الأزمة دون الحصول على مساندة أو دعم من البنك، لإنقاذه واستمرار نشاطه ومن ثم العودة من جديد إلى السداد.

وتعتبر عملية تعويم المقترض من أول وأهم المراحل لمعالجة القروض المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بمنح المقترض فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح، يتم عن طريقها تأجيل سداد القرض وفوائده من سنة إلى ثلاثة سنوات، كما قد تتضمن عملية التعويم إما إعادة جدولة القرض أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن جزء من القرض، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف المقترض التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة النشاط واستعادة قدرته على سداد القرض المتعثر.

2- أسلوب انتشال المقترض

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات إلى أن يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط المقترض، طبقاً لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والمقترض تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، بحيث تغطي إيراداتها تكاليفها وتحقق فائضاً مناسباً، وفي هذا يمكن للبنك تحويل جزء هام من المديونية أو كامل المديونية إلى مساهمة في رأس المال ويصبح البنك شريكاً كاملاً للمقترض.

كما يقوم البنك في هذه المرحلة بتقديم الإستثمارات الإدارية المناسبة للمقترض المتعثر والتي تتناول النواحي الآتية:

- ترشيد تكلفة الإنتاج لدى المشروع عن طريق التخفيف من التالف والعادم والراكد والإنتاج المعيب لديه ومن المخزون من السلع التامة الصنع، وغلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة؛
- زيادة الإيرادات غير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها خاصة من الوحدات الإنتاجية التي لا تحقق أرباحاً، بل تتعرض للخسائر وإستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل أو كمخازن أو أدوات نقل ومواصلات أو طاقة بيعيه...الخ؛
- زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن المقترضين الذين منحتهم المؤسسة المقترضة ائتماناً أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي تحصلوا عليها من المؤسسة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها المقترض والخدمات التي يقدمها عن طريق إقناع دائني المشروع بالحصول على جزء من دينهم كحصص سلعية وخدمية، وفي الوقت ذاته قيام البنك بتقديم المشورة والنصائح للمقترض في مجال تنشيط المبيعات وإيجاد زبائن جدد وأسواق جديدة مربحة له.

وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع وتكاليفه أي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

3- أسلوب إنعاش المقترض

وتمثل أهم المراحل التي بموجبها يتم تحويل المقترض أو المشروع من مقترض متعثر إلى مقترض غير متعثر أي يستعيد نشاطه ويعمل بكامل طاقته، ويتم إنعاش المقترض من خلال منحه قروض جديدة وبشروط ميسرة لتمكينه من إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الدورية، وتمويل رأس المال العامل بشكل مناسب يتوافق مع الظروف القائمة في السوق. ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط، نذكر من أهمها:

- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للمقترض قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلاً، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للمقترض قد تم معالجته؛
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضاً تشير إلى توافر سوق مناسب للمقترض يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها؛
- أن تكون للمقترض الرغبة والإصرار في تجاوز الأزمة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار توسعه، وأن معاملات البنك الماضية قد أيدت هذه الحقائق، وكذا أن يكون العائد أو مردودية الإستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للمقترض حتى يكون هناك فائض كاف للمقترض لسداد التزاماته القائمة؛
- أن يكون حجم الائتمان الجديد والمطلوب منحه مناسباً ولا يزيد عن المبلغ الأصلي، أو عن أصول الشركة المقترضة الحالية أو عن حقوق أصحاب المشروع، وأن منح هذا الائتمان سوف يعجل ويحقق للبنك استرداد أمواله وقروضه الأصلية وفوائدها بالإضافة إلى الائتمان الممنوح؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن يكون هناك بديل آخر للبنك، مثل عدم وجود مستثمرين آخرين أو شركات منافسة لديها الرغبة والقدرة والاستعداد للتعاون والاندماج أو شراء الشركة المقترضة وسداد الإلتزامات المستحقة عليها للغير.

ثانيا: جدولة ديون المقترض المتعثر

إن لجدولة الديون أهمية خاصة في معالجة القروض المتعثرة التي تعني منح تسهيلات للمقترض المقترض وإعطائه الفرصة لإعادة تنظيم أعماله ليتمكن من استئناف نشاطه لتحقيق عائد مناسب يكفي لسداد ديونه وأعبائها وتتم إجراءات إعادة الجدولة على النحو التالي:

1- **تقدم المقترض بطلب إعادة الجدولة:** وفي هذا الطلب يعرض المقترض الظروف الخاصة التي يمر بها، ومدى قدرته على التغلب عليها، ويستعرض أسباب إعساره والوسائل المناسبة التي يراها للخروج من الإعسار واقتراحاته بشأن إعادة الجدولة وما يمكن له دفعه للبنك مقابل قبوله إعادة جدولة ديونه.

2- **دراسة وفحص طلب المقترض:** يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من المقترض وإجراء الاستعلام عن مدى صدق وسلامة البيانات الواردة بالطلب الخاص بإعادة الجدولة. كما يدرس البنك أيضا الشروط التي يمكن تخفيفها على المقترض وعلى القروض الممنوحة له بحيث تحل محل الشروط التي أصبحت صعبة أو غير مناسبة. وعلى هذا فإن إعادة الجدولة تشتمل على كل من أصل القرض وفوائده المتراكمة والتي لم يتم سدادها من طرف المقترض.

3- **إعداد بدائل مقترحة لإعادة جدولة القرض:** بناء على الدراسة التي يجريها البنك للطلب وتأكده من صحة ودقة ما أدلى به المقترض، يقوم بوضع عدة بدائل مقترحة كمشاريع لإعادة الجدولة ومن أهم البدائل التي تطرح في هذا الشأن ما يلي:

- قيام المقترض بالتنازل عن ملكية أصل من الأصول للبنك ليقوم البنك ببيعه لتخفيض مبلغ المديونية القائمة بالقدر الذي يجعل مبلغ القرض يتناسب مع قدرة المقترض على السداد؛
- زيادة مبلغ الفوائد على أصل القرض مع منح المقترض فترة سماح مناسبة ليقوم خلالها بتعديل وتغيير خطوط إنتاجه واستئناف نشاطه من جديد لتحقيق عائد مناسب يكفي لسداد التزاماته تجاه البنك؛
- إصدار المقترض لحصة جديدة من الأسهم وبعد تغطيتها يحولها للبنك مقابل جزء من المديونية يتنازل عنها البنك، ويصبح البنك بهذه الخطوة شريكاً للمقترض للحفاظ على حقوقه تخفيض سعر الفائدة على القرض الذي لا يتناسب مع قدرة المقترض الحالية، وتعويضه بسعر فائدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديد يتناسب مع العائد الذي يحققه النشاط في الفترة الحالية. ومهما يكن يجب أن لا يقل سعر الفائدة المطبق على القرض في حالة القرض المتعثر، عن العائد الذي يحققه نشاط المقترض الذي يستخدم القرض في تمويله؛

- تخفيض سعر الفائدة المطبق على القرض مع إعطاء المقترض فترة سماح، ويؤجل معها الأقساط المستحقة إلى تاريخ جديد تجدول على أساسه، ويتم الدفع وفقاً لهذا التاريخ؛
- تنازل البنك عن جزء من الفوائد المستحقة وتأجيل سداد باقي الفوائد إلى مواعيد مناسبة لقدرات المقترض؛
- تنازل البنك عن جزء من القرض الأصلي الممنوح للمقترض مع تخفيض معدل الفوائد، وتأجيل سداد كل من أقساط القرض وفوائده وإعادة جدولتها وفقاً لبرنامج سداد أكثر يسراً.

وقد يتم الاتفاق على اختيار بديل واحد منها للتفاوض به مع المقترض، أو الجمع بين أكثر من بديل للقيام بهذا التفاوض.

4- **التفاوض مع المقترض:** يتم خلال التفاوض الوقوف على مدى صدق وموضوعية البيانات، التي أمكن جمعها عن المقترض ليتم الاتفاق على خطة إعادة الجدولة، يتم إرسالها إلى الشؤون القانونية لمراجعتها تمهيداً لتوقيعها من الطرفين بعد إقرارها.

5- **الصياغة النهائية لعقد جدولة الدين:** بعد الوصول إلى الصياغة النهائية يتم توقيعها وتنفيذها وفقاً للشروط الواردة، وعلى البنك متابعة هذا الاتفاق بجدية ودقة، للتأكد من التزام المقترض بما تعاقد عليه مع البنك.

ثالثا: دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى

تعد عملية الدمج من أهم طرق التعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب تعثره ترجع إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج، وعليه فإن إدماجه مع المشروعات الأخرى المماثلة تجعله أكبر بحيث يستفيد من وفورات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل، ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية.

وتتم عمليات الدمج بعدة طرق نذكر منها ما يلي:

- الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية؛
- الدمج التدريجي بين كيانين؛
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كما يتم الدمج مع المشروعات الأخرى المتكاملة سواء كان هذا التكامل أماميا أو خلفيا: أي تكامل الموزعين أو تكامل الموردين، ومن ثم الزيادة في كفاءة المشروع سواء في تسويق منتجاته أو في الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

رابعا: تصفية المقترض المتعثر

يعد هذا البديل من أقصى البدائل وأشدها حساسية بالنسبة للبنك، لما يتضمنه من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق البنكي، حيث تلجأ إليه البنوك كحل أخير وبعد استنفاذ كافة السبل في معالجة المشروع المتعثر، وبعد التأكد من النواحي الآتية:

- أنه لا سبيل إلى معالجة وإصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها المقترض، حيث يثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة وأنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للمؤسسة وليس بالأداء الخاص بأقسامها، ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها بأي حال من الأحوال؛
- أن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط وأن المؤسسة لا تتوفر لديها القدرة والرغبة والخبرة في التحول إلى نشاط اقتصادي آخر أكثر رواجاً.

ومن ثم تقوم البنوك باتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية المقترض والحجز على أمواله وأصوله وإشهار إفلاسه وبيع كافة الضمانات المرهونة للبنك لاستيفاء حقوقه.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل (2) [1]

يعتبر موضوع الملاءة (كفاية رأس المال البنك) واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية، من أهم الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك في ظل العولمة، في إطار سعي الجهاز البنكي إلى تطوير قدراته التنافسية في مجال المعاملات المالية في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية.

ففي ظل تأثر الجهاز البنكي بالعولمة المالية ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية، أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي تنشأ من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط البنك وإدارته، وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة التي يعمل فيها البنك، خاصة البيئة العالمية والبيئة المحلية التي تتأثر بالتغيرات العالمية.

[1] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة واستراتيجية مواجهتها)، جدار للكتاب العالمي، 2008، ص ص 112- 113.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل تصاعد تلك المخاطر بدأ البحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد قواعد وأسس مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من أجل التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة البنكية من مجموعة الدول الصناعية العشر* (G-10) وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك الدولية، وتعثر بعض هذه البنوك.

وقد أقرت لجنة بازل سنة 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط البنكي كمعيار دولي للدلالة على متانة المركز المالي للبنك، ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك.

وفي تشرين 2001 أعلنت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية (BIS)** عن مجموعة من المعايير الجديدة بغرض تدعيم هيكل النظام المالي العالمي، وتهدف هذه المعايير إلى خلق بيئة مناسبة والمحافظة على إدارة جيدة للائتمان وضمان تفعيل الرقابة على مخاطر الائتمان وتطوير دور الرقابة والتفتيش على البنوك.

وقد أدى هذا الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية في السنوات الأخيرة إلى تزايد الأزمات المالية وانتشارها وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى بفعل العدوى، وتتعين الإشارة في هذا الصدد إلى أن معظم الدراسات التي بحثت في أسباب الأزمات المالية والاقتصادية وجدت أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان وسوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات، ومن هنا كان اهتمام لجنة بازل بإصدار معايير إدارة مخاطر الائتمان التي تغطي جميع جوانب مخاطر الائتمان وتضمن للبنوك المحافظة على أصولها بدرجة عالية من الأمان.

---

* تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من قبل السلطات الرقابية حيث بادر بتأسيسها محافظو البنوك المركزية في أقطار المجموعة العشر، برئاسة بيتر كوك المدير المشارك في بنك انجلترا ولذلك سميت بازل أو بال بلجنة كوك أيضا، وذلك سنة 1975 وهي تضم كبار ممثلي السلطات الرقابية والبنوك المركزية في الدول الآتية: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية وتجتمع عادة في مقر بنك السنويات الدولية في مدينة بازل في سويسرا حيث تقع أمانتها العامة ومن هنا أتت هذه التسمية.

** BIS : Bank of International Settlement البنك العالمي للتسويات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد طرح اتفاق بازل (2) أسلوبين لقياس مخاطر الائتمان هما: الأسلوب النمطي أو المعياري و أسلوب التصنيف الداخلي (الأساسي أو المتقدم).

1- الأسلوب النمطي أو المعياري

تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية والمنهجية أبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان وتستخدمه البنوك التي تمارس أنشطة غير معقدة. والتصنيف الائتماني تقييم مستقل تقوم به شركات متخصصة معترف بها من جانب هيئة سوق المال لتقييم الجدارة الائتمانية للجهة التي تقوم بإصدار السندات للوفاء بالتزاماتها في المواعيد المقررة، ويتضمن هذا الأسلوب استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية التي تساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها، القروض السيادية، قروض الأفراد، القروض العقارية لأغراض سكنية، القروض العقارية لأغراض تجارية وكل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطر ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض.

2- أسلوب التصنيف الداخلي

يمكن للبنوك التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح أن تنال موافقة السلطات الرقابية لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي من أجل قياس مخاطر الائتمان، والإعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك. فالبنوك تمتلك محفظة ائتمانية ذات جودة عالية تتعرض لمخاطر أقل وتحتاج لرأسمال أقل، والعكس حال احتفاظها بمحفظة ائتمانية منخفضة الجودة، مما يعطي للبنوك حافزا لتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر.

تتضمن مكونات المخاطر* قياس احتمال التعثر عن الدفع Probability of Default, PD والخسارة عند حدوث التعثر Loss Given Default , LGD والتعرض عن التعثر Expo sure At Default , EAD والاستحقاق الفعلي Effective Maturité , M وقد يطلب من البنوك في بعض الحالات استخدام القيمة الاشرافية Supervisory Value مقابل التقدير الداخلي عبر معادلات

* Probability of Default PD: يقيس احتمال تعثر العميل عن سداد ما عليه من التزامات مالية تجاه البنك خلال فترة زمنية.

Loss Given Default LGD: هي قياس قيمة الخسارة في المحفظة الإستثمارية التي تصاحب حدوث التعثر.

Exposure At Default EAD: وهي حجم الأصول الائتمانية عند التعثر.

Effective Maturity M : تمثل أجال الاستحقاق للتسهيلات الائتمانية أو الفترة الزمنية حتى تاريخ الاستحقاق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رياضية قدمتها لجنة بازل تستخدم المتغيرات الأربعة السابقة كأساس لعملية احتساب المخاطر الائتمانية وعليه فان لجنة بازل أوجدت أسلوبان هما:[1]

- **أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي للمخاطرة:** وهو أسلوب يخول من خلاله للبنوك تقدير الملاءة المالية للمقترض المقترض ضمن معايير منهجية معينة حيث تترجم أهلية المقترض بتوفير تقديرات لاحتمالات التعثر PD، والإعتماد على التقديرات الرقابية لمكونات المخاطر الأخرى، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يرتكز عليها الأدنى لمتطلبات رأس المال ولقد نشأ ذلك على التطور الكبير في نماذج قياس مخاطر الائتمان خلال العشر سنوات الأخيرة خاصة نموذج قياس رأس المال الاقتصادي التي طورتها البنوك الكبيرة .
- **أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم للمخاطر:** بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار أسلوب التصنيف الداخلي توجد ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- **مكونات المخاطر:** وهي تقديرات ومحددات لمخاطر الائتمان توفرها البنوك وبعضها من تقديرات المشرفين؛
- **دوال أوزان المخاطر:** وهي الوسيلة التي بها يتم تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر وبالتالي تحديد متطلبات رأس المال اللازم لها؛
- **الحد الأدنى للمتطلبات:** وهي المعايير الدنيا التي يجب الوفاء بها أو استيفائها حتى يستطيع البنك أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول.

وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي المتقدم على أربع عناصر هي:

- قياس احتمال تعثر المقترض في سداد مديونيته؛
- قياس حجم الخسارة عند حدوث التعثر؛
- قياس المديونية عند التعثر؛
- قياس الاستحقاق المتبقي في حالة التعثر.

[1] حسين ذيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 136- 138.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل القروض المتعثرة وطرق إدارة مخاطرها حيث تستحوذ معالجة القروض المشكوك فيها على اهتمام كبير من السلطات الرقابية لأن تأثير مثل هذه الديون لا يقتصر على البنك فحسب بل يمتد ليصل الجهاز البنكي ككل، حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك لزبائنها من أهم مصادر الدخل وهي تشكل إزعاج للبنوك في حالة تعثرها لما ينتج عنها آثار سلبية تأثر على الوضع المالي للبنك. ووفقا لذلك توجب على البنوك إتباع الأسس البنكية السليمة في عمليات منح الائتمان تجنبا للتعثر والذي إذا زاد عن المستوى المقبول سيؤدي إلى تعرضها إلى مخاطر كبيرة.

كما توجب على البنوك تطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر بالعمل على تكييفها وفق مقررات بازل حول المتطلبات الدنيا الخاصة برأس المال مما يسمح للبنوك من أن تنال موافقة السلطات الرقابية من أجل قياس مخاطر الائتمان وذلك بالإعتماد على التقديرات الداخلية لمكونات المخاطر الائتمانية، بهدف تحديد متطلبات رأسمال لتعثر معين مما يجعل متطلبات رأس المال أكثر توافقا مع درجة المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها البنوك.

رغم كل هذه الإجراءات التي تقوم بها البنوك تبقى دائما عملية التسيير العلاجي لخطر الائتمان ضرورية وهو ما يثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص من خلال تبني استراتيجيات عمل موجهة لمعالجة القروض المتعثرة لأن إمكانية وقوع الخطر واردة في أي لحظة، على الرغم من حرص إدارة البنك على انتقاء المقترضين من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم عند منحها للتسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي تعتمدها البنوك في معالجة القروض المتعثرة والحلول المقترحة للحد من مشكلة القروض المتعثرة.

ولإسقاط ما ورد من خلال هذا الفصل على الجانب العملي، ارتأينا إجراء دراسة تطبيقية من خلال تحليل نتائج استبانة أجاب عليها موظفون ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي وهذا ما سيتناوله الفصل الثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

دراسة حالة قرض متعثر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

(B.A.D.R)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لموضوعنا والخاص بإدارة مخاطر القروض المتعثرة كان لا بد علينا من إجراء دراسة تطبيقية من أجل إسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الواقع العملي. حيث يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين المؤسسات الرائدة في الجزائر، فلقد تعددت مهامه منذ تأسيسه، حيث خاض ولا يزال يخوض في قطاعات حساسة في البلاد، مما جعله بنك ذو أهمية ومسؤولية واسعة. فهو يمس أغلب القطاعات الموجودة في بلادنا، ويعمل على تنميتها وتحسينها.

ومن أجل إبراز الأدوار المهمة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة والمعطيات المتعلقة بإدارة مخاطر القروض المتعثرة لهذا البنك. ارتأينا تقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: تقديم المجمع الجهوي للإستغلال؛

المبحث الثالث: دراسة إستبيانية لإدارة مخاطر القروض المتعثرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في هيكله ومهامه وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز البنكي، ومن أجل الإلمام أكثر بهذا البنك سنتطرق إلى:

المطلب الأول: نشأة، تعريف بنك الفلاحة والتنمية ومراحل تطوره

نتطرق في هذا المطلب إلى العوامل التي أدت لإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره عبر الفترات الزمنية المختلفة.

أولا: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عرفت المنظومة البنكية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة البنكية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي إختصار لـ:

B.A.D.R (Banque de L'Agriculture et du Développement Rural)

الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) وذلك بتنازله عن 140 وكالة بمقتضى المرسوم رقم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982، حيث اعتبر أنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، وفي إطار الإصلاحات تحول البنك سنة 1988 من شركة ذات أسهم برأسمال قدر بـ: 2200 مليون دج، إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33 مليار دج الكائن مقرها الرئيسي بـ 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة. إذن فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور سنوات نشاطاته شرع في تدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصب إليه إذ بلغ عدد وكالاته 269 وكالة سنة 1985، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 293 وكالة و41 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

ونظرا لكثافة نشاطه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH لطبعة 2001 المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته بعدة مراحل:

- **المرحلة الأولى: 1982 م- 1989 م**

خلال هذه الفترة كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي، بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن إكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوصا عليه في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

- **المرحلة الثانية: 1989 م- 1999 م**

توسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نشاطه الإقتصادي ليعمل في مجالات أخرى خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، أما في المجال التقني فقد كانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي.

- **سنة 1991:** تطبيق نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛

- **سنة 1992:** وضع نظام LOGICIEL SYBU لمختلف وسائل معالجته للعمليات البنكية (تشغيل تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق ... الخ)، كما تم إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أن منح القروض المستندية أصبح يعالج في أقل من 24 ساعة، وكذا إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى الوكالات؛

- **سنة 1993:** إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية؛

- **سنة 1994** : وضع بطاقة الدفع والسحب La Badr تحت الخدمة؛

- **سنة 1996:** معالجة وتجسيد العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي؛

- **سنة 1998:** تشغيل بطاقة السحب مابين البنوك.

- **المرحلة الثالثة: 1999 م - 2005 م**

إعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على البرنامج الخماسي من أجل تسيير التمويلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات ورغبات الزبائن خاصة وأنها عرفت تنوعا وتعددا بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية وبالأخص مجال الإستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، وبفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **سنة 2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية؛
- **سنة2001:** تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية، تقليل الوقت، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية؛
- **سنة 2002:** إعادة تنظيم البرنامج LOGICIEL SYBU على المستوى الوطني.

- **المرحلة الرابعة: 2005 م إلى يومنا هذا**

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها، مع المحافظة على كل الزبائن.

المطلب الثاني: خصائص، مهام وأهداف البنك

تتمثل فيما يلي:

أولا: خصائص البنك

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة من الخصائص والمميزات وهي التي جعلت منه بنكا مميزا عن باقي البنوك. نذكر منها ما يلي:

1- من ناحية الترتيب

يعد البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهذا نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية وقد صنف من طرف قاموس البنك العالمي Bankers Almanach لطبعة 2001 في المركز 668 في الترتيب من بين 4100 بنك مصنف؛

2- الإعلام الآلي ونظام المعلومات

يقوم التسيير في هذه المؤسسة على استعمال نظام SWIFT منذ 1991، وبالتالي فهو يستعمل الإعلام الآلي في جميع عملياته وذلك بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصممة من طرف مهندسي المؤسسة؛

3- إدخال شبكة الأنترنت والتفحص عن بعد للحسابات

البنك مزود بنظام معلوماتي يسمح للزبائن بإمكانية إجراء فحص لحساباتهم الشخصية عن بعد من خلال وسائل الإتصال الحديثة وذلك بعد إدخال شبكة الأنترنت BADR CONSULTA التي ساهمت في التواصل بين البنك وزبائنه؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- تقليل الوقت

بفضل نظام CANEVAS الذي يستعمل في معالجة قروض الإستغلال والإستثمار أصبح بإمكان البنك منح القروض في فترة زمنية لا تتجاوز 45 يوم.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن ذكر مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية من عدة جوانب

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري: تتمثل مهامه في:

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة)؛
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن؛
- المشاركة في جميع مجالات التوفير والإحتياط؛
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الإستيراد ومحاولة تقديم تسهيلات للإستثمار الوطني؛
- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك متخصص ووسيلة للمراقبة: من خلال:

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصاية السلطات المعنية؛
- يتدخل البنك دوريا في وضعية المؤسسة وتسييرها المالي؛
- إن القانون التأسيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تحدد مجالات تدخله كما يلي: "إن مهمة البنك في تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها، يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية مجموع القطاعات الفلاحية"؛
- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية، كما يقدم البنك مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي؛
- تمويل المشاريع الخاصة بالإستثمارات (الصناعات الصغيرة، التجارة، الفلاحين) في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات؛
- تمويل قطاع الصحة: يمول البنك الإستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية...الخ) على شكل قروض لمدة خمس سنوات؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تمويل بعض الإستثمارات الخاصة بتطوير الريف: وتتمثل في تمويل قطاع النقل حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل المسافرين، وكذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام والأبقار وشراء العتاد الفلاحي لتطوير الفلاحة...الخ؛

– يقدم البنك جملة من قروض الإستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

باعتبار بنك الفلاحة بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف إقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق في هذا المطلب لأهم أهدافه والتي يمكن حصرها في مايلي:

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الإستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن؛
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للزبائن، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الإنفتاح الذي عرفه الإقتصاد الجزائري، وكذا الخصخصة؛
- يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد؛
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن؛
- يسعى بنك البدر إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي؛
- المساهمة في دعم الإقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الوظائف والخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

حتى يتمكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من إرضاء جميع زبائنه ويوفر لهم الراحة والرفاهية، يقوم بتقديم مجموعة من الوظائف والخدمات تتمثل في مايلي:

أولا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطبيق الخطط والبرامج المسطرة من أجل تحقيق المهام التي تم تحديدها وذلك من خلال قيامه بـ:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تسيير الخزينة بالدنانير والعملات الصعبة بشكل ملائم؛
- متابعة التطور الذي يحدث في عالم التقنيلت المتعلقة بالنشاط البنكي؛
- البحث عن النوعية في كل المعاملات؛
- معالجة شؤون الزبائن بكل حرص ودقة؛
- أخذ ضمنات ووثائق وتطبيق معدلات فائدة يحددها البنك المركزي حيث يقدر سعر الفائدة لقروض الإستغلال بـ 10% وبالنسبة لقروض الإستثمار بـ 8% وذلك قصد عرض منتجات جديدة وخدمات على المدخرين في سياسة منح القروض؛
- تطوير مستوى التكوين الأساسي لهيئة الموظفين بإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات الجامعية في مجال التوظيف.

ثانيا: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R

هناك عدة خدمات يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتمثل من خلال توفير:

- حسابات إيداع لأجل: هو حساب غير مقيد بسندات بنكية، وموجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين؛
- حساب الأموال بالعملة الصعبة: توضع تحت تصرف الزبون في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العاملة للبنك؛
- حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار): يقدر المبلغ بـ 10000 دج على الأقل بمعدل فائدة ثابت تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك؛
- سند الصندوق: إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بصفة رسمية، والمبلغ الأدنى يقدر بـ 10000 دج بفائدة متغيرة؛
- بطاقة B.A.D.R: وتتمثل محاسن هذه البطاقات في:
  - تسهيل عمليات السحب؛
  - تسمح لصاحبها السحب 24 ساعة وحتى في الأعياد وأيام العطل؛
  - تجنب الانتظار الطويل في شباك البنك.
- بنك البدر يسهل تغيير الحسابات عن بعد؛
- معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي.
- دفتر التوفير لبنك البدر: في إطار تشجيع الادخار والتوفير يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها كل عمليات السحب والإيداع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تقديم المجمع الجهوي للإستغلال

بما أن محل تربصنا كان بالمجمع الجهوي للإستغلال التابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي، فقد خصصنا مبحثا نتناول فيه مختلف المفاهيم والعمليات التي يقوم بها المجمع الجهوي للإستغلال.

المطلب الأول: التعريف بالمجمع الجهوي للإستغلال وأهدافه

يتناول هذا المطلب التعريف بالمجمع الجهوي وأهدافه

أولا: التعريف بالمجمع الجهوي للإستغلال وهيكله التنظيمي

يقع المجمع الجهوي للإستغلال التابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي تم إنشاءه سنة 1986 م بنهج عباد علاوة بولاية أم البواقي، حيث يقوم بالإشراف على تسع وكالات تتوزع على ولايتين:

- ولاية أم البواقي: وكالة عين البيضاء، أم البواقي، عين مليلة، مسكيانة، سوق نعمان، عين فكرون؛
- ولاية خنشلة: وكالة خنشلة، قايس، ششار.

وتتمحور وظيفته الرئيسية في السهر على تطبيق السياسة العامة التي ترسمها المديرية العامة من خلال توجيه ومتابعة عمل الوكالات التسع.

الشكل الموالي سيوضح الهيكل التنمظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال.

شكل رقم (1- 3): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال

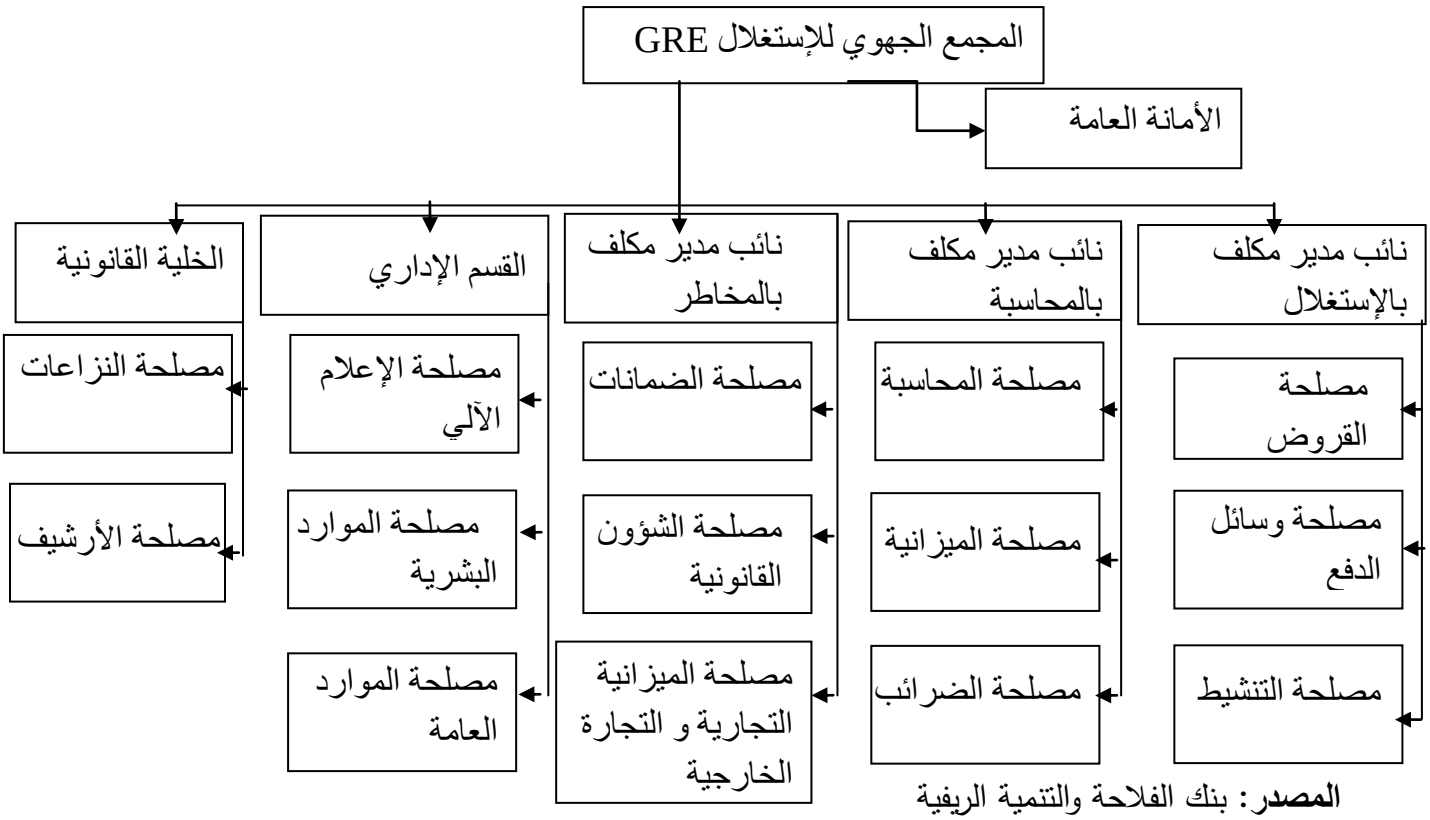

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب الهيكل التنظيمي تتواجد بالمجمع الجهوي المصالح التالية:

1- **مصلحة القروض:** تعمل على:

- دراسة ملفات طلب القروض؛
- دراسة المخاطر ؛
- منح الموافقة النهائية على القروض.

2- **مصلحة وسائل الدفع:** والتي تهتم بوسائل الدفع مثل بطاقات الائتمان.

3- **مصلحة المحاسبة**

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح لأنها تعمل على متابعة، مراقبة وتحليل الحسابات الخاصة بالبنك وأيضا مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات وهي بدورها أيضا تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

4- **مصلحة التجارة الخارجية:** تهتم هذه المصلحة بجميع العمليات التي تخص التجارة الخارجية كالاعتماد المستندي وتحويل العملات.

5- **مصلحة الإعلام الآلي:** تعمل هذه المصلحة على:

- تسيير أجهزة الإعلام الآلي التابعة للمجمع وكذا للوكالات؛
- التدخلات في عين المكان وكذا صيانة العمليات من ناحية البرامج والعتاد؛
- التنسيق مع المصالح المختصة حول التسيير الحسن لشبكة الاتصال.

6- **مصلحة القانون والمنازعات:** وتتمثل مهامها في الإشراف ومساعدة الوكالات في المجال القانوني والدفاع عن مصالح البنك أمام الغير إضافة إلى التحصيل بقوة القانون؛

7- **مصلحة الأرشيف:** تعمل هذه المصلحة على إعداد مكتبة وثائق خاصة بالمجمع وكذا بالوكالات تتمثل في:

- النصوص التشريعية؛
- قوانين البنك المركزي؛
- تسيير أرشيف المجمع وكذا الوكالات التابعة له؛
- إعداد التقارير للهيئات العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الأهداف: ومن أهم أهدافه نجد:

- استقطاب أكبر عدد من الزبائن من خلال توفير أحسن الخدمات؛
- تطوير المنتجات الزراعية والغذائية والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة ودعم المهن الحرة؛
- تمويل المؤسسات من خلال منح قروض إستغلال وقروض إستثمار؛
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل والمعيشة؛
- توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة؛
- كما تقوم بإعلام، نصح، توجيه ومساعدة الزبون في مجال الأعمال المالية، الصناعية والتجارية.

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لطلب ومنح قرض

تتمثل الإجراءات اللازمة لطلب قرض من البنك في:

أولا: الشروط العامة لمنح قروض الإستغلال

إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة ثقة، وهو موضوع أيضا تحت شروط ترتكز أساسا على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل إتخاذ أي قرار. ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى نوعين، شروط متعلقة بعوامل اقتصادية وأخرى متعلقة بالمستفيد نفسه.

1- شروط متعلقة بالعوامل الإقتصادية

يتم منح القروض إستجابة لسياسة متبعة من طرف السلطات العمومية وتوجيهات البنك المقدمة في هذا الميدان، كما تتم عملية منح القرض إستجابة للتطلعات الإقتصادية العامة، أي أنه لا يمكن إعطاء الموافقة على منح القرض إلا بعد مبرر إقتصادي لهذا المشروع.

2- شروط متعلقة بالمستفيد

حينما يكون ملف القرض قيد الدراسة، تؤخذ بعين الاعتبار شخصية المستفيد وذلك على أساس المعرفة الجيدة بالمؤسسة أو الشخص المستفيد، ويتم ذلك عن طريق دراسة الوضعية القانونية للمستفيد وكذلك بإعطاء نظرة شاملة حول المؤسسة عن طريق الزيارات الميدانية وتنظيم لقاءات مع ممثليها وأيضا دراسة الوضعية المالية للمستفيد عن طريق التحليل المالي للبيانات المالية والمحاسبية من طرف المستثمر ولا يجب إغفال التقديرات المالية وحركة حساب الزبون لدى البنك باعتبارها مصدر معلومات، إذ من خلالها يتم إتخاذ القرار بالقبول أو بالرفض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الوثائق العامة اللازمة لطلب القرض

1- بالنسبة لتركيب ملف قرض إستغلال نجد:

- **الوثائق القانونية الإدارية:** تتمثل في:
  - طلب القرض الموقع؛
  - نسخة من السجل التجاري المصادق عليه؛
  - نسخة للكشف الرسمي للإعلانات؛
  - نسخة لملكية المحل أو عقد الإيجار.
- **الوثائق المحاسبية والمالية:** يجب أن يصادق عليها محاسب محترف وهي:
  - ثلاث ميزانيات تقديرية وملاحق للعمليات الختامية للمؤسسة؛
  - زيادة عن الميزانيات في الشركات بالأسهم يجب إضافة تقرير يخص كل المساهمين؛
  - المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحرير ميزانية إفتتاحية وتقديرية للنشاط الموالي؛
  - الحالة المحاسبية ومخطط التمويل.
- **الوثائق الضريبية:** تتمثل في وثيقة ضريبية وشبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر.

2- بالنسبة لتركيب ملف قرض إستثمار نجد:

- **الوثائق القانونية والإدارية:** تتمثل في:
  - توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير وإدارة المشروع الإستثماري لشخص مؤهل؛
  - نسخة مصادق عليها من السجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة له؛
  - نسخة مصادق عليها من التصريح بالإستثمار ممنوحة من طرف وكالة دعم وترقية الإستثمارات؛
  - نسخة لرخصة الإستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الإقتصادية.
- **وثائق محاسبية وضريبية:** تتمثل في:
  - الميزانية النهائية وجدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الثلاثة الأخيرة؛
  - ميزانية جدول الحسابات التقديرية لـ 5 سنوات؛
  - وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الوثائق الاقتصادية والمالية:** تتمثل في:
  - دراسة تقنية إقتصادية للمشروع؛
  - الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية؛
  - تقديم حالة وصفية وتنبئية للأعمال المحققة؛
  - إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع؛
  - شرح تفصيلي وتقديري لأعمال الهندسة المدنية والبيانات المقدمة من طرف مكتب هندسة معمارية.
- **الوثائق التقنية:** تتمثل في:
  - رخصة البناء؛
  - المخطط المعماري وأشكال الهياكل؛
  - دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الإستثمار ؛
  - دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات وهذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية ومواد البناء...الخ.

المطلب الثالث: دراسة ملف قرض ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال هذا المطلب تتمحور دراستنا في كيفية دراسة ملف طلب قرض تمويل مشروع على المستويين، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والبنك مع العلم أن مراقبة التمويل تدرج ضمن صيغة التمويل الثلاثي (المستثمر، الوكالة والبنك).

أولا: التحليل الأولي للبنك لملف طلب قرض إستغلال من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

سنحاول أولا تحليل المعلومات المحتواة في ملف طلب قرض إستغلال المودعة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال الوثائق المقدمة والمعطيات التي تم تكوينها للتأكد من أن هذا الشخص تتوفر فيه شروط طلب القرض وكذا إعراض دراسة البنك للملف. حيث تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- سن الشاب المستثمر لا يتجاوز 39 سنة إلا في حالة كونه مسير للمؤسسة وتكون جنسيته جزائرية؛
- يتعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة؛
- للشاب خبرة في الميدان أو كفاءة مهنية؛
- وضعية الشخص المهنية عند طلبه لتأسيس مؤسسة تثبت أنه عاطل عن العمل وهذا بتقديمه شهادة عدم العمل؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تكون وضعية الشاب سليمة اتجاه الخدمة الوطنية؛
- عدم اشتراكه في الضمان الاجتماعي؛
- يلتزم طالب التمويل بتقديمه قيمة مالية كمساهمة شخصية.

بناء على هذه المعطيات يرى ممثل الوكالة المشرف على هذه المؤسسة أن شروط الإعانة متوفرة في هذا الشاب، وهذا بتقديمه لمستندات ووثائق تثبت صحة ما صرح به من خلال تكوينه لملف إداري يتضمن ما يلي:

- تقديمه لطلب خطي للإعانة موضحا فيه الهدف من الطلب؛
- صورة طبق الأصل لشهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية أو بطاقة الخدمة الوطنية؛
- شهادة عدم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- شهادة عدم الاشتراك في الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي لغير الأجراء؛
- وصل إيداع ملف السجل التجاري.

كما يستكمل الملف الإداري بالملف المالي المكون من:

- دراسة تقنية للمشروع؛
- فاتورة شكلية للتأمينات متعددة الأخطار ؛
- فاتورة شكلية للتجهيزات خارج الرسوم.

انطلاقا من هذه المعطيات يمنح ممثل الوكالة شهادة الاستفادة من الإعانة لهذا المستثمر الذي يسمح له بالتوجه إلى أقرب وكالة من اختياره لطلب القرض البنكي.

ثانيا : شروط تقديم ملف طلب قرض على مستوى بنك B.A.D.R

لكي تحصل المؤسسة أو المشروع على القرض المطلوب لا بد من تقديم ملف مكون من ثلاثة "3" نسخ، تحتوي كل نسخة على:

- طلب خطي؛
- ملف تقني واقتصادي من ANSEJ ؛
- شهادة عدم العمل بأجرة؛
- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها؛
- شهادة الميلاد 12؛
- شهادة عدم الإخضاع للضريبة؛
- شهادة توضيح الوضعية اتجاه CNAS ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شهادة توضيح الوضعية اتجاه CASNOS ؛
- الميزانية الافتتاحية مصادق عليها من مكتب الدراسات المحاسبية؛
- فاتورة تقديرية لتكاليف السلعة بالاضافة إلى التأمين؛
- مخطط مالي مصادق عليه من مكتب الدراسات المحاسبية؛
- عقد الملكية أو عقد الإيجار؛
- شهادة وجود محل مصادق عليه من طرف المحضر القضائي.

وبعد إتمام الملف يقوم البنك بإرسال الملف إلى المديرية الجهوية لإعطاء القرار الأخير بالرفض أو القبول، وفي حالة القبول يقوم البنك بإخبار الزبون للبدء في الإجراءات اللازمة لإستغلال القرض وتتمثل هذه الإجراءات في:

- فتح حساب داخلي للزبون يضع فيه نصيبه من تكلفة المشروع (5%)؛
- تقدم له وثيقة قبول القرض في ثلاثة نسخ، واحدة يقدمها لمديرية تشغيل الشباب، والثانية يحتفظ بها والثالثة تبقى بحوزة البنك؛
- دخول قيمة المساهمة لوكالة دعم وتشغيل الشباب إلى البنك.

بعد دخول المبلغ في حساب الزبون يقوم البنك بفتح حساب تجاري للزبون وحساب داخلي ثاني.

ولفتح الحساب التجاري يقدم الزبون الوثائق التالية:

- طلب خطي لفتح الحساب؛
- نسخة من السجل التجاري المصادق في المركز الوطني للسجلات التجارية؛
- شهادة ممارسة مقدمة من طرف مصالح الضرائب؛
- عقد الإيجار على 5 سنوات؛
- بطاقة جبائية؛
- ستة "6" طوابع بريدية؛
- نسخة مطابقة للأصل لبطاقة التعريف الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: دراسة إستبيانية لإدارة مخاطر القروض المتعثرة

قمنا بإجراء استبيان حول موضوع القروض المتعثرة، وذلك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عينة تتكون من 30 موظف ونتائج الاستبيان موضحة في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة

1- الجنس: لقد تم تناول استمارة الاستبيان حسب الحالة الشخصية للموظف في العينة والذي تم تقسيمه إلى قسمين ذكورا وإناثا. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): توزيع المستجوبين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	24	% 80
الإناث	6	% 20
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة

والشكل التالي يوضح توزيع المستجوبين حسب الجنس :

الشكل رقم (2-3): توزيع المستجوبين حسب الجنس

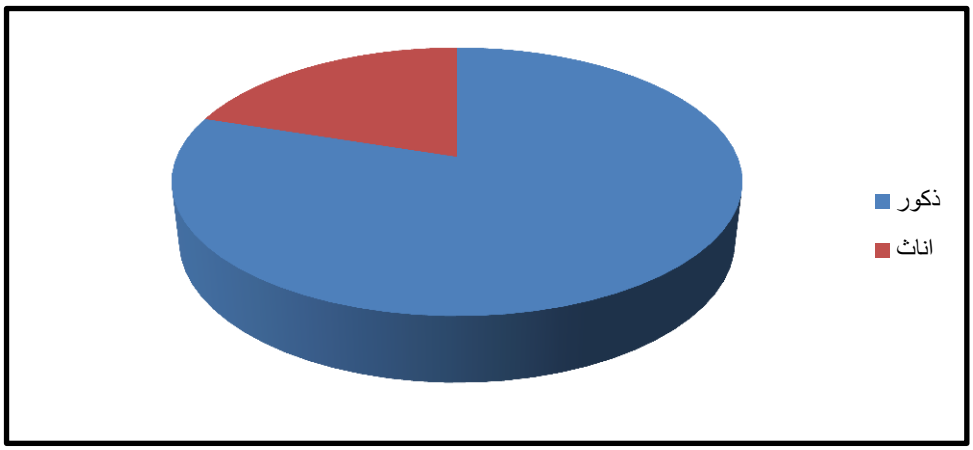

المصدر: من إعداد الطالبة

بالاعتماد على الجدول والشكل أعلاه نجد أن نسبة مشاركة الذكور بلغت 80 %، في حين بلغت نسبة الإناث 20 %، وقد يعزى هذا إلى هيمنة الذكور على المناصب الإدارية.

2- العمر: لقد تم تناول استمارة الاستبيان كذلك حسب الحالة العمرية للموظف في العينة والذي تم تقسيمه إلى عدة فئات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-3): توزيع المستجوبين حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
29-20	10	%33.33
39-30	12	% 40
49-40	6	% 20
أكبر من 49	2	% 6.66
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة

والشكل التالي يوضح توزيع المستجوبين حسب العمر

الشكل رقم (3-3): توزيع المستجوبين حسب العمر

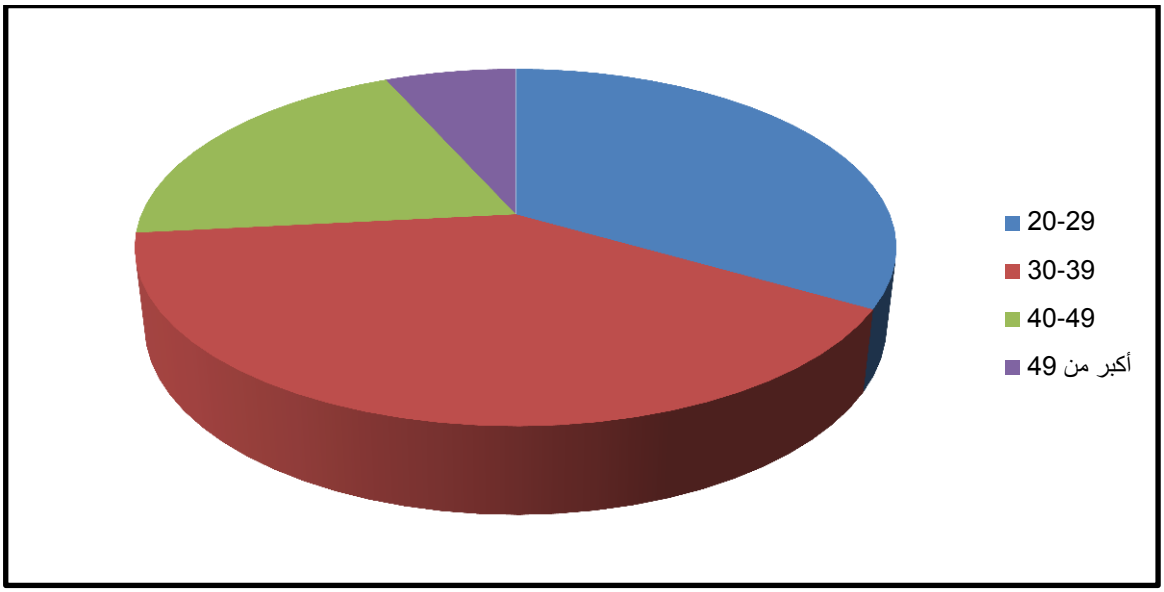

المصدر: من إعداد الطالبة

تبين لنا من خلال الدراسة أن أغلبية الموظفين بالبنك (المستجوبين) تتراوح أعمارهم بين [30-39] وذلك بنسبة 40%.

3-المسمى الوظيفي: لقد تم تناول استمارة الاستبيان كذلك حسب المسمى الوظيفي للموظف في العينة والذي تم تقسيمه إلى عدة أقسام وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-3): توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	عدد المبحوثين	النسبة المئوية
مدير عام	0	%0
نائب مدير	1	%3.33
رئيس مصلحة	3	% 10
مكلف بالدراسات	18	%60
موظف ائتمان	8	%26.66
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

والشكل التالي يوضح توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي

الشكل رقم (4- 3): توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي

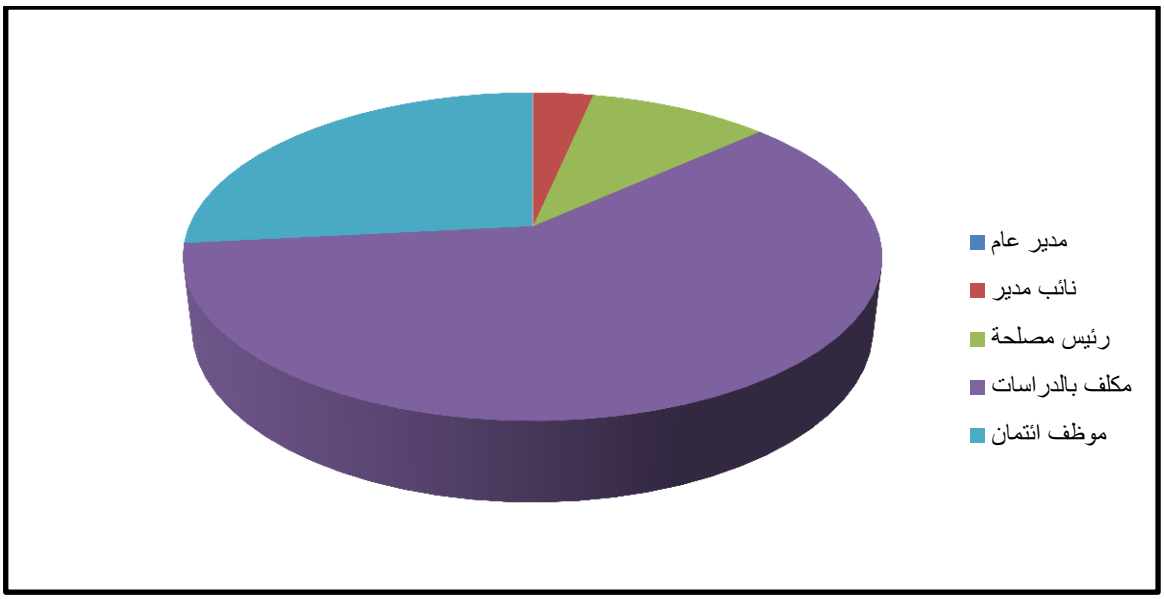

المصدر: من إعداد الطالبة

تنوعت المسميات الوظيفية للمستجوبين بين خمس فئات: مدير عام، نائب مدير، رئيس مصلحة مكلف بالدراسات، موظف ائتمان، ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن غالبية المستجوبين كانوا من المكلفين بالدراسات وذلك بنسبة 60% ثم فئة موظفو الائتمان بنسبة 26,66 %.

4- الخبرة: اعتمدنا في تصنيف سنوات الخبرة على أربع فئات الفئة الأولى أقل من خمس سنوات، الفئة الثانية من خمس سنوات إلى تسع سنوات، الفئة الثالثة من عشر سنوات إلى أربعة عشر سنة، والفئة الرابعة أكثر من أربعة عشر سنة، والتقسيم موضح في الجدول أدناه:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-3): توزيع المستجوبين حسب الخبرة

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	%13.33
[5-9] سنوات	15	%50
[10-14] سنة	9	%30
أكثر من 14 سنة	2	%6.66
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

والشكل التالي يوضح توزيع المستجوبين حسب الخبرة.

الشكل رقم (5-3): توزيع المستجوبين حسب الخبرة

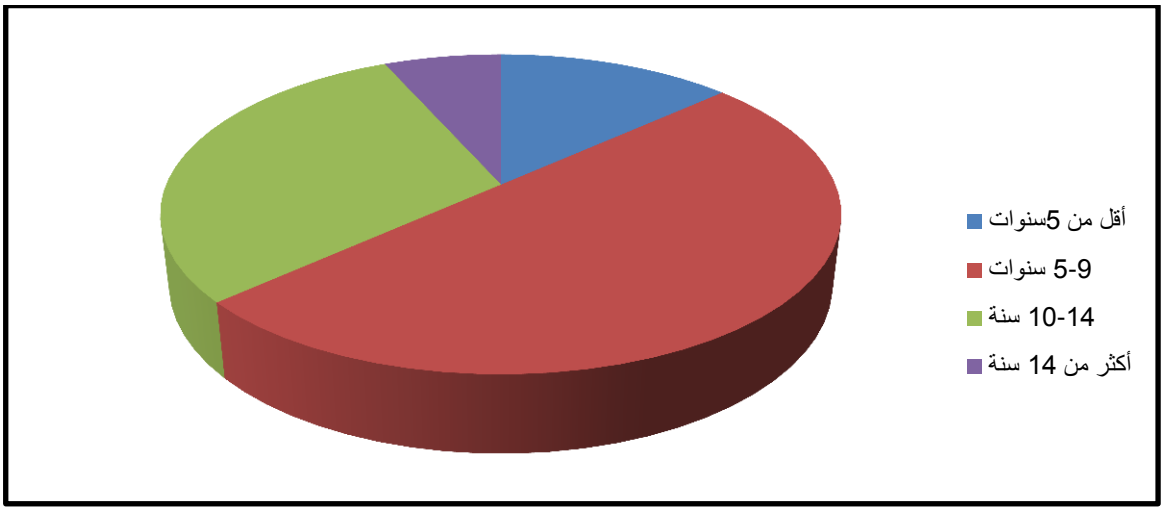

المصدر: من إعداد الطالبة

لاحظنا أن غالبية المستجوبين لديهم خبرة ما بين 5-9 سنوات وذلك بنسبة 50 %، تليها نسبة 30% من المستجوبين يتمركزون في الفئة الثالثة من [10-14] سنة، ثم الفئة الأولى بنسبة 13.33 % من المستجوبين، وأخيرا الفئة الرابعة بنسبة 6.66 %. وهذا يعني أن بنك البدر يعتمد على أصحاب الخبرة بمعدل 5 سنوات على الأقل وذلك في ميدان المكلفين بالدراسات وموظفوا الائتمان من أجل التقليل من الأخطاء المحتمل أن يقع فيها عديم الخبرة المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-المؤهل العلمي: لقد تم تناول استمارة الاستبيان حسب المؤهل العلمي للموظف في العينة وهذا ما في يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5- 3): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	2	%%6.66
مستوى جامعي	5	%16.66
ليسانس	20	%66.66
دراسات عليا	3	%10
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

تبين لنا من خلال الدراسة أن أغلبية الموظفين بالبنك متحصلون على شهادة ليسانس وذلك بنسبة 66.66 % وهذا كما وضحه الجدول أعلاه.

6-التخصص العلمي: لقد تم تناول استمارة الاستبيان حسب حالة التخصص العلمي للموظف في العينة، وهذا ما في الجدول التالي:

جدول رقم (6-3): توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	10	%33.33
إعلام آلي	1	%3.33
إدارة أعمال	7	%23.33
مالية وبنوك	12	%40
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الدراسة اتضح لنا أن غالبية المستجوبين لهم تخصص مالية وبنوك بنسبة 40 % يليها تخصص محاسبة بنسبة 33.33 %، ويليه تخصص إدارة أعمال بنسبة 23.33 %، أما تخصص إعلام آلي فكان بنسبة 3.33 % وهذا ما وضحه الجدول أعلاه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تحليل المعطيات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان

يمكننا تحليل المعطيات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال النقاط التالية

1- صور المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك

يمكن توضيح المخاطر الائتمانية التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب نتائج الاستبيان من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (7- 3): صور المخاطر الائتمانية التي تواجه بنك B.A.D.R

صور المخاطر الائتمانية	التكرار	النسبة
مخاطر متعلقة بالمقترض	10	%33.33
مخاطر متعلقة بالمشروع المطلوب تمويله	8	%26.66
مخاطر خاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض	5	%16.66
مخاطر متعلقة بالظروف العامة	4	%13.33
مخاطر ناشئة عن أخطاء البنك	2	%6.66
مخاطر ناجمة عن أنشطة الغير	1	%3.33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

والشكل الموالي يبين صور المخاطرة الائتمانية التي يواجهها البنك.

الشكل البياني رقم (6-3): صور المخاطرة الائتمانية التي يواجهها البنك

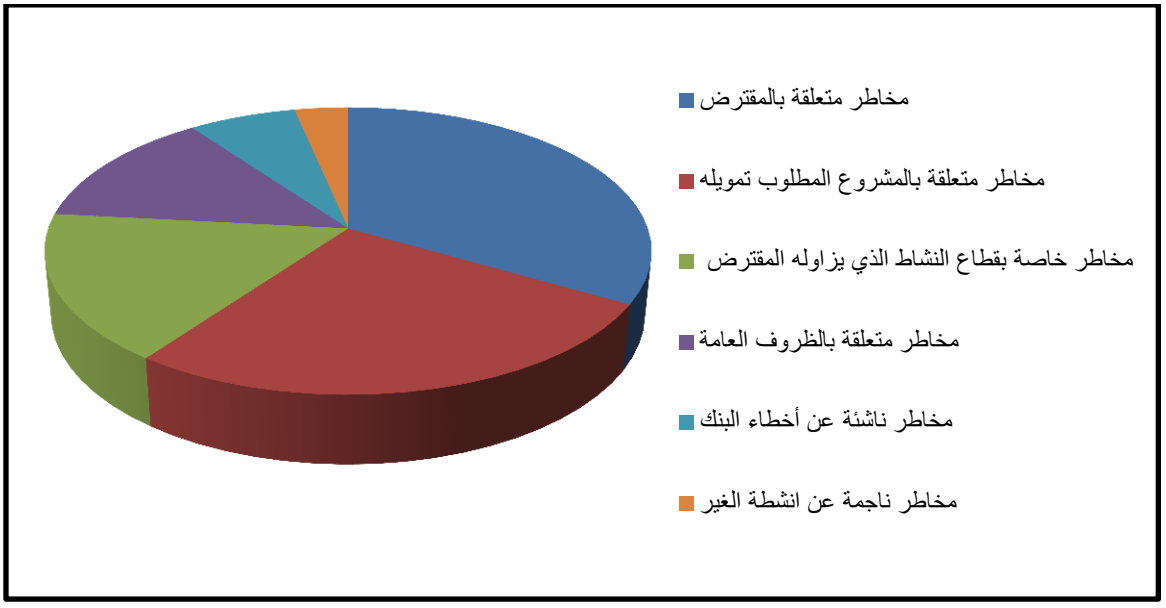

المصدر: من إعداد الطالبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول بأن نسبة 33.33 % من المستجوبين تتعرض لمخاطر الائتمان لأسباب متعلقة بالمقترض، ثم تليها المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول بنسبة 26.66 % ثم المخاطر الخاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض بنسبة 16.66 %، بينما المخاطر المتعلقة بالظروف العامة فبلغت نسبتها 13.33 %، في حين أن البنك لم يصنف المخاطر الناتجة عن أخطاء البنك إلا بنسبة 6.66 %، ثم تتبعها المخاطر الناجمة عن أنشطة الغير بنسبة 3.33 %. ومن هذه النتائج نستنتج أن أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك تكون متعلقة بالمقترض ومشروعه.

2-ما هو أهم عنصر يستخدم عند اتخاذ القرار الائتماني

طرحنا من خلال الاستبيان على المستجوبين مجموعة من الأسئلة منها ما هو أهم عنصر يستخدمه بنك البدر عند اتخاذ القرار الائتماني فكانت اجاباتهم حسب النتائج المبينة في الجدول أدناه كالتالي:

جدول رقم (8-3): أهم عنصر في القرار الائتماني

العبارة	التكرار	النسبة
شخصية الزبون	10	%33.33
رأسمال الزبون	3	%10
ضمانات الزبون	7	%23.33
الغرض من القرض	5	%16.66
حجم الطلب على المنتج	0	%0
مدة القرض و تاريخ السداد	2	%6.66
طريقة السداد (دفعة واحدة، على عدة دفعات)	1	%3.33
مبلغ القرض	2	%6.66
الظروف المحيطة بنشاط المقترض	0	%0
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشكل البياني الموالي يبين أهم عنصر في القرار الائتماني.

الشكل رقم (7-3): أهم عنصر في القرار الائتماني

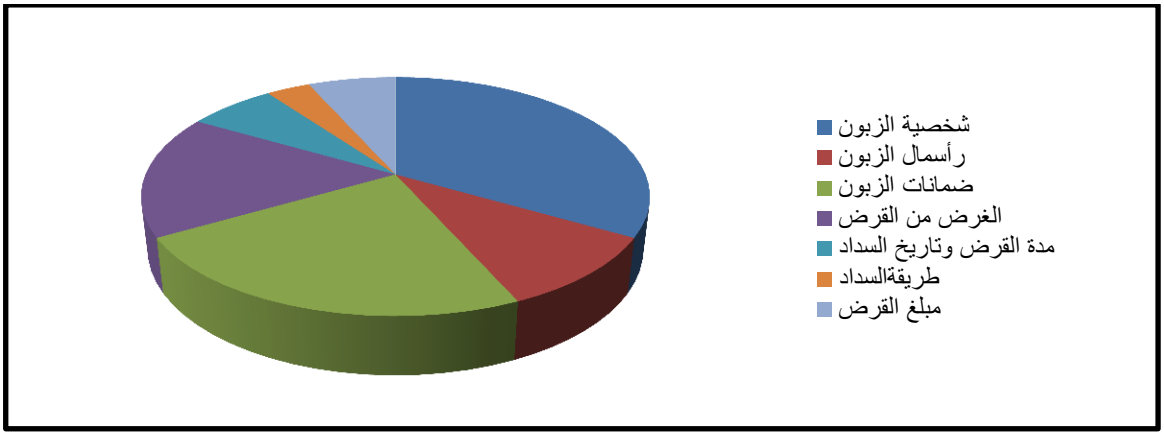

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول يتضح لنا أن البنك في مجال اتخاذ قرار منح الائتمان يولي أهمية كبيرة للزبون وشخصيته وهذا ما تمثله نسبة 33.33%، تليها الضمانات بنسبة 23.33 % ثم الغرض من القرض بنسبة 16.66 %، بينما كانت نسبة رأسمال الزبون 10%، ومدة القرض وتاريخ السداد بنسبة 6.66 % أما طريقة السداد كانت 3.33 %.

ثالثا: تحليل المعطيات المتعلقة بإدارة التعثر البنكي

1-فيما يخص أسباب تعثر القروض: أظهرت الدراسة اختلافا في آراء المستجوبين حول الأسباب التي هي في الأصل وراء تعثر القروض البنكية في البنك، والنسب موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (9-3): أسباب تعثر القروض في البنك

الأسباب	التكرار	النسبة
عدم وجود سياسة إقراضية سليمة وواضحة لدى البنك	1	% 3.33
عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه	3	% 6.66
عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيارة الميدانية	4	%13.33
عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقرض والمشروع	8	% 26.66
استخدام القرض لغير الغاية التي منح من أجلها	15	% 50
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشكل البياني الموالي يوضح أسباب تعثر القروض.

الشكل رقم (8-3): أسباب تعثر القروض

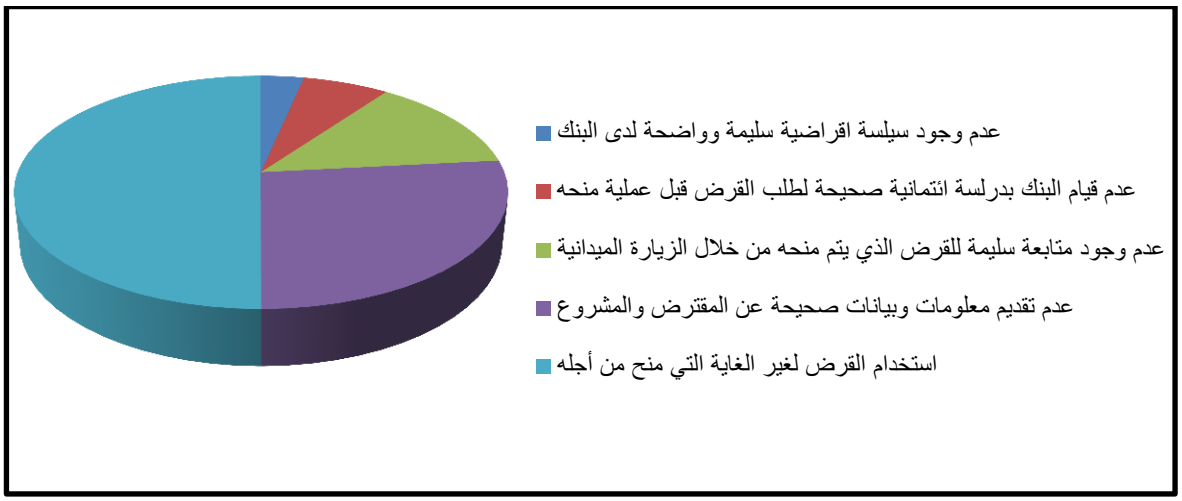

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول أن 50 % من المستجوبين يرجعون السبب الرئيسي لتعثر القروض إلى استخدام الزبون القرض في غير الغرض الذي منح لأجله، وذلك أن البنوك تمنح القروض بهدف تمويل أو توسيع المشروع، إلا أن الزبون يستخدم القرض لغرض آخر كاستعماله في الاحتياجات الخاصة التي به والتي لا علاقة لها بالمشروع، وهذا ما يسبب استهلاك القرض وبالتالي يصبح المقترض بحالة إعسار في سداد الدين.

ونسبة 26.66 % من الموظفين ببنك البدر يرون أن من أسباب تعثر القروض أيضا هو عدم تقديم معلومات صحيحة عن المقترض والمشروع، ونفسر ذلك إلى أن الزبون قد يتعمد إعطاء البنك معلومات خاطئة وبيانات غير صحيحة عن ملاءته وهكذا يظهر المشروع المراد تمويله على غير حقيقته مما يؤدي بالبنك إلى منح القرض للزبون دون التقصي عن البيانات المقدمة من قبل الزبون.

ونشير إلى أن الزبون عندما يتقدم إلى البنك بطلب قرض فإن البنك يقوم بالتحري عن أهلية المقترض وجدارته الائتمانية للتأكد من صحة المعلومات والبيانات المقدمة ليتخذ القرار بمنح القرض أو بعدم منحه. وفي حالة منح القرض للزبون فإن مهمة مسؤول الائتمان لا تنتهي عند منح التسهيلات الائتمانية طبقا للقواعد والأصول البنكية، وإنما على البنك أن يقوم بالمتابعة السليمة للقرض للتأكد من جودة وحسن إدارة المشروع من خلال قيامه بالزيارة الميدانية لموقع المشروع، وبالتالي معرفة قدرة الزبون على السداد في حالة نجاح المشروع، لكن إذا كان البنك لا يقوم بالمتابعة السليمة للقرض فإن ذلك قد يشكل سببا من أسباب تعثر القروض هذا ما عبر عنه بنسبة 13.33 % من المستجوبين. ولهذا فإن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبنك أيضا يد في الأخطار الناجمة عن منح القرض بسبب استهتاره في مجال التقصي الصحيح عن الزبون طالب القرض ومتابعة مشروعه.

كما نلاحظ أن نسبة 6.66 % من المستجوبين أفادوا أنه من أسباب تعثر القروض عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه، ويمكن أن نفسر ذلك بأن البنك قد يقوم في بعض الحالات بتمويل مشروع ليس موجود أصلا، أو تكون درجة المخاطرة فيه عالية أو أن التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع الممول لا تتناسب مع إمكانية السداد في مواعيد استحقاقها.

أما نسبة 3.33 % من الموظفين المستجوبين يرون أن من أسباب تعثر القروض غياب سياسات إقراضية سليمة وواضحة لدى البنك.

2- الإجراءات الأولية التي يأخذها البنك بعد وقوع حالة التعثر

تختلف الإجراءات التي يقوم بها البنك بعد وقوع حالة التعثر بين بنك وآخر، وذلك حسب حالة الزبون إذا كان مقترضا من البنك لأول مرة أو زبونا سابقا للبنك. والجدول الموالي يبين نتائج الدراسة.

جدول رقم (10-3): الإجراءات الأولية المتخذة من قبل البنك بعد وقوع حالة التعثر

الإجراءات	التكرار	النسبة
استدعاء الزبون	8	%26.66
إنذار الزبون	12	%40
تذكير الزبون	10	%33.33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

والشكل البياني الموالي يوضح توزيع نسب الإجابات حول الإجراءات الأولية عند وقوع حالة التعثر.

الشكل رقم (9-3): توزيع نسب الإجابات حول الإجراءات الأولية عند وقوع حالة التعثر

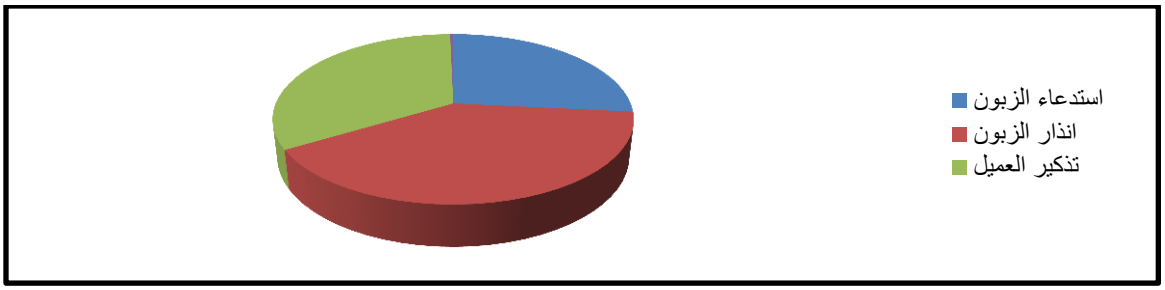

المصدر: من إعداد الطالبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول يتضح لنا بأن 40% من المستجوبين من خلال عملهم يقومون بإنذار الزبون بعد وقوع التعثر، بينما 33.33 % يقومون بتذكير الزبون، أما نسبة 26.66 % مهمتهم هي القيام باستدعاء الزبون من أجل الاستفسار عن حالة عدم التسديد.

3- الطرق المقدمة للمقترض المتعثر الذي يرغب في سداد دينه

فيما يخص الطرق المقدمة للمقترض المتعثر الذي يرغب في سداد دينه، كانت إجابات المستجوبين في العينة كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (11-3): الطرق المقدمة للمقترض المتعثر الذي يرغب في سداد دينه

العبارة	التكرار	النسبة
إعادة جدولة الدين المتبقي	21	%70
التخفيض في سعر الفائدة	4	% 13.33
منح الزبون قرض جديد لإعادة إنعاش عمله	4	%13.33
إلغاء نسبة من الديون المتعثرة	0	%0
المساهمة في إدارة مؤسسة الزبون	1	% 3.33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة

والشكل البياني يوضح توزيع الطرق المقدمة للمقترض المتعثر الذي يرغب في سداد دينه.

الشكل رقم (10-3): الطرق المقدمة لمساعدة المقترض المتعثر الذي يرغب بالسداد

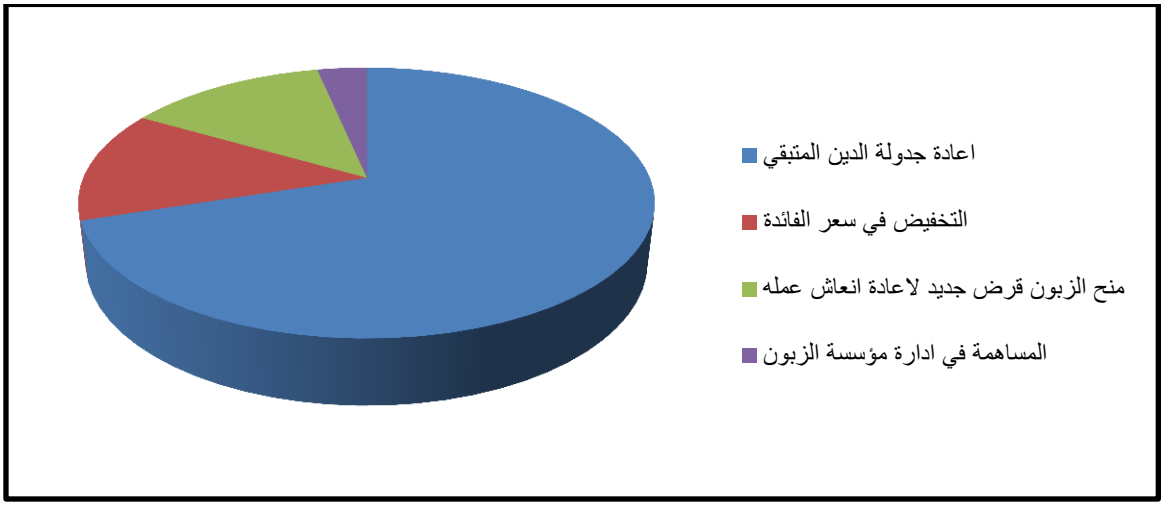

المصدر: من إعداد الطالبة

أظهرت نتائج الدراسة أن أغلبية المستجوبين بنسبة 70% اتفقوا على أن البنك محل الدراسة يلجأ إلى إعادة جدولة الدين المتبقي للزبون المتعثر الذي يرغب في سداد دينه المستحق، بينما نسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13.33% من المستجوبين يقولون بأن البنك يمنح الزبون قرض جديد لإعادة إنعاش عمله وزيادة قدرته على السداد أما نسبة 13.33 % فكانت للمستجوبين الذين يرون بأن البنك من خلال منصبهم يعمل على تخفيض سعر الفائدة للمقترضين المتعثرين، ونلاحظ أن نسبة 3.33 % فقط يقرون بأن بنك البدر يقوم بالمساهمة مع الزبون في إدارة نشاط مؤسسته من أجل العمل على اتخاذ القرارات المناسبة لانعاش الوضع.

4- الإجراءات المتخذة ضد المقترض الذي لا يرغب في السداد

نتائج الدراسة موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (12-3): الإجراءات المتخذة ضد المقترض الذي لا يرغب في السداد

الإجراءات	نعم	لا	دون إجابة
الاستحواذ على الضمانات الممنوحة من طرف المقترض	%85	%15	%0
اللجوء للقضاء لمتابعة المقترض بالمبالغ المتبقية	%81	%18	%1

المصدر: من إعداد الطالبة

أظهرت النتائج أن نسبة 85% من المستجوبين يقومون بالاستحواذ على الضمانات الممنوحة من طرف المقترض وذلك عن طريق استصدار أوامر بالحجز التنفيذي.

بينما نسبة 81% يلجؤون إلى القضاء لمتابعة المقترض بالمبالغ المتبقية وذلك عن طريق استصدار أحكام تجارية بإلزام دفع القرض التجاري المتبقي، في حين أن نسبة 1 % امتنعت عن الإجابة.

المطلب الثاني: نتائج دراسة استبيانيه لإدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية

توصلنا من خلال آراء المستجوبين حول جملة من القضايا التي تخص إدارة مخاطر القروض المتعثرة إلى ما يلي:

1- استخلصنا أن أهم صور المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية هي المخاطر المتعلقة بالمقترض وذلك بنسبة 33.33% من المستجوبين؛

2- عند تحليلنا للعوامل الخاصة بالزبون وجدنا أن شخصية الزبون تؤخذ في الاعتبار بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني، هذا ما يؤكد أن البنوك الجزائرية لاتضع ثقتها في الضمانات المقدمة من طرف الزبون بل تعتمد على شخصيته كخط دفاع أول، وهذا تناسبا مع الدراسات العلمية التي اتفقت على أن شخصية الزبون (المقترض) تمثل الأسبقية في معايير اتخاذ القرار الائتماني، فهي تصلح كأساس كافي لمنح الائتمان والضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو الحماية من المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- عند تحليلنا لأراء المستجوبين عن أسباب تعثر القروض وجدنا أن هناك أسباب تتعلق بالبنك وأخرى تتعلق بالمقترض، وثالثة خارجة عن نطاق كليهما، كما توصلنا أيضا إلى أن البنوك تتخذ الإجراءات الودية لمعالجة مشكلة تعثر القروض، وتقديم المساعدة للزبون الذي يرغب في تسديد مستحقاته، في حين أن الزبون الذي لا يبادر بإيجاد الحلول للمشاكل تتخذ ضده الإجراءات اللازمة من خلال التنفيذ على الضمانات واللجوء إلى الإجراءات القانونية لتحصيل القروض؛

4- بناء على الطريقة التي اعتمدت في معالجة الموضوع والتي جمعت بين الدراسة النظرية والتطبيقية بشقيها المتمثلين في دراسة إحصائية لمجتمع يتكون من 30 موظف، حيث تم من خلالها التوصل أثناء إختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة أساسا بأهم عنصر يستخدم عند اتخاذ القرار الائتماني، حيث أن أغلبية استجوابات الموظفين في العينة اعتمدت على شخصية الزبون بنسبة أكبر عند اتخاذ القرار الائتماني بينما الضمانات بنسبة أقل منها وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى؛
- أما بخصوص الفرضية الثانية والتي تعبر على أن المخاطر المتعلقة بالمقترض تعتبر من أهم المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك، فقد تحققت بناء على النتائج المتحصل عليها الموضحة في الجدول الخاص بصور المخاطر الائتمانية؛
- بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على أنه في حالة تعثر القروض الممنوحة للزبون ترجع البنوك مباشرة للقضاء من أجل تسوية الوضعية واسترجاع مستحقاتها، لم تتحقق حيث تبين لنا بأن البنوك تلجأ للقضاء في آخر المطاف، حيث قبل ذلك تتبع أولا كل الاجراءات الودية مع الزبون الراغب في تسديد ديونه عن طريق: إعادة جدولتها أو منحه قروض جديدة أو تخفيض سعر الفائدة المستحقة وكل هذا من أجل مساعدة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة

لقد تناولنا خلال هذا الفصل دراسة حالة تطبيقية لعينة تتكون من 30 موظف على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تم التطرق في قسمه الأول إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما القسم الثاني فقد تم تقديم المجمع الجهوي للإستغلال، أما القسم الأخير فقد تم التعرض لمخاطر القروض المتعثرة على مستوى البنك من خلال دراسة استبيانية، حيث أنه بالرغم من الدراسة التي يقوم بها البنك عند منحه القرض وتحليل خطر عدم سداده إلا أن الخطر يبقى قائما، وذلك رغم كل الضمانات المتفق عليها، كما يعمل البنك بدراسة شاملة عن الزبون لمعرفة قدرته على تحمل أعباء القرض، هذا ونظرا للمعاملة الحسنة للبنك مع الزبون فإنه لا يلجأ إلى الإجراءات القانونية إلا عند الضرورة القصوى. كما أنه يحاول قدر المستطاع تجنب المتابعة القانونية وذلك تجنبا لفقدان ثقة الزبائن الدائنين لديه والمساس بسمعة البنك وقدرة المنافسة مع البنوك الأخرى.

وبالتالي تبقى القروض المتعثرة تمثل الخطر الأول للبنك الذي يولي له الأولوية الكبرى في عمله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة

لقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول محاولة منا الاجابة على مختلف التساؤلات المطروحة وكذا اختبار صحة أو عدم صحة فرضيات الدراسة.

حيث تناولنا موضوع الدراسة في ثلاثة فصول فقد احتوى الفصل الأول على الائتمان المصرفي وذلك من خلال ضبط مصطلحه ومفاهيمه الأساسية باعتباره وظيفة بنكية في غاية الأهمية والتي من خلالها يتحقق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، وذلك بإلقاء الضوء على أهمية الائتمان المصرفي، فضلا عن دراسة معايير منح الائتمان. وبما أن اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على جودة ودقة توقيت المعلومات التي تتوفر لصالح القرار الائتماني كان لا بد من ابراز أهمية السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة في سياسات الإقراض.

وفي الفصل الثاني فقد كان الاهتمام مركزا حول ابراز مخاطر تعثر القروض وأهم الأسباب والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، بالإضافة إلى الوسائل الهامة المستخدمة للحد والتقليل منها وبأهم الاستراتيجيات التي تتبناها البنوك لمعالجة تعثر القروض، مع الاشارة إلى أهم ما ورد في مقررات بازل 2 حول المتطلبات الدنيا لرأس المال.

أما في الفصل الثالث والأخير، في ضوء الدراسة الميدانية تم إعتماد البنوك التجارية الجزائرية على الاستراتيجيات الكفيلة بتسيير حالات التعثر الائتماني من خلال الدراسة التطبيقية وذلك بتسليط الضوء على احدى البنوك التجارية وهو المجمع الجهوي للإستغلال (بنك الفلاحة والتنمية الريفية).

مما سبق ذكره، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن القرار الائتماني يعد من أهم القرارات التي تنفذ على مستوى البنك، وأن أهميته تتطلب توافر الموارد البشرية والمادية اللازمة؛
- يجب على الباحث الائتماني أن يتوفر على مجموعة من المقومات الضرورية لأداء عمله منها مقومات موضوعية وهي متعلقة بمجموع المعارف والخبرات الواجب توافرها في الباحث الائتماني وذلك في شتى المجالات: المحاسبة، المالية، القانونية ...الخ، وكذلك التمكن من مختلف تقنيات التحليل من: احصاء، رياضيات،...الخ، خاصة في مجال تقييم المخاطر وقياسها، اضافة إلى المقومات الشخصية ومنها: النزاهة، الموضوعية، بعد النظر والقدرة على التحليل؛
- لا يوجد قرار ائتماني خال من المخاطر وأنه مهما اجتهد البنك في دراسة وتحليل وضعية الزبائن إلا أنه توجد دائما هناك امكانية لتعثر أحدهم؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن التعثر المالي لا يقصد به عسر مالي واجه المشروع أو عجز في النقدية أو اختلال أو فشل مالي بل مواجهة المشروع لظروف غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرته على مواجهة التزاماته لا من الموارد الداخلية ولا من المصادر الخارجية؛
- إن التعثر المالي ينتج من عدة أسباب: فيها ما هو متعلق بالزبون في حد ذاته، ويتعلق الأمر بمعايير الجدارة الائتمانية ومدى توافرها في الزبون اضافة إلى أسباب أخرى متعلقة بشخص الزبون أو المشروع الخاص به الممول من طرف البنك، ومنها ما هو متعلق بالبنك حيث أنه كثيرا ما يقع البنك ضحية أخطائه وقد يكون ذلك لعدة أسباب منها: سوء التقدير، الخطأ، سوء الادارة التحيز الشخصي، التهاون واللامبالاة. كما تعد السياسة الائتمانية خاصة إذا قامت على أسس غير سليمة من أهم أسباب التعثر المالي، ومنها ما هو متعلق بالظروف المحيطة والتي كثيرا ما يصعب التنبؤ بها وقد تكون خارجة عن إرادة الزبون والبنك؛
- تكتفي البنوك التجارية بالضمان المقدم فقط، وتأخذ بعين الاعتبار الغرض من تقديم التسهيلات وهذا ما يدل على أهمية الضمان فهو الدفاع الأول في حالة عجز الزبون عن السداد، ويسمح للزبون استخدام أموال التسهيلات دفعة واحدة؛
- غياب تقنيات واضحة ومستحدثة في مجال تقييم المخاطر؛
- دراسة ملفات الزبائن لا تزال تعتمد على الطرق التقليدية، حيث يتم الاعتماد أساسا على ما يقدم من قبل الزبون من وثائق بحيث يكون المصدر الوحيد للمعلومات؛
- لا يوجد التزام بالقواعد المفروضة من قبل بنك الجزائر مثلا في مجال تكوين المخصصات أو في مجال نسب توزيع القروض؛
- إن الزبائن غالبا ما يقدموا بيانات مالية غير مدققة حسب الأصول مما يؤدي بهم إلى عدم قدرة البنوك في تحليل هذه البيانات وبالتالي ستؤدي بهم في النهاية إلى الإفلاس، وبالتالي صعوبة تسديد الديون للبنك؛
- غياب التسيير المنظم للوظائف الحديثة داخل البنك؛
- عدم فعالية العديد من الهياكل الاشرافية والرقابية مثل:
  - مركزية المخاطر؛
  - مركزية الميزانيات؛
  - صندوق ضمان القروض المقدمة لدعم وتشغيل الشباب؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- استمرار تدخل الدولة في سياسات البنوك بغرض اتخاذ بعض الاجراءات عليها حتى وإن كانت ضد مصالحها أو تؤثر عليها سلبا، مثل قروض تشغيل الشباب؛
- عدم وجود رقابة فعالة وصارمة واجراءات ردعية لعدم احترام القواعد المملات من قبل بنك الجزائر.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

- ضرورة اتصال البنوك بشكل مستمر مع المقترضين بهدف توثيق العلاقة معهم وبما يكفل بقاء البنوك على اطلاع دائم وفعلي على أوضاع المقترضين، الأمر الذي يوفر للبنك القدرة على معرفة المشاكل التي قد يتعرض لها المقترض ومساعدته في حلها إن أمكن ذلك، أو اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة التي تجنب البنك مخاطر تعثر القرض أو تخفف أثر مثل هذه المخاطر؛
- أن يكون القرار الائتماني للبنك مستنداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمرتكز رئيس للقرار الائتماني؛
- ضرورة وجود وتطبيق سياسات ائتمانية مرنة لدى البنوك، وطلب البنك المركزي من البنوك مراجعة السياسة الائتمانية مرتين على الأقل في السنة حتى تبقى السياسات الائتمانية للبنوك مواكبة للتغيرات والمستجدات التي لها علاقة بعمل البنوك بشكل عام وبالنشاط الائتماني بشكل خاص؛
- أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر للتعثر، وبحيث يتم وضع القرض تحت المراقبة والمتابعة الحثيثة في حال ظهور أحد مؤشرات التعثر أو بعضها عليه؛
- زيادة مستوى تأهيل العاملين في الائتمان وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة، وتوفير البرامج والأنظمة الآلية المتطورة في هذا المجال؛
- أن تلتزم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، وفي هذا المجال فإن على البنوك أن تهيء نفسها لتطبيق المعايير الجديد للجنة بازل التي تساعد البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية؛
- ضرورة أن يتم توثيق درجة الملاءة المالية للمقترضين وكفلائهم بشكل جيد، والعمل على تحديث هذه الملاءة باستمرار؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن تلتزم البنوك بصرف قيمة القرض للمقترض على دفعات تتناسب والاحتياجات الفعلية للمشروع الممول، وبحيث تتناسب عملية صرف قيمة القرض مع سير العمل في تنفيذ المشروع في حال كون التمويل لمشروع جديد أو لتوسعة مشروع قائم.

في الأخير، ومن خلال معالجة موضوع الدراسة نأمل أن نكون قد وفقنا في إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بإدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية، كما نرجو أن تكون هناك دراسات مستقبلية حول هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال لا الحصر: فعالية نظم المعلومات في إدارة القروض المتعثرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب

1. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة واستراتيجية مواجهتها)، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008.
2. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب – قراءة في واقع الأزمة، الطبعة الأولى، 2001.
3. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 1998.
4. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2000.
5. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية "مدخل ادارة المخاطر"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2013.
6. حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010.
7. حسين سعيد سعيفان، خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
8. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
9. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف "استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان – الأردن، 2004.
10. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية "المحلية والدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006.
10. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان – الأردن، 2009.
11. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة – الجزائر، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2000.
13. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر، 2002.
14. سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان – الأردن، 2012.
15. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
16. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2013.
17. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 2004.
18. طارق طه، إدارة البنوك في البيئة العولمة والأنترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية – مصر، 2007.
19. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2007.
20. عبد السلام أبو قحف، عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة للبنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1993.
21. عبد السلام أبو قحف، عبد الغفار حنفي، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 2000.
22. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 2001.
23. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2000.
24. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1996.
25. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26. محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1997.
27. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية – البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.
28. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار النشر، عمان – الأردن، 2006.
29. محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2004.
30. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية – مصر، 2000.
31. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2003.
32. مصطفى النشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، جامعة مصر للعلوم والتكنلوجيا، القاهرة – مصر، 2003.
33. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرار، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1996.
34. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
35. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 2000.
36. مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010.

ب– مقالات ومداخلات

1. صادق راشد الشمري، مداخلة بعنوان: "القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الخبير المالي والمصرفي – دراسة عينة من المصارف العراقية"، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، نيسان، عمان – الأردن، 2009.
2. عبد الغني حريري، مداخلة بعنوان: "دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، مؤتمر علمي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس – سطيف، 21/20 أكتوبر 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. محمد الشريف العمري، مداخلة بعنوان: "الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية وكيفية علاجها من خلال تجربة البنوك الإسلامية الماليزية"، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
4. محمد براق، خالد بن عمر، مداخلة بعنوان: "القروض البنكية المتعثرة – الأسباب والحلول"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، 12/11 مارس 2008.
5. مصباح شريف أبو كرش، مداخلة بعنوان: "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة الخليل – فلسطين، 8– 9 مايو 2005.
6. مفيد الظاهر وآخرون، مقالة بعنوان: " العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف (الفلسطينية)"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، 2007.
7. نائل جمال الصناع، مداخلة بعنوان: "إدارة الديون المتعثرة في قروض التجزئة"، جمعية البنوك في الأردن.
8. نضال العربيد، مقالة بعنوان: "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصنع السوري"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007.

ج– رسائل جامعية

1. أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك – دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2007/2006.
2. أمجد عزت عبد المعزوز عيسى، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية – فلسطين، 2004.
3. إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين – سوريا، 2007/2006.
4. بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2008.
5. حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات الفشل الائتماني – دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2006.
7. ذهبية بلعيد، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب – البليدة، 2008/2007.
8. رامي هاشم الشنباري، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العالم الأمريكية، 2006.
9. سمير آيت عكاش، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة سعد دحلب – البليدة، 2005.
10. صديق توفيق نصار، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة – دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الاسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، غزة – فلسطين، 2005.
11. عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
12. فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2009/2008.
13. فتاح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000.
14. فيروز فيلالي، سياسات منح القروض وآثارها على تمويل الاستثمار – حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسنطينة.
15. كمال أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في غزة)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. كمال فايدي، التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر – حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب – البليدة، 2005.
17. محمد شكرين، بطاقة الائتمان في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر، 2006/2005.
18. موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
19. وهيبة خروبي، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر – حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب– البليدة، 2006/2005.
20. يوسف خروبي، تقدير العائد والمخاطر للاستثمارات باستخدام نموذج توازن الأصول المالية – دراسة حالة سوق مسقط للأوراق المالية خلال فترة 2006–2007، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2011.

د– مواقع الأنترنت

1. جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، بنك الإسكان للتجارة التمويل، الأردن. من الموقع: www.kantakji.com
2. وفاء يحيى أحمد حجازي، المحاسبة عن القروض والائتمان، من الموقع:

www.pdffactory.com

3. www.startimes.com, 03/03/2014, 12:30

ثانيا: باللغة الفرنسية

1. Naulleau G et Ronachi M, Le contrôle de gestion bancaire et financier revue bancaire, édition, paris, 1999, p 310.
2. Bessi. J, Gestion des risques et gestion actif passif des banques, paris, 1996.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول والأشكال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3-1)	توزيع المستجوبين حسب الجنس	81
(3-2)	توزيع المستجوبين حسب العمر	82
(3-3)	توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي	83
(3-4)	توزيع المستجوبين حسب الخبرة	84
(3-5)	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	85
(3-6)	توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي	85
(3-7)	صور المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك B.A.D.R	86
(3-8)	أهم عنصر في القرار الائتماني	87
(3-9)	أسباب تعثر القروض في البنك	88
(3-10)	الإجراءات الأولية المتخذة من قبل البنك بعد وقوع حالة التعثر	90
(3-11)	الطرق المقدمة للمقترض المتعثر الذي يرغب في سداد دينه	91
(3-12)	الإجراءات المتخذة ضد المقترض الذي لا يرغب في السداد	92

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	09
(1-2)	نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s	13
(1-3)	نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s	17
(1-4)	نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM	19
(1-5)	اجراءات منح الائتمان	23
(1-6)	أهداف السياسة الائتمانية	25
(2-1)	أسباب تعثر المقترضين	40
(2-2)	الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع	44
(2-3)	سياسة البنك تجاه القروض المتعثرة	55
(3-1)	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال	74
(3-2)	توزيع المستجوبين حسب الجنس	81
(3-3)	توزيع المستجوبين حسب العمر	82
(3-4)	توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي	83
(3-5)	توزيع المستجوبين حسب الخبرة	84
(3-6)	صور المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك	86
(3-7)	أهم عنصر في القرار الائتماني	87
(3-8)	أسباب تعثر القروض	88
(3-9)	توزيع نسب الإجابات حول الإجراءات الأولية عند وقوع حالة التعثر	90
(3-10)	الطرق المقدمة لمساعدة المقترض المتعثر الذي يرغب بالسداد	91

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 1

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير — قسم علوم تجارية

استبيان

يأتي هذا الاستبيان في إطار التحضير لمذكرة الماستر تخصص مالية ومحاسبة، والذي نهدف من خلاله إلى دراسة ومعرفة كيفية ادارة مخاطر القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي.

وباعتباركم معنيون بموضوع الدراسة، نرجو منكم التفضل بالمساهمة في هذه الدراسة، علما بأن إجابتكم ستكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

وأملي أن تكون إجابتكم دقيقة وموضوعية، حيث سيؤدي ذلك إلى إنجاح الدراسة، الأمر الذي سيعود بالنفع على جميع الأطراف.

شاكرين لكم حسن تعاونكم...

الباحثة

شهرزاد نجوم

أختي، أخي الفاضل يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (X) في المكان المناسب

أولا: البيانات الشخصية والمهنية

1- الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر

20 سنة إلى 29 سنة ☐ 30 سنة إلى 39 سنة ☐

40 سنة إلى 49 سنة ☐ أكثر من 49 سنة ☐

3- المسمى الوظيفي

مدير عام ☐ نائب مدير ☐ رئيس مصلحة ☐

مكلف بالدراسات ☐ موظف انتمان ☐

4- الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 9 سنوات ☐

من 10 إلى 14 سنة ☐ أكثر من 14 سنة ☐

5- المؤهل العلمي

دبلوم ☐ مستوى جامعي ☐ ليسانس ☐ دراسات عليا ☐

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

6- التخصص العلمي

محاسبة ☐ إعلام آلي ☐ إدارة أعمال ☐

مالية وبنوك ☐ غير ذلك ☐

ثانيا: أسئلة تتعلق بإدارة مخاطر الائتمان

1- ما هي صور المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك

- مخاطر متعلقة بالمقترض ☐
- مخاطر متعلقة بالمشروع المطلوب تمويله ☐
- مخاطر خاصة بقطاع النشاط الذي يزاوله المقترض ☐
- مخاطر متعلقة بالظروف العامة (الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها...) ☐
- مخاطر ناشئة عن أخطاء البنك ☐
- مخاطر ناجمة عن أنشطة الغير ☐
- مخاطر أخرى، حدد.....

.....

2- ما مدى اعتمادكم على العناصر التالية عند اتخاذ القرار الائتماني

العبارة	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا
شخصية الزبون					
رأسمال الزبون					
ضمانات الزبون					
الغرض من القرض					
حجم الطلب على المنتج					
مدة القرض وتاريخ السداد					
طريقة السداد (دفعة واحدة، على دفعات)					
مبلغ القرض					
الظروف المحيطة بنشاط المقترض					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: أسئلة تتعلق بإدارة التعثر البنكي

1- ماهي أسباب تعثر القروض؟

- عدم وجود سياسة اقراضية سليمة وواضحة لدى البنك؛ ☐
- عدم قيام البنك بدراسة ائتمانية صحيحة لطلب القرض قبل عملية منحه؛ ☐
- عدم وجود متابعة سليمة للقرض الذي يتم منحه من خلال الزيار الميدانية؛ ☐
- عدم تقديم معلومات وبيانات صحيحة عن المقترض والمشروع؛ ☐
- استخدام القرض لغير الغاية التي منح من أجله؛ ☐
- أسباب أخرى، حدد.....

.....

2- ماهي أولى الإجراءات التي يأخذها البنك بعد وقوع حالة التعثر؟

- استدعاء الزبون ☐
- إنذار الزبون ☐
- تذكيره فقط ☐
- دون إجابة ☐

3- إذا كان المقترض المتعثر يرغب في السداد، ماهي الطرق التي يتم تقديمها لمساعدته في ذلك؟

- إعادة جدولة الدين المتبقي ☐
- التخفيض في سعر الفائدة ☐
- منح الزبون قرض جديد لإعادة انعاش عمله ☐
- إلغاء نسبة من الديون المتعثرة ☐
- المساهمة في إدارة مؤسسة الزبون ☐
- طرق أخرى، حدد .....

4- إذا كان المقترض لا يرغب في السداد، ماهي الاجراءات المتخذة ضد ذلك؟

- الاستحواذ على الضمانات الممنوحة من طرف المقترض نعم ☐ لا ☐ دون اجابة ☐
- اللجوء للقضاء لمتابعة المقترض بالمبالغ المتبقية نعم ☐ لا ☐ دون إجابة ☐
- إجراءات أخرى نعم ☐ لا ☐ دون إجابة ☐
- في حالة الاجابة بنعم، حددها.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 02 : جدول يوضح المتوسط الحسابي لتكرارات الأهمية في اتخاذ القرار الائتماني للعوامل الخاصة بالزبون

	درجة الاعتماد في اتخاذ القرار الائتماني
شخصية الزبون	10
رأسمال الزبون	3
ضمانات الزبون	7
الغرض من القرض	5
حجم الطلب على المنتج	0
مدة القرض و تاريخ السداد	2
طريقة السداد (دفعة واحدة، على دفعات)	1
مبلغ القرض	2
الظروف المحيطة بنشاط المقترض	0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخصات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

تكتسي عملية منح الائتمان المصرفي أهمية بالغة باعتبارها مصدر من مصادر دخل البنك والاقتصاد ككل.إلا أنه من جهة أخرى تعد استثمارا تحيط به مجموعة من المخاطر تدفع بذلك البنك إلى إجراء دراسة معمقة قبل منح الائتمان المطلوب، وهذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار عدة جوانب خاصة منها المعايير المذكورة في نماذج الائتمان المختلفة. كما يتم منح الائتمان بعد المرور بعدة مراحل من أجل التأكد من استرداد القرض الممنوح وتجنب الخسائر غير المرغوب فيها. ومن هذا المنطلق تتبع البنوك التجارية سياسة ائتمانية موحدة ترسم طريقة عمل البنك ومختلف إجراءات منح القرض.

إلا أن الخطر كما هو معلوم يرتبط ارتباطا وثيقا بنشاطات البنك المختلفة، وتعد مشكلة القروض المتعثرة إحدى القضايا الاقتصادية الهامة لما تمثله من خطورة بالغة وعوامل انفجار يكفي أن تبرز على السطح مرة واحدة لتزيد أداء الاقتصاد الوطني ارتباكا ومعاناة.مما استوجبت على البنوك التفكير في وضع وإتباع استراتيجيات وطرق عمل من أجل تفادي أكبر الآثار ضررا ومعالجة ظاهرة القروض المتعثرة التي تعاني منها.

كما توجب على البنوك تطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر بالعمل على تكييفها وفق مقررات بازل حول المتطلبات الدنيا الخاصة برأس المال، إضافة إلى تبني إستراتيجيات عمل موجهة لمعالجة القروض المتعثرة لأن إمكانية وقوع الخطر واردة في أي لحظة، على الرغم من حرص إدارة البنك على انتقاء المقترضين من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم عند منحها للتسهيلات الائتمانية.

الكلمات المفتاحية

إدارة المخاطر، القروض المتعثرة، البنوك التجارية، بنك بدر أم البواقي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Résumé

Le processus d'octroi de crédit bancaire revêt une importance significative en tant que source de revenu pour la banque et l'économie dans son ensemble. Or, il représente par ailleurs un investissement cerné par des risques qui incite alors les banques à mener une étude approfondie avant d'octroyer le crédit d'investissement requis, en prenant en compte plusieurs aspects spécifiques, entre autre les normes mentionnées dans les différents modes de crédit. Ainsi le crédit est accordé après le passage par plusieurs étapes, afin d'assurer son recouvrement et épargner la banque de tout préjudice. Dans cette optique les banques commerciales suivent une politique unifiée de crédit qui trace la méthode de fonctionnement abordée par la banque et les différentes procédures d'octroi du crédit.

Or , le danger comme on le sait est étroitement lié aux diverses activités de la banque, en outre, le problème des crédits non performants constitue un important enjeu économique, car il représente aussi bien un risque significatif qu' un facteur d'explosion pouvant survenir sur la surface ne serait-ce qu'une fois pour mettre les performances de l'économie nationale en péril ,ce qui a encouragé les banques à réfléchir à mettre en place des stratégies ainsi que des méthodes et les suivre dans le dessein d'éviter les dommages préjudiciables et traiter le phénomène de crédits non performants dont les banques ont si longtemps souffert

Il aussi vital pour les banques de développer leurs systèmes internes concernant la gestion des risques en les adaptant en fonction des exigences de Basel qui portent sur les exigences minimales du capital. Les banques devraient de surcroît adopter des stratégies de travail visant à traiter les crédits non performants dès lors que la possibilité de l'apparition des risques peut survenir à tout moment , en dépit de l'acuité de la direction de la banque sur la sélection des emprunteurs ceux qui ont peu ou prou de risque lors de l'octroi des facilités de crédit.

Mots-clés

Management des risques, crédits non remboursés, banques commerciales, Banque Badr O.E.B

www.manaraa.com